

قانون العَدْلِ وَالْإِصْصَافِ

للقضاء على مشكلات الأدقاف

•••••

« تأليف »

المرحوم محمد مدي بادا

« محقق الطبع مذكورة »

تطلب من ابراهيم يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

(اساتذتنا على سر)

الطبعة الاولى ١٩٢٨

« ١٩٢٨ »

١٩٢٨ - ١٣٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الوقف

الباب الاول وفيه فصل اول

الوقف على الاول

وفي باب الوقف وحكمه ولزمه

(بابه ١)

الوقف هو ما يملكه من المال والاعراض
الممنوعة عن البيع والشراء والهدية والوصية

(بابه ٢)

الوقف على الاول هو ما يملكه من المال والاعراض
الممنوعة عن البيع والشراء والهدية والوصية

(بابه ٣) وفيه فصل اول
الوقف على الاول هو ما يملكه من المال والاعراض

فإذا قال المتصرف أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على
الفقراء وتوفرت فيه سائر شروطه انعقد الوقف ما اتول
(مادة ٣)

عجرد انعقاد الوقف صحيحاً يزول ملك الواقف عن العين
الموقوفة ويظهر الوقف لازماً فلا يملك الواقف الرجوع فيه ولا
يملك لأحد من الموقوف عليهم أو غيرهم بيع أو هبة أو غيرهما ولا
يرهن ولا يوارث وهذا هو موجب
(مادة ٤)

يتأكد لزم الوقف ورواى ملك الواقف عنه إذا حكم به ما حكم به
مولى من قبل السلطان أو نائبه هذا على قول الامام والراجح ما سبق

الفصل الثانى

(فى شرائط صحة الوقف)

(مادة ٥)

يشترط لحوار الوقف ان يكون الشخص فيه فى دانه و
المتصرف فلا يصح وقف المسلم على دمه أو كسبه ولا وقف
على مسجد غير مسجد نائب المقامس ولا حج أو عمره ولا وقف
المسلم على فقراء أهل الدمة ووقف الدين على فقراء المسلمين

(مادة ٣) تؤخذ من الدر المختار ورد المحتار ص ٥٠٧ (مادة ٤)

تؤخذ من الدر المختار ورد المحتار ص ٤٩٩ وص ٥٠ (مادة ٥)

مذكورة فى اموال الهند ص ٢٩٧ والدر المختار ورد المحتار ص ٤٩٧

(لقضاء على مشكلات الاوقف)

(مادة ٦)

يشترط لصحة الوقف أن يكون منحرا لا معلقا على شرط غير
كائن في الحال ولا مصابا الى ما بعد الموت ولا موقفا ولا مصحوبا
بمختيار شرط ولا مشروطا فيه ببيع وصرف ثمنه في حوائج الواقف
أو ورثته وأن يجعل آخره لجهة بر لا تنقطع لفظا كما اذا صرح بالتأييد
أو ما يقوم مقامه كالفقراء والمساجد أو مسمى كموله أرضى موقوفة
عليها تصرف للمقراء عرقا وهذا على قول أي يوسف المصحح

(مادة ٧)

الوقف لا يمتثل التعليق بالخطر

(مادة ٨)

لا يصح الوقف المعلق على شرط غير محقق الوجود أو على حادثة
غير محققة الوقوع ويصح الوقف المعلق بشرط كائن في الحال فاذا
قال الواقف ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة
وفلهر كورها في ملكك وقت التكلم صح الوقف
ولو علق وقفها على شرائها فاشترها لا تصير وفقا لما لم يقمها بحد
الشراء والدر يمتثل التعليق بالشرط فلو قال ان قدم أي أو برئت
من مرضي فأرضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق ببيعها اذا وحده
الشرط لان هذا عملة الدر

(مادة ٦) مذكورة في الدر المختار ورد البحار ص ٩٧ وصحيفة

٤٩٨ وصحفة ٥٠٤ وما بعدها والهدية ص ٢٩٩ وصار نداه كما يعلم

من هامش أصح النسخ (مادة ٧) مذكورة في الدر المختار ورد البحار

ص ٩٧ والآيات ص ٢٥ والهدية ص ٢٥ وما بعدها

(مادة ٨) مذكورة في رد المحتار ص ٩٧ والآيات ص ٢٥

(مادة ٩)

الوقف المصاف الى ما بعد الموت وصية محصة لا وقف فلا تلزم قبل موت الموصى وله الرجوع مادام حيا وانما يلزم بعد موته ان مات من غير رجوع عنه ونسعد من ثلث ماله ولا تسع الورثة تملكه ويلزهم التصديق بمنافعه مؤبدا على الجهة الموهوب عليها ويصح الوقف المصاف الى غدا فلان أرضي هذه صدقة موقوفة غدا جاز الوقف

(مادة ١٠)

اشتراط ما يمنع تأسد الوقف يطله فاذا وقف الواقف الوقف شهرا أو سنة أو أكبر واشتراط فيه الرجوع بعد مضي الوقف بطل الوقف فان وفه ولم يسترد الرجوع بعد انقضاء الوقف بطل الوقف وإذا واثق الوقف هذا اذا قال أرضي صدقة موقوفة أما اذا قال موقوفة بدون ذكر صدقة فلا يصح الوقف مطلقا كل هذا على قول أبي يوسف

(مادة ١١)

لا يصح الوقف الذي حمل منه الواقف الخمار لنفسه سواء كان وقف الخمار معلوما أو مجهولا وهذا في غير المسجد أما لو أنجزه مسجدا على أنه بالخمار ثلاثة أيام حار الوقف وبطل السرط

(مادة ٩) مذكورة في رد المحتار ص ٤٩٨ والاصناف ص ٢٠ (مادة ١٠) مذكورة في الدر المختار ورد المحتار ص ٥٠٦ وما بعدها والاصناف ص ٢٥ ويريد بها ما هو بمانع النسخة الاصلية حسب الاشارة الى (مادة ١١) مذكورة في الدر المختار ورد المحتار ص ٤٩٨ والاصناف ص ٢٩٩ وفي أصل النسخة بحري ص ٢١١

(مادة ١٢)

لا يصح الوقف المذكور فيه اشتراط اخراج الموقوف من الوقف أو عدم روال ملك الوقف عن أصله أو هبته أو بيعه والتصدق بتمنه أو بيه وصرف ثمنه لحاجة الوقف أو ورثته وهذا في غير المسجد أما المسجد فإن اشترط فيه ابطاله أو بيعه صح الوقف وبطل الشرط وإن اشترط في الوقف استبداله أو بيعه ونسأ عقار بتمنه وجعله وقفا بدلا عنه صح الوقف والشرط معا

(مادة ١٣)

التأيد معنى شرط لازم لجواز الوقف وأما ذكر الأبد نصا أو ما يقوم مقامه كالمطرفة ونحوه فغير لازم عند عدم تعيين الموقوف عليه ولازم عند تعيينه تنصا بحمل الافة ذاع كما هو موضح في المواد الثلاثة الآتية هذا عند أنى يوسف

(مادة ١٤)

إذا كان الوقف دائما على عدم معين صح اعداده يعزل المصروف وفقت أرضى أو جعلها مرفوعة بدون ذكر الأبد أو ما يقوم مقامه لأن مطلقة يصرف الى الدراء عرا وهم لا ينقطعون وبالجمله حتى ذكره موضح الحاحه على وجه سائد صح الوصف بلفظ موقوفة اكنفاء به عن ذكر الأبد فإذا دل أرضى هذه موقوفة لله

(مادة ١٢) مذكورة في رد المحتار صفحة ٤٩٨ مع شرح الدر (مادة ١٣) مذكورة في رد المحتار صفحة ٥٥٥ والاشاف حجة ١١ والأولى ابطاله أو ما مره ١٠١١

عز وجل أو موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب نواب الله تعالى أو موقوفة على وجه الر أو على وجه الخبز صح الوقف بهذه الصيغ وإن لم يذكر معه لفظ الابد وتصرف الغلة للفقراء الذين هم أهل مصرف الوقف

وإذا صح الوقف على غير معين بدون ذكر لفظ الابد أو ما يقوم مقامه فلا يصح تكررها أولى فإذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة أبداً أو قال صدقة موقوفة للفقراء أو صدقة موقوفة صح الوقف وإذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة في الحج على أوفى العمرة على صح الوقف وإن لم يقل على فلا نسح (مادة ١٥)

إذا كان الوقف على شخص معين أو على جماعة معينين تعييناً يحتمل الانقطاع فإن كانوا محصورون عدداً فلا يصح إلا إذا ذكر معه الابد نصاً أو دلالة فإذا قال أرضى هذه موقوفة مؤبدة على ولدى أو على ريد ثم للفقراء أو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على ولدى وولد ولدى ومن بعدهم للفقراء أو على أولاد ريد ومن بعدهم للفقراء أو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ومن بعدهم أو قال صدقة موقوفة على ريد وأولاد ريد ثم للفقراء صح الوقف بهذه الصيغ كلها

وإذا انعقد الوقف صحيحاً على شخص معين ثم لاهء كانت له غلة مادام حياً يقبضها فإذا مات آلت الغلة إليهم ولا تعود لوارثه ولا وريثه

(مادة ١٦)

لا يصح الوقف على شخص معين أو جماعة معينين تعييناً يحتمل الانقطاع بالانقضاء على لفظ موقوفة بدون اقترانه بذكر الابد نصاً أو دلالة

فاذا مال المتصرف أوصى هذه موقوفة على ولدى أو على زيد أو قال وصفت ارضي هذه لى أولادى وولد ولدى أو على اولاد زيد فلا يصح الوقف أصلاً

وكذلك اذا قال أوصى هذه موقوفة على فقراء بنى زيد أو على يتامى بنى عمرو وهم محصورون عدداً وكان الوقف في الصحة فلا يجوز

الموصل الثالث

(في سبب الوقف ومحلّه)

(مادة ١٧)

سبب الوقف ارادة موصي النفس في الدنيا من الاحياء وفي الآخرة بالقرب الى رب الارباب ليل الاجر والثواب ومحاسن الوقف ظاهرة مسهورة ومبراهة وافرء مشكورة في هذه الدار بدار الآخرة على الدرية المحبوبين والفقراء والمساكين ووجوه الخيرات وفي دار القرار لاستدامه العمل الصالح وعدم انقطاعه عن الاموات محرران ما قدموا لانفسهم من الصدقات

٩ (مادة ١٦) وقد من الاسماء صجء ١٤ ورد المحار سجء ٥٠٥

و١٥ سجء (مادة ١٧) تؤخذ من الدر المحار صجء ٩٥٤

(مادة ١٨)

عمل الوقف هو المال المنقوم واشترط كونه عقاراً أو منقولاً
من المنقولات المعارف وقفها

(مادة ١٩)

يشترط لحواز الوقف أن تكون العين المراد وقفها معلومة وقت
الوقف فلا يصح وقف شيء من دار أو عقار بدون تسميته وتعيينه
وقت الوقف ولا يجوز وقف أرض بها أشجار واستثناء الاشجار منها
فإن وقف جميع حصته من أرض ولم يسم بها، فإن جار وقفه ولا يشترط
لصحة الوقف تحديد الوقف بمد كونه معلوماً مذهباً أو مذهباً
من تحديد مذهباً وإنما تحديد الموقوف شرط في الشهادة على أصل الوقف

(مادة ٢٠)

بشرط لحواز الوقف أن تكون العين المراد وقفها معلومة
فإنما للواقف وقت الوقف ولو انعقد فاسد مع حصه فإن لم تكن مملوكة
للمتصرف فوقها فعولاً على جهة من الجهات فلا ادن ماليتها
توقف نداد الوقف على احراز المال وإن أحازه عدو ولا فلا

(مادة ٢١)

يصح الوقف بلا عذر العين الموقوفة شائماً ما لم تكن مملوكة

(مادة ١٨) ذكره في البراءة أو ورد انحصار - ٢٠٩٦ - الا - ماف
صحة ٩ (مادة ١٩) ذكره في البراءة أو ورد انحصار - ٢٠٩٧ -
وما صدق واليه - ٢٠٩٨ - (مادة ٢) ذكره في البراءة - ٢٠٩٩ -
١٩٧٧ وما صدق - البراءة - ٢٠٩٧ - (مادة ٢١) ذكره في البراءة -
البراءة - ٢٠٩٧ - وما صدق - ٢٠٩٧ -

فلا يصح جعله مضافاً أصلاً بل لا بد من فرز من الملك لصحة
جعله مستجداً

(مادة ٢٢)

يصح الوقف بحمل الواقف نفسه قياً على وقفه كما يصح تسليم
المعين الموقوفة للقيم

(مادة ٢٣)

اشتراط الواقف استناعه بمنافع المعين التي وقفها لا يمنع من
صحة الوقف

الفصل الرابع

(في بيان من يكون أهلاً لاوقف ومن لا يكون أهلاً له)

(مادة ٢٤)

يستلزم لصحة الوقف أن يكون الواقف أهلاً للترع أعى حراً
عاقلاً بالغاً وان يكون مالكا للمعين الموقوفة وأن لا يكون محموراً
عليه قضاء عن التصرف في ماله لغيره رأيه أو لدن عليه فلا يجوز
الوقف من صبي أو محمور لا يتقل ولا من مملوك الا اذا أدن له مولا له
وكان غير مسمرق بالدين فان كان مسمرقا فلا يصح وقفه ولو أدن
له مولا مع الثرمان

(مادة ٢٢) مذكورة في البركة ارورد المحار ص ٥٣١ والاماف
ص ٤١ والهدية ص ٢٩٨ وشرح الخاضعية ص ١٢٢ (مادة ٢٢)
مذكورة في الهدية ص ٣٧ وص ٢٢٣ وتشرح الخاضعية ص ١٢٢
٢٢١ (مادة ٢٤) مذكورة في انوار المحار ورد الدار ص ٤٩٧
والاماف ص ٩ والهدية ص ٢٩٧ وما عدا

(مادة ٢٥)

إذا كان المالك حراً حافلاً بالغاً متصرفاً في ماله ذكر كان أو أنثى متروحة كانت الأنثى أو غير متروحة جار له في حال صحته أن يجعل عقاراته وما يحوز وقفه من منقولاته كلها أو بعضها صدقة موقوفة على من يحبب نفسه وورثه من أولاده ونسله وعنه وأقاربه أو من الأجانب الفقراء أو على وجه من وجوه الخير ولا يتوقف نفاذ تصرفاته على اجارة ورثته ولو تصرف في جميع ماله وهو في حال صحته

(مادة ٢٦)

لا يصح وقف المحذور عليه عن التصرف في ماله لغيره أو لأولدين عليه ولو وقف في الحجر لغيره وقفاً على نفسه وعلى ولده وولده ولده ثم خلى ولا تقطع صحه وقفه ولزمه إذا خلى به حكم

(مادة ٢٧)

رأية الدمه ليست شرطاً لصحة الوقف فإذا وقف المالك ماله مبيعاً في حال صحته حار وقفه ولو اسمرق كل ماله لم يكن محجوراً عليه

(مادة ٢٥) تؤيد من مرسوم دولهم نادى وقف المرسى وقفه على اجارة الورثة فيما راد على ذلك (مادة ٢٦) مذكورة في رد المحتار صحه ٤٩٧ والاولى عليها ديلا لماده ٢٤ وبمقتضى مرسى على ١٠ وله (مادة ٢٧) مذكورة في الدر المختار ورد المختار صحه ٥٤٦ والى بعدها

أما إذا كان المديون لا يملك شيئاً لوفاء دينه غير المين التي وقفها بعد الدين وأقتضى التبريم دينه فلا ينفذ القاصي هذا الوقف ويسقطه ويحجر المديون على بيع العين كلها لاداء الدين من ثمنها أن استغرقه الدين أو يبيع منها بقدر ما شغل فالدين والباقي يستمر وقفاً على حاله

(مادة ٢٨)

إذا وقف المسلم وقفاً صحيحاً على أي وجه من الوجوه ثم ارتد فقد حبس عمله وبطل وقفه وصار ميراثاً عنه سواء قتل على ردة أو أو مات أو عاد إلى الاسلام مالم يحدد وقفه بعد عوده للاسلام فإن مات قبل أن يحدد فيه الوقفية كان ميراثاً عنه

(مادة ٢٩)

إذا وقف المرتد حال ردة توقف حواز وقفه على عوده إلى الاسلام فإن عاد إليه بعد وقفه ولم يمه وإن مات أو قتل على ردة بطل

وإن وقعت المردة خائراً إذا وقع مستوفياً شرائطه ولم يكن على حج أو حرة أو غيرهما لا يكون قرنه عدماً وعد أهل الديانة التي لحقت بها وإذا حدثت إلى الاسلام إرداد وقفاً مأيداً ونأيداً

(مادة ٢٨) مذكورة في الاسامح ١٢٢ والبر المحار ورد الحار ص ٥٤٨ والهدية ص ٢٩٨ (مادة ٢٩) مذكورة في رد الله ص ٥٤٨ والهدية ص ٢٩٨

الفصل الخامس

(في وقف المراض)

(مادة ٣٠)

الوقف في مرض الموت لازم بعده الا انه يمتد من ثلث مال
الواقف كالوصية سواء تجز الوقف قبل موته أو أوصى به بعده

(مادة ٣١)

اذا كان المريض مديونا بدين محيط بماله ووقف في مرض موته
عباله يظل القاصي ومنها وساع في الدين احاي حتى الترماء بها
فاذا بيعت في الدين وظهر أو قدم له مال منه واه الدين ربح
العين من ثلثه فلا يقض بسعها بل امر بمادته بالعين أخرى
وتعمل وقفا بدلا عنها

(مادة ٣٢)

اذا لم يكن المريض مديونا أصلاً أو كان مديونا بدين يمتدق لماله
حار له أن يصرف في ذلك ماله في الدرره الاول وفي ذلك ما يبيع
منه بعد أداء الدين في الدرره الثانيه وذلك لأن صرف في شيء
من الثلث عند وجود وارث ارح بان يمكن له وارث أدلا حار
تصرفه وقفا في ماله كله وكذلك ان كان له ورث وأراد ما راد
رابداً على الثالث فعاد الوقف ولو استغرق كل ذلك

(ماده ٢٠) المذكوره في الانصاف صححه - ورد في الدرر ٥٠١
ومعه ٥٤٥ وما بعدها (ماده ٣١) المذكوره في الانصاف -
٣ والبر الحار ورد في الدرر ٥٤٦ وما بعدها والمديه صححه ٢٥٣
(ماده ٣٢) - من البر الحار ورد في الدرر ٥٤٦ والبر الحار
والانصاف صححه ٣٠

(مادة ٣٣)

إذا وقف المريض في مرض موته داراً له أو أرضاً على أجنبي
منه أو على وجه من وجوه الارو حرحت من ثلث ماله صارت كلها
وقفاً ولو لم تحرم الورثة

فإن لم يخرج من ثلث ماله بأن كانت أزيد منه فإن أحاراه الورثة
صارت كلها وقفاً وإن لم يكن له مال غيرها وإن لم يجزوه لعل
الوقف فيما راد على الثلث

فإن أحاراه بعض الورثة ورده البعض الآخر أو كانوا سغاراً
جار في حصة الجيز ما أحاراه مما راد على الثلث وبطل في حصة الراد
هذا إذا لم يظهر للأوقاف مال بعد ذلك يحرج الوقف من ثلثه
عند ظهور يارم الوقف في العين الموقوفة كلها

ثم إذا بطل القاصي الوقف فيما راد على الثلث وطهر أو قدم
للراغب مال يحرج الوقف من ثلثه فإن كانت العين مأمومة بد الورثة
تسترد منهم وآماد وقتها كلها وإن كانت الورثة طعوا سهاهم فما
بعد إبطال القاصي الوقف في الثلث فلا يقص السح بل يرمون
القيمة التي كانت تحتها فاسرى بها عتار غيرها ويوقف بدلاً
على الجهة التي كانت در حرته عليها وإن باع بعض الورثة دون
البعض ما لم يحل يعود وفقاً وبما يبيع يسترد قيمته من البايع ويؤبد

(مادة ٣٣) المذكورة في المجلد ٥٣٣ وال١٦١ مادة ٣٠
فيها محرم صار أسلحه بهامس السجدة الأصلية

(مادة ٣٤)

إذا وقف المريض في مرض موته داراً له أو أرضاً على أولاده وسائر ورثته فإن خرجت من الثلث أو لم يخرج وأجازوا الوقف صارت كلها وقفاً وإذا خرجت من الثلث ولم يجبروا وصارت وقفاً يقسم ريعها على الموقوف عليهم على قدر ميراثهم وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه إلى ورثته مانقياً أحدهم الموقوف عليهم جازاً فإن انقرضوا تصرف الفلة إلى الجهة التي عيها الواقف بعدهم

الفصل السادس

(فيما يحور بيعه من الوقف وما لا يحوز)

(مادة ٣٥)

أما يحور بيع الوقف ليسترى شئ منه ما يكون وقفاً مدلاً عنه إذا شرط الواقف استئذاله سواء شرط له أو لغيره أو سعت الضرورة والمصلحة للقاضي معه والاستبدال به وكذا وقف المديون عيناً لا مال له غيرها هرباً من عره أو رهناً العين وبيعها بعد تسليمها للورثتين وليس له مال غيرها لو فاء الدين واقتضى التبريم ببيع شئ من القاصي المقتضى وبيعها بعد الدين لوفائه من ثمنها أو بيع غيرها بقدر اشتغال الدين وبما عدا ذلك لا يصح بيع الوقف ولو كان غير مشغل

(المادة ٣٤) يُؤخذ من رد المحار بمجموعه ٥٠٦ ورقاً ذهباً وأصلح

حسب الدين بها من السجدة الأصلية (مادة ٣٥) يُؤخذ من مجموع ١١

٥٣٥ وما سداً وصحة ٥٤٦ وما سداً من الدر المحار رد المحار و...

٣٣٣ من الهدية ورد بها على أصحابها ما هو من بها من السجدة الأصلية

فلا يبيع بعض الدار الموقوفة اذا تخربت ليرم الباقي بشتة ولا
 يبيع البناء قبل انهاده ولا يبيع اشجاره وهي حية يالعة
 ماذا باعه الواقف كله أو بعضه أو الوارث أو التيم أو باعه للقاضي
 بدون مسوغ شرعى فالبيع باطل أصلاً
 (مادة ٣٦)

اذا اهدم بناء دار الوقف كله أو بعضه لوهه وقدمه أو لنزالة
 أمنت به تصرف أو اصبه من حجر وآخر وحش وبغيره في عمارته ان
 كانت آلات المارة وأدواتها قد أعدت وتهيأت للشرع فيها واحتيج
 لدخولها فيها فان تأخرت المارة لضرورة أو كان الهدم من الدار
 قليلاً لا يحل بالانقاع بها ولا يحرق للمارة في الحال تحط الانقاص
 الى وقف الاحتياج اليها ولا نباع الا اذا تعذر الانقاع بها فان لم
 تمكن اطاعتها ببيعها أو حيف صياعها فيجوز للمتولى مأخذ هذين
 المسوقين أن يبيعها بأمر القاضي ويملك تمها للمارة عند الاحتياج
 ولا تقسم الانقاص بين الموقوف عليهم ولا يصرف ثمنها اليهم
 فان تعذر المارة بالكتابة بأن لم يمكن للوقف دفع ثمنه الدار
 ولم يوجد أحد يسأجرها ولو مدة طويلة للضرورة ويعمل الحرية
 اعمارها بها ساع لا يمتنى أن يبيع مراحه الار واماها ويشترى
 باليمن ما يكون ومما مكها

(المادة ٣٦) وحده من الدر المحار ورد لدار ٥٢٨ و١٠٠

رسالة ٥١٤ ورد بها كما نعلم من هاهنا الرسالة الاخيرة

وكذلك اذا خرب مسجد ونزعت الناس من حوله وجعل على
التقاضه من سفلو المنقلب عابها حاربها بأمر النافى وصرفها
على مصالح اقرب مسجد اليه

(مادة ٣٧)

أشجار الوقف المثمرة أو المزرعة التي وضعت للادماغ بنائها
ولوراتها لا يجوز بيعها قبل قلعها ولا نفلع مادامت حبه باقية فإذا
بنت أو ناس لوردها يترك الاخصر منها وساع اليا بر الذي انقطع
الاسماع له وسيله سليل أصله

وإذا بيعت أوراق شجر التوت وأراد المشتري أن يقطع الشجرة
من أصلها فلا يمكن من ذلك وان مكنته القيم منه يمدحائها ويمزله
وأما الأشجار الغير المثمرة الموقوفة للانفعاع بأصلها فيحوز بيعها
بعد العلم وقبله اذا كان في بيعها حيل ومصلحة للوقف وللعوقوف
عالمهم وهي عين الملة

والأشجار الموقوفة بأصلها على مسجد معين أو على الفقراء
يصرف ثمن ما يصح بيعه منها لمصالح المسجد أو الفقراء

(مادة ٣٨)

اذا كان في كرم الوقف أشجار يصير طلبها ثماره كان ثمره
وتجرها يزيد على ما ينقص من ثمره فلا تقطع ولا يقطع وان كان ثمرها
(مادة ٣٧) مذكورة في الهدية صحتها ٣٣٣ وما بعدها والاسماء

صحتها ١٩ والمادة صحتها ١٤٣ (مادة ٣٨) يوجد من الاسماء
٣٢٣ والاسماء صحتها ١٧ وردها ما هو به من الاسماء الاحياء

يتقصد عن ثمره جاز قلعها ويبيعها وان كانت غير مثمرة وظلها يضر
بثمر السكرم فله قلعها ويبيعها وان كانت لا تضر فليس له بيعها الا ان
كان انفع الوقف ومنها غلة تقسم بين المستحقين

(مادة ٣٩)

اذا بنت القسيل في أصول النخل ولم يكن في تركه ضرر يترك
ان نما وصار محللا يلحق بالوقف ولا يكون غلة وهكذا حكم ما بنت
من أصول اشجار الوقف

وان كان في تركه ضرر للنخل يقطع ويبيع وغلة الوقف
كثمن السعف والجريد والليف والنرووق المس يقسم بين المستحقين
وكذلك اشجار الداب والغلاب وما أشبهها من الاشجار التي
اذا قطعت نلت ثابيا وبالثا فاتها عملة المله والثمرة وبحور بيعها

(مادة ٤٠)

المواشي وآلات الزراعة والحراثة الموقوفة مع الارض تملكها
اذا صغت أو خرجت عن صلاحية ما أعدت له يجوز بيعها وشراء
غيرها بتمسها فان لم يكف منها لشراء ما يلزم بدلا عنها تؤخذ التكلفة
من غلة الوقف

واذا كثرت الدواب المربوطة للرا بطين وعطمت مؤنتها حاز بيع
ما كرمها وخرجت عن صلاحية ما رطت له وامساك الصالح منها

(مادة ٣٩) مذكورة في الهدية ص ٣٣٤ والاسماء ص ١٢ وصار
اصلاها (مادة ٤٠) مذكورة في الهدية ص ٣٠١ والاسماء ص ٢٩

(مادة ٤١)

اذا ثبت بطريق شرعى وثيقة مكان وجب تقضى البيع ولا اشتم
على البائع مع عدم علمه والمتولى أن يأخذ أجر مثل المكان المذكور
فى مدة وضع المشتري يده على القول المختار
(مادة ٤٢)

اذا باع التيم دار وقف فيها بناء قائم فهدم المشتري البناء يؤمر
طامده الى ما كان عليه ان كان ذلك ممكنا والا يضمنه القاضى ان شاء
قيمة البناء قائما للوقف فلا تمتد البيع وذلك المشتري اقتضى البناء
بصانة قيمتها وان شاء القاضى ضمن البائع قيمة البناء فيتمد بيع
القبض ويعزل التيم وترد الدار للوقف ويعرر المشتري مزيروا يطبق
بحاله ان كان قد هدم البناء طالما أنه وقف
(مادة ٤٣)

اذا راد المشتري دار الوقف التى اذرها بمقد طائل رادة من
ماله فان بناها فهو له ويملك الاخرى معه فانها تملر بائنه
الوقف قيمتها وصالح وقفها فان كان هدم البناء أدى له وبيع على
هبة المشتري وان كان هدمه يصرف الوقف سلكه التيم نادى " جميع
قائما او هدم وما وان لم يرد صاحب البناء يبعه للوقف " امس اليه أن

(مادة ٤١) مذكورة فى التمر السابق ورقه الخارج ١٠٥ ١٠٥ ١٠٥

(مادة ٤٢) مذكورة فى التمر السابق ورقه الخارج ١٠٥ ١٠٥ ١٠٥

(مادة ٤٣) مذكورة فى التمر السابق ورقه الخارج ١٠٥ ١٠٥ ١٠٥

الخارج ١٢٨٠

يهدم بناؤه ويأخذ أنقاضه وتوحر مساحة الارض مع البناء ويقسم
الاجرة بين الوقف وصاحب البناء قسمة متناسبة
(مادة ٤٤)

فان لم تكن أدوات البناء من مال المشتري بل كانت من انقاض
الوقف طالباء حق الوقف ولا شيء فيه لبايه
ثم ان كان المشتري معرورا أى جاهلا وقت شراء الدار أنها
وقف فله حق الرجوع بالنسبة وقيمة البناء مبنيًا على البائع ان سلم
البعض اليه والا فله الرجوع بالنسبة لا غير
وتعتبر قيمة البناء يوم تسليمه ولا عبرة بما أنقصه الباني كثيرا
كان أو قليلا ولا رجوع له بما لم يمكن نقصه وتسليمه من الخير
والجلب والطين وان لم يكن المشتري معرورا بأن كان طالما وقت شراء
الدار أنها وقف فلا يرجع الا بالنسبة
(مادة ٤٥)

اذا باع القم أو غيره أرض الوقف وكان معروسا بها أشجار
وقضها الماسرى وطمع الأشجار التي كانت معروسة فيها يلزمه قيمتها
فأتمه يوم فاعها وبمرر نما بليق محاله ان كان طالما وقت شراء الارض
وقدح الأشجار فأتمه موعودة وطريق معرفة القيمة أن تقدر الارض
مع الأشجار فأتمه ومهما متلوعه فيصن العرق باسمها

(مادة ٤٤) مذكورة في رد المحتار صفحة ٥٨٧ من الجزء الثالث وجميعه
٢٧٨ من الجزء الرابع في الاستقالات (مادة ٤٥) وضمن المادية صفحة
٣٢٢ ومن مع المادية صفحة ١٩٣

(مادة ٤٦)

فاذا غرس المشتري بالارض اشجارا من ماله يؤمر بقلعها ان لم
تضر بالارض والا يترتب الى أن تنقلع ويأخذها ان لم يرد بيعها
لوقوف بأى القيمتين مائة أو مقلوعة ولا يجمع اشغال الارض بشجره
من صحة ايحار الارض

(مادة ٤٧)

ويلزم المشتري أجرة مثل الدار والارض الموقوفة عن المدة
الماضية والمستقبله لحين زرعها لوقوف من يده سواء اشتراها وهو
مغرور أو مغرور ولا ينقعه الاحتجاج بتأويل الملاك وإيسر للشري
حس الدار والارض الموقوفة فالتش

الفصل السابع

(فى بيان ما يمحور وقفه من المقار وما لا محور)

(ماده ٤٨)

يمحور وقف العقار دارا كانت أو أرضا عشورية أو حراجية
مملوكة الرعه ويصح وقف الدور السكنى وللإسفلال أولها معا

(مادة ٤٩)

يصح وقف الارض بما فيها من المواشى والدوايب وآلات
الزراعة تبعاً لها بشرط التصريح بوقفها فى عقد الوقفية

(ماده ٤٦) تؤخذ من رد الحار صحفه ٥٨٧ وص ٥٩٣ (ماده ٤٧)
مذكورة فى صحيح الحامديه ص ١٧٢ (ماده ٤٨) وحده من رد الحار
صحفه ٥٢٧ والذ اوى المجرية صحفه ٢١٦ (ماده ٤٩) مذكوره فى رد الحار
صحفه ٥١٥ والانساف صحفه ١٦ وما بعدها

ويدخل في وقف الارض تمام بلا ذكر ما فيها من البناء
والشجر والنفيل دون الزرع والتمر مالم يقفها لجميع ما فيها ومنها
ويدخل فيه أيضاً الشرب والطريق وان كان بأحتمها حطب يقطع في
كل سنة فلا يدخل ذلك في الوقف
● (مادة ٥٠)

يصح وقف حصة معينة شائعة في عقار مشترك لا يقبل القسمة
أو يقبلها وقصى به اتفاق وعند أي يوسف بلا قضاء
(مادة ٥١)

لا يجوز وقف الاقطاعات إلا إذا كانت الارض موانا أو ملكا
للإمام فاعطها لرجل
وكذلك لا يجوز للإمام وقف أرض الحور
وأراضي الحور هي الارض التي عجز أصحابها عن زراعتها
وأداء حراجها فتركوها للإمام لتكون مراعها حبرا لأخراج ورقه
الاراضي على ملك أربابها
(مادة ٥٢)

ان وقف أرضاً له صدقة مؤبدة صارت وقفاً ودخل في الوقف
تماماً ما فيها من البناء والشجر والطريق وان لم يذكر في العقد ولا
يدخل فيه الزرع ان كان بها ررع وقت وقفها قطعاً كان أو أراً
(مادة ٥٠) مذكورة في رد المحتار ص ١١ ٥١٦ وريد بها ما هو بالنسخة
الاصلة (مادة ٥١) مذكورة في الهدى ص ٢٩٨ وريد بها ما هو بأصل
النسخة (مادة ٥٢) مذكورة في الاسماء ص ١٦ وما بعدها وصار
ألا بها فأكوده ودرها كما علم بمراجعة أصل النسخة

أو حطة أو مولا أو شعيراً أو غير ذلك من المروحات الصيفية أو الشتوية أو النيلية وكذا ان كان بها ورد أو ياسين أو غيرهما من الرياحين أو ورق عنب أو بقرل أو خسروات أو رطاب وكذلك إن كان بها نخيل أو أشجار عليها ثمرة طامه وقت الوقف فلا تدخل ثمارها في الوقف بل تكون ملكاً للواقف

(مادة ٥٣)

إذا حمل الواقف أرضه صدقه موقوفه مع السماء والشجر بجميع حقوقها وجميع ما فيها ومنها دخل في الوقف مع الارض ما فيها من الزرع والتمر القائم على أشجارها وقت الوقف وكذلك ان وقف الارض بجميع ما فيها وكان فيها حمام يطير يدخل الحمام وغيره في الوقف وأما الثمرة التي تحدث من الوقف فهي من غلاته وتصرف في الوجوه التي سماها الواقف

(مادة ٥٤)

إذا وقف الواقف أرضاً له وأدخل في الوقفية ما فيها من الموائى والدواليب والآلات الرافعة للمياه بانيته كانت أو متحركة والمحارث والنوارح وغيرهما من الآلات صارت المتعولات المسدكورة في المقد وقتاً تبعاً للأرض وله حق وقفها إصالة واستقلالاً أن تعورف وقفها كما يأتي بيانه

(مادة ٥٣) مذكورة في الالتماس ص ١٦٠ وما بعدها ورد المحارث

(مادة ٥٤) مذكورة في الالتماس ص ١٧٠ ورد ما فيها من الموائى

(مادة ٥٥)

إذا استحق العقار الموقوف عليك أو شفعة وقضى به للمستحق وأخذ به بالوقف وقفه ولو حمل مسجداً وإن رجع الواقف على السامع بعد استحقاق التقار ونزعه من يده واسترد منه الثمن فليس عليه أن يتناع به عقاراً غيره يقفه مكانه وإذا استحق ذائع من الموقوف وقضى به للمستحق وأحده استمر الباقي وقفاً على حاله وإذا استحق جزء شائع فيما حمله مسجداً خرب الباقي من أن يكون مسجداً

(مادة ٥٦)

يحوز وقف العقار إذا كان مملوكاً للتصرف ولو بسبب فاسد ملكاً فانا لا موقوفة على خيار الدائع ووقفه المسترى فيحوز له المشتري وقف عقاراً اشتراه بمقدار ما سد به وقفه وبلغه قيمته الدائع لاستهلاكه إياه وإحراجه عن ملكه بوقفه ولا يحوز وقفه قبل قصه ومحور أيضاً وقف العقار الموهوب منه فاسدة بعد دمه وعلى الموهوب له قيمته لأرواها ولا يحوز وقفه قبل العدم ولو كانت الهبة صحيحة

(مادة ٥٥) مذكورة في الاسامى ص ١٨ ورد المجامع ٥١٦ وصار
إصلاحها (مادة ٥٦) مذكورة في التوبة ص ٢٩٨ ورد ١٠ وأصلحه
كما لم لا اطلاع على النسخة الاسامى

الفصل الثامن

(في وقف المنقولات قصدا واستقلالاً)

(مادة ٥٧)

البناء والشجر معدودان من المنقولات المتعارف وقفها قصدا
عندما كان البناء أو الشجر قائما على الأرض مملوكة لصاحبه فلا يجوز
للمالك أن يوقفه استقلالاً بدون الأرض لا تنشاء التأيد الذي هو شرط
لصحة الوقف بخروج الأرض عن ملكه بعد موته لاحتمال طلب
ورثته نقض الساء وقطع الشجر من الأرض المملوكة لهم وكذلك إذا
كانت الأرض مستعمارة أو مستأجرة وبني المستعير أو المستأجر فيها
بناء أو غرس شجراً فلا يجوز وقفه استقلالاً لاحتمال طلب المالك
نقض الساء والشجر من أرضه بعد استرداد العارية وانتهاء مدة
الاجارة أو فسخها

(مادة ٥٨)

إذا كانت الأرض موقوفة ومقررة للاحتكار وبني المحتكر فيها اذن
متولى الوقف بناء أو غرس شجراً حاز وقعه وقفا مستقلاً على نعم
الواقف ثم الفقراء أو على الجهة الموقوفة عاينها الأرض المكتسبة أو على
جهة أخرى وكذلك يجوز وقف حوائط الاسواق التي بناها أصحابها
بأذن الواقف وصاروا يتبايعون بها ويؤثرونها ويتوارثونها خلفا عن سلف

(مادة ٥٧) يوجد من البر المحار ورد المعار صفحة ٥٤٠ وما بعدها

(مادة ٥٨) مذكورة في البر المحار ورد المعار صفحة ٥٤٠ وما بعدها

ويهدمون بناءها ويعيدونه ويغيرونه بدون أن يتعرض لهم الواقف أو القيم فيها ويرجعهم منها وإنما عليهم أجر المثل يؤديه لجهة الوقف
(مادة ٥٩)

يجوز وقف السلاح والكراع أى الخيل ومثلها الابل ووقف كل منقول كثر تعامل الناس به وتعرف وقته كالجيزة والسيلان ونحوهما مما ينطى به الميت فوق النمش والحلل والقراوات الحساس والفدور والاواى التى يحتاج اليها فى غسل الميت
(مادة ٦٠)

ومما حرى التماز به وتعرف وقته فى بعض البلاد الدراهم والدماير والحبوب ونحوها من المكيلات والموروات والاكسية للمفقرات فيجوز وقفها فى البلاد التى تعرف فيها وقفها ولايجوز فى البلاد التى لم يتعارف وقفها فيها فالعبرة فى ذلك بعرف كل بلد
(مادة ٦١)

واذا حار وقف هذه المقولات فى بلد تدفع الدراهم والدماير والقود التى تحصل من ثمن المكيلات والموروات بصاعه أو مصارة ويصرف الربح على الجهة الموقوف عليها وتقرص الحبوب للمفقرات الراع الذين لا يذر لهم فيبدرونه وبعد الحصاد يردونه ويقرص لميرهم وتعطى الاكسية للمفقرات شتاء لتقيمهم الرد ثم يردونها بعده

(مادة ٥٩) مذكورة فى الفرع الحار ورد المختار صححه ١٧٠ وما بعدها وصار
م. لاسها (مادة ٦٠) مذكورة فى الفرع الحار ورد المختار صححه ١٧٠ وما بعده
(مادة ٦١) مذكورة فى الفرع الحار ورد المختار صححه ١٨٠ وما بعدها وصار اسلما

وأما المنقولات التي لا تمارف فيها للناس فلا يجوز وقفها وذلك
كالحيوانات غير الخيل والابل والمواشي التي توقفت تبعاً لارض الزراعة
وكالثياب والامتعة ومنها أثاث المنزل من فراش وبسط وحصر وغير
المسجد وأوان ومحورها

(مادة ٦٢)

من المنقولات التي كثر التداول بها وتعمور وقفاً المصاحف
والكتب فيحوز وقفها على المساجد والمدارس وطائفة العلم
فان وقف مصاحف للقراءة في مسجد معين حار لاهي والفقير
من أهل المحلة المترددين على المسجد أن يقرأ فيه ولا تنقل لمسجد
غيره الا اذا تخرب المسجد وضرقت الناس من حوله وان جعل كتبه
وقفاً على مدرسة بيمينها وأعد لها خزانة بها كان الانتفاع بها قاصراً
على أهل تلك المدرسة وليس لهم ولا لغيرهم نقلها من محلها وكذلك
ان وقفها على مسجد الوفاء لا يجوز لهم نقلها من محلها وان صم وقف
كتبه بأن حملها وقفاً على طلبة العلم وعين لها حراثة حارس كل واحد
من طلبة العلم الاسماع بها سواء كان عبياً أو فقيراً واذا شرط أن
لا تنحرح الكتب من محلها ولا تنقل الى محل آخر اعتبر شرطه فلا
يجوز لاحد احراقها ولا نقلها الى محل آخر

وان لم ينشترط الواقف ذلك حارطاً لها لم لا يحبس منه الضياع من
طلبه العلم لينفع بها ثم يردّها الى مكانها ويد مسجل الكتب بدأه
سواء كانت من الموقوف عليهم أو من غيرهم فان اشترط واقف الكتب

(مادة ٦٢) يؤدى من الأجر المداد مسجده ٥٦٩ وما بعدها

أن لا تعار إلا وهو بشرطه غير معتبر وأما إذا شرط أن لا يخرج
إلا بتذكرة صبح الشرط ويؤخذ على المستعير تذكرة استعارة

الفصل التاسع

(في وقف المشاع وقسمة الواقف مع شريكه المالك)

(مادة ٦٣)

يصح وقف المشاع الذي لا يحتمل القسمة كاللحم الصغير
والبئر والرحى مان وقف جزءاً منها شائعاً حاز وقفه اتفاقاً
ويعجز أيضاً وقف المشاع الذي يحتمل القسمة وإن كان على
نفس الواقف إذا حكم القاضي بصحة إيقاعه فيجوز للمالك أن يقف
جزءاً شائعاً من عقاره نصه أو أكثر أو أهل وبجور لأحد
الشريكين في عقار مشترك بينهما أن يقف حصته منه شائعاً عند
أبي يوسف

(مادة ٦٤)

وقف المساع المحتمل للقسمة حائز سواء كان السبوع وقت
العقد أو عند النص لاسيما إذا حكم القاضي بصحته فيجوز أيضاً
في الصور الآتية وهي

أولاً — إذا وقف الشريكان العقار المشترك بينهما حله وسلماه
إلى قيم واحد يقوم عليه لعدم السبوع وقت العقد وعند القص
(مادة ٦٣) — ذكره في الأسماء ص ٢٦ والهدية ص ٣٣ و٣٠٣
وريد بها على أهلها كما علم من الأصل (مادة ٦٤) — ذكره في الهدية
ص ٣٠٣ و٣٠٤ والأسماء ص ٢٦ و٣٠٤ وريد على أهلها

وقت القبض

عند أي يوسف

(مادة ٦٥)

جملہ و سہولت

(مادة ٦٦)

(ماده ۶۵) مذکوره فی الاسف سہ ماہ ۱۰۲۶ تا ماہ وردا ۱۱ رسد

٥٠١ ردها على أهلها (١٠٦٦) ١٠٦٦ ردها على أهلها ٥٠١ ردها على أهلها

موضع من الدار أو الأرض المشتركة كان ذلك الموضع وقفا ولا يحتاج إلى أداة وقفه وإن لم يكن الوقف محكوما به موفقه ثانياً أحوط وإذا قسم بينهما من هو عالم بالقسمة أن شاء عين جهة الوقف من جهة الملك رأيه والاولى أن يقرع بين الحزبين ثانياً للثمة عن نفسه (مادة ٦٧)

إذا وقف الشريك كان حصتها في عقار جاريهما أن يقتسما ما وقفاه ويتولى كل منهما على ما وقفه ويصرف غائته على الجهة التي سماها (مادة ٦٨)

إذا وقف المالك نصف داره أو أرضه على جهة وأمام عليه قيام مدة حياته وبعد وفاته وقف النصف الآخر على تلك الجهة أو على جهة أخرى وأمام عليه ناطراً آخر مدة حياته وبعد مماته جاز لناظرى الوقفين أن يقسما العقار الموقوف ويستلم كل واحد منهما النصف فيكون في يده

(مادة ٦٩)

إذا وقف المالك نصف أرضه أو داره أو أقل من ذلك أو أكثر وأراد أن يفرز الوقف من الملك يرفع الأمر إلى القاضي ليعين معتمداً حيزاً بالقسمة فيقاسمه ويفرز الجزء الموقوف من الجزء الباقي على ملكه وإن شاء باع الملك وتمام المسترى ثم يشتريه منه وليس له أن يقاسم نفسه (مادة ٦٧) مذكورة في رد المحتار مجله ٥٠٩ وما بعدها والهندية ٣٠٤ (مادة ٦٨) مذكورة في رد المحتار مجله ٥٠٩ وما بعدها (مادة ٦٩) مذكورة في رد المحتار مجله ٥٠٩ وما بعده ٥١٠

(مادة ٧٠)

إذا وقف المالك نصف أرض له ثم مات بعد أن أقام له وصياً
وكان في الورثة كبار وصغار وأراد الوصى أن يتاسم الصغار فان
غررت حصة الوقف وصم لها حصة الصغار في المالك جازت القسمة
وإلا فلا

(مادة ٧١)

إذا وقف المالك من داره أو أرضه مقداراً معيناً ألف ذراع
مثلاً حار وقعه ثم تدبر الدار أو الارض فان وجدت مساحتها مساوية
للمقدار الذي عينه أو أقل منه صارت كلها وفقاً وإن وجدت رائدة
صار المقدار المعين وفقاً دون الزائد

(مادة ٧٢)

إذا وقف المالك جزءاً معيناً ألف ذراع مثلاً من عدان أرض له
ووقعت القحمة في العدان فأصاب نصيب الوقف أقل من ذلك لمودة
الارض التي وقعت للوقف وزيد في ادبر القطعة الاخرى أو وقع
له نصيب الوقف أكثر من ذلك لمكونه أدنى من الاخرى حار ذلك
والوقف على حاله مخفياً للمعادلة

وإذا أراد الوقف أن يذل فدفعه الارض الموقوفة به أو أرض
أخرى وبحل الوقف ملكه له فليس له ذلك إلا أن يكون قد شرط
لنفسه الاستبدال في أصل الوقف

(مادة ٧٠) كورد في الانصاف ص ٢٠ (مادة ٧١) كورد في
العدل ص ٣٠٤ (مادة ٧٢) كورد في الانصاف ص ٢٣

(مادة ٧٣)

إذا كان لشريكين دور أو أراضٍ متعددة ووقف أحدهما نصيبه
فيها كلها جاز له أن يقاسم شريكه ويجعل الوقف كله في دار أو
أرض واحدة

(مادة ٧٤)

إذا تقاسم الواقف مع شريكه وأدخل في القسمة دراهم معلومة
فإن كان الواقف هو الآخذ للدرهم مع قطعة من الأرض فلا يجوز
ذلك لأنه يصير ناقضاً لبعض الوقف وإن كان الممطى للدرهم هو
الواقف حاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ماله من بوقف
من نصيب شريكه بدراهم وحصة الوقف تبقى وقفاً وما اشتراه
ملكاً له ولا يصير وقفاً وإذا أراد تغيير الوقف من الملك برفع الأمر
لتقاضي فيعين من يقاسمه

(مادة ٧٥)

إذا قاسم الواقف شريكه وكان في القسمة فصل دراهم بأن كان
أحد الصيبيين أجود من الآخر وحصل لمارء الحوذة دراهم فإن كان
الآخذ هو الواقف بأن يكون غير الموقوف هو الأحسن فذلك
لا يجوز لأنه يصير دائماً بعض الوقف وإن كان الآخذ شريكه بأن
كان نصيب الوقف أحسن فذلك حائر لأن الواقف يكون مشتركاً
لأنه دائماً ففكاً به اشتري بعض نصيب شريكه فوقه

(مادة ٧٣) مذكورة في الأساطيف صحفه ٢٢ والهدية صحفه ٣٠٥ (مادة
٧٤) مذكورة في الهدية صحفه ٣٠٥ والأساطيف صحفه ٢٢ وصار اصلاحها
(مادة ٧٥) مذكورة في الهدية صحفه ٣٠٥ ورد للحار صحفه ٩٠٥
(٣)

الفصل العاشر

في الموقوف عليهم وعدم جواز قسمة الوقف

قسمة تملك وحواز قسمة التهايق

(مادة ٧٦)

لا يجوز قسمة الوقف

(مادة ٧٧)

لا يجوز قسمة الوقف قسمة تملك واستعماله، الا قسمة

عليهم سواء كان موهباً للمكسب أو للاستعمال

ولا يجوز قسمة الوقف لغيره من غير أن يملك كل واحد منهم من الوقف

الموقوفة على الاموال

وكذا لا يجوز التهايق فيها حصراً

اعداً يجوز التهايق بالراضى فان كان الموقوف أرباباً وراعى

المستحقين على قسمة الوقف بينهم بلريق التهايق والسواب ساغ أن يأخذ

كل منهم قطعه منها يورعها لزمه سنة أو سنتين ثم يأخذها غيره

بعد ذلك وهو يأخذ قطعة أخرى

وهكذا تستبدل العظام بعضها ببعض ولا يرد في يد أحد من

المستحقين مدة مستطيلة

(مادة ٧٦) لا يجوز التهايق بالراضى بما (مادة ٧٧) لا يرد في يد

الجارح من ١٠٠٠ وبار اسلاحاً كما نفا من الاموال

(مادة ٧٨)

قسمة المأبأة ليست ب لازمة فان أبها أحد المستحقين بصد حصولها حاز له بقضها وإبطالها وإن كان قد رضى بها من قبل ولأولاده المستحقين لاوقف من بعده بقض القسمة التي ارتضاها والدم إن أرادوا ذلك وكذلك إذا قسم ولي الصغير المستحق في الوقف نصيبه فيه مع متوليه ثم باع الصغير وشده رد القسمة إن أراد (مادة ٧٩)

من له القالة لا يملك السكنى مادام كانت الدار موقوفة للاستقلال فلا يجوز قسمتها بمأبأة بين الموقوف عليهم ليسكن كل منهم مبيتاً بقدر حصته بلا احتساب أجرة عليهم فان سكنها فالثقله كلها أو امرئ لمرته الأجرة وان سكنها إحدى المستحقات مع زوجها لم الساكن زوج المسحقة أحر المثل من المدة التي سكنها والمدة التي يسكنها في المستقبل

(مادة ٨٠)

إذا كانت العين الموقوفة داراً صغاراً الواقف السكنى أولاده وأولاد أولاده ونسبه أولاً ومن بعدهم للمعتراء حارلاً وقريباً عليهم الانبعاث يسكنها ما بقي منهم أحد

وإذا كان الموقوف عليهم ذكوراً وأبناً وأراد الرجال اسكن

(مادة ٧٨) مذكورة في رد المحتار ج ٨ ص ٥ والاحتساب ص ٢١ ردها مع المادة قبلها ومع تكرار (مادة ٧٩) مذكورة في رد المحتار ص ٥٢٢ ومع المادة ص ١٧٥ (مادة ٨٠) مذكورة في رد المحتار ص ٥٠٨ وما بعدها والاحتساب ص ١٠٠ وحري إصلاحها

لما تم معهم والنساء اسكان أزواجهن معهن فان كانت الدار عظيمة ذات حجر ومقاصير يفلق على كل واحدة باب بحيث تصلح أن يسكنها أهل بيت على حدتهم جار للرجل أن يسكن بمحمته وخدمته في بيت منها والمرأة أن تسكن زوجها معها في بيت آخر بلا اجارة مع استيفائها استحقاقها من ريع الوقف فان لم يكن فيها حجر تصلح أن تكون مسكناً شرعياً فلا تقطع ولا تقع فيها مهياة بينهم ولا يسكنها إلا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من لسا الرجال ورجال النساء

(مادة ٨١)

إذا كانت الدار موقوفة للاستغلال فلا يملك أحد من الموقوف عاينهم سكنها بلا اجرة فان سكنها المستحق أو زوج المستحقة فعليه أجر المثل عن المدة التي سكنها والمدة التي يسكنها في المستقبل ان استمر ساكناً وللناظر أن يؤثرها لمن يريد استئجارها منهم وإذا انحصر الاستحقاق في واحد ولم يكن له شريك في الفلحة وسكنها تحسب عليه الاجرة ويأخذها منه المتولى اذا احتاجت للمارة ليعمرها بها وان كان هو المتولى يحجره القاضي على عمارتها مما عليه من الاجرة فان عجز أو امتنع يصب القاضي متولياً غيره ليؤجرها ويعمرها من الاجرة وكذلك اذا كان بعض الدار ملكاً والبعض وقفاً للاستغلال أو للسكنى وسكنها أحد الشريكين بالغلبة بدون اذن الآخر لزمه اجرة حصة الشريك في ريع الوقف عن

(مادة ٨١) مذكورة في الدر المختار ورد للمختار ص ٥٢٦ وما بعده

وسبق الحامدية ص ١٧٥

المدة التي سكنها في الماضي والمستقبل عن مدة سكناها
(مادة ٨٢)

إذا كثرت اولاد الواقف وضائق الدار عليهم فتوسط سكناها
على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكناها ويكون لمن
بقى منهم ولا يسكنها في هذه الحالة الا المستحقون دون نساء الرجال
ورجال النساء فإذا سكن بعضهم ولم يجد الآخر موصعاً يكتفيه أو لم
يجب أن يسكن معهم في بعضه وخرج باختياره فلا يستوجب
أجرة حصته على الساكنين وليس له أن يطالب استئجارها بالنهاية
بقدر ما استعمله المستحق الآخر الا اذا رضى الآخر
(مادة ٨٣)

إذا سكن أحد المستحقين الدار كلها بالغلبة بلا ادن الآخرين
لزمته أجرة مثل حصتهم نصيباً للوقف فان سكن في أكثر من حصته
بالغلبة فلشريكه أن يطالبه بأجرة مثل نقيه حصته التي جار عليه فيها
(مادة ٨٤)

إذا جعل الواقف سكنى داره لسانه دون الذكور كانت لبناؤه
الصلبية ولو كان لمن أزواج كان الحكم فيهم كما تقدم ذكره
ولو ضم سكناها لبناؤه وبنات أولاده وان سفلن كانت لكل أنثى
من ولده وولد ولده ولسله يقسم سكناها على عددهم ومن مات

(مادة ٨٢) مدكورة في رد المختار ص ٥٠٨ وما بعدها وحري اصلاحها
(مادة ٨٣) مدكورة في تصحيح الحامدية ص ١٧٥ (مادة ٨٤) مدكورة في
الاسانيف ص ١٠٠ وما بعدها

منهن أو تزوجت وخرجت مع زوجها سقط حقها في السكن فانه
 طلقها زوجها أو مات عنها وعادت ماد حقها في السكنى وان شرط
 ان من تزوجت منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوجت ولا
 يعود حقها بطلاقها أو بموت زوجها مالم ينترط أن من مات زوجها
 أو طلقها ماد حقها في السكنى

(مادة ٨٥)

الموقوفة عليه السكنى لا يملك الاستغلال بأى حال فلا يجوز له
 اسكان غيره في الدار الموقوفة الا بطريق العارية التى لا توجب حقاً
 للمستجير وليس له اجارتها ولو زادت على حاشيته ولا مستحق لها غيره
 فاذا احتيج الى احارتها يؤجرها المالك أو القاصى ان لم يكن
 عليها مالر أو كان وأى

أما اذا شرط الوافى للدوقوف عليه السكنى أن يستعملها متى
 شاء جار له اسفلالها بأحارتها

(مادة ٨٦)

اذا اطلق الواقف الوفاء ولم يعيده أو قيده بالاستغلال كان له
 الاستغلال وان قيده بالسكنى بقيدها وان صرح بها كان لهما
 كما شرط

(ماده ٨٥) مذكوره في الاساناف مضممه ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ والمحرر المختار
 ورد المختار مضممه ٥٢٦ وحرى اصلاحها كما علم بمراجعه النسخه الاصله (ماده
 ٨٦) مذكوره في رد المختار مضممه ٥٢٧

الفصل الحادى عشر

« فى وقف الدي ومن يجوز وقفه عليهم »

(مادة ٨٧)

ما كان وقفه أو الوقف عليه قربة عندنا وعند أهل الذمة صح وقفه والوقف عليه وما كان قربة عندنا فقط أو عندهم فقط فلا يصح وقفه ولا الوقف عليه

(مادة ٨٨)

. اذا جعل الذى نصرانياً كان أو يهودياً أو مجوسياً ذكر أو أنثى أرضه أو داره صدقة موقوفة على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبداً ومن بعدهم على الفقراء صح الوقف وصرفت الغلة لذريته ومن بعدهم لمن سعى من الفقراء فان سعى فقراء أهل دين معين صرفت غلة الوقف اليهم ولا يجوز صرفها لغيرهم فان صرفها لغيرهم فقد حالف شرط الواقف ويضمن ما صرفه وان عين فقراء أهل الذمة حار صرفها لفقراء النصارى واليهود والمجوس وان أطلق الفقراء ولم يسمهم جاز صرفها لفقراء أهل الذمة والمسلمين

(مادة ٨٩)

اذا وقف الذى وقفه على ولده وولد ولده ونسله وعقبه واشترط ان من أسلم منهم فهو خارج من الصدقة لم شرطه وكذلك ان كان

(مادة ٨٧) مذكورة في الاسماء ص ١١٨ (مادة ٨٨) مذكورة في الاسماء ص ١١٨ و ١٠ منها (مادة ٨٩) مذكورة في الاسماء ص ١٢٠ والهدية ص ٢٩٧ ورید ٣٩١ ماهر ١٢١ ص ١٢١

لصرايياً وشرط في وقفه أن من انتقل من دين النصرانية الى غير
الديانة النصرانية فهو خارج من الوقف صح شرطه وان أسلم واحد
منهم أو تهود أو تمجس فلاحق له في الوقف ولو أسلم البعض
وتهود البعض وتمجس البعض حرموا من الوقف

وكذلك ان كان يهودياً واشترط ان من انتقل عن دين اليهودية
من اولاده يخرج من الوقف صح شرطه وحمل به

(مادة ٩٠)

اذا جعل الذي داره وقفاً على فقراء حيرانه صح اذا جعل
آخرها للفقراء ويصرف غلته الى كل فقير من حيرانه مسلماً كان
أو ذمياً

(مادة ٩١)

واذا حمل الذي داره أو أرضه وقفاً على فقراء يسة أو كيسة
معينة حاز

(مادة ٩٢)

واذا جعلها وقفاً على مصالح كنسه أو سمه معسه كعمارتها ومرمها
واسراجها اذا حربت واستغنى عنها تكون الغلة لمصالح مسعد بيت

(مادة ٩٠) المذكورة في الالفاظ ص ١٢٠ والط ١ ص ٢٩٧ ورد
عليها ما هو من النسخة الاصلية (مادة ٩١) المذكورة في الالفاظ ص ١١٩
(مادة ٩٢) المذكورة في الالفاظ ص ١١٩

المقدس أو للفقراء والمساكين صح ووقعه وتصرف الغلة لمصالح بيت
المقدس أو للفقراء

(مادة ٩٣)

إذا جعل الذي داره مسجدا للمسلمين أو أوصى بأن يصح عنه
يكون الوقف باطلاً فإن أوصى أن ينفي داره مسجدا لقوم بأعيانهم
أو لأهل محلة بأعيانهم جازت وصيته

(مادة ٩٤)

وإن جعل داره كنيسة أو بيعة ووقفها أو وقف أرضه أو
داره على ماد كرك أو على القسيسين والرهبان وأشهد أنه أحرجه من
ملكه في حال صحته للوجه الذي سماه فلا يجوز وهي كسائر أمواله
تورث عنه بعد موته وإن وقفها على أكفان موتاهم وحفر قبورهم
أو لشراء أكسية من غلتها للأيام والمساكين صح ووقعه

(مادة ٩٥)

وإذا وقف الذي أرضه أو داره وحده الوقفية وشهد عليه
اثنان من أهل ديه أو غيره وهما عدلان في دينهما أو مسلمان على
شهادة دمين على إقراره بالوقف حارت الشهادة وقضى عليه بالوقف

(مادة ٩٣) المذكورة في الاسعاف ص ١١٩ وفيها تحريف صار اصلاحه
بالسعة الاصلية (مادة ٩٤) المذكورة في الاسعاف ص ١١٩ وفيها
وفيها تحريف جرى اصلاحه بالسعة الاصلية (مادة ٩٥) المذكورة في الاسعاف
ص ١٢٠ وفيها تحريف صار اصلاحه

(مادة ٩٦)

اذا شرط في وقفه الزيادة والنقصان والادخال والاخراج أو
أستثنى الثمن لنفسه وغير ذلك من الشروط المعتبرة جاز وإن أسلم
الذي بعد الوقف زاده الاسلام تأكيذا وبأيديا وبأيديا

(مادة ٩٧)

يجوز للمستأمن من الوقف ما يجوز للذي ولا يبطل وقفه
برجوعه الى دياره ولا بموته عدنا ولا بإبطاله اياه قبل عودته الى
بلاده ولا برجوعه البنا ثانياً أمان ولو أوصى بكل ماله صحت وصيته

(مادة ٩٦) مذكورة في الاسماء صحيحة ١٢٠ ومها خريف صار اسلاحة
(مادة ٩٧) مذكورة في الاسماء صح ١٢٠ ومها خريف مري
اصلاحه على هاتين أصل النسخة

الباب الثاني

في بيان الشروط التي يجوز للواقفين اشتراطها والتي لايجوز

وفيه فصول

الفصل الاول

(في الشرط على العموم)

(مادة ٩٨)

كل شرط لا يخل بحكم الوقف ولا يوجب مصاده فهو جائز معتبر

(مادة ٩٩)

كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو نفوذاً لمصلحة الموقوفه

عليهم فهو غير معتبر

(مادة ١٠٠)

كل شرط يخالف لحكم الشرع فهو لنفـ

(مادة ١٠١)

شرط الاوقف المصير كنفس الشارع في القهم والدلالة ووجوب

العمل به

(مادة ٩٨) ٠٠٠٠٠ (مادة ٩٩) مذكورة في رد المحتار مجلد ٥٣٦ وهـ

سندها والخيرة مجلد ٢١٦ (مادة ١٠٠) مذكورة في رد المحتار مجلد ٥٩٩

(مادة ١٠١) مذكورة في الدر المنثور ورد المحتار مجلد ٥٧٥ ومجلد ٥٧٦

(مادة ١٠٢)

إذا ذكر الواقف شرطين متعارضين نصاً يعمل بالتأخر منهما
ويكون ناسخاً للاول فإن لم يتعارضاً نصاً وجب العمل بهما ان
أمكن ذلك ونجيب مراعاة غرض الواقفين والعرف يصلح ضمهما لغرضه

الفصل الثاني

(في ذكر بعض الشروط التي يجوز لواقفين اشتراطها)

« في الوقف الاهل أو الخيري »

(مادة ١٠٣)

إذا جعل الواقف أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل وشرط
استثناء غلتها كلها أو بعضها لنفسه أيام حياته ومن بعده لأولاده
ونسله ثم للمفقراء صحح الشرط وكان له أن ينسحب ربيع وقته مادام حياً
وكذلك إذا أنشأ وقفه على نفسه أبداً ومن بعده على أولاده ونسله
أبداً أو لحمة من الجهات الخيرية أو أنشاء على جماعة معينة ومن
يعدم على نفسه جاز له ذلك سواء قدم الوقف على نفسه أو أخره

(مادة ١٠٤)

إذا وقف وفقاً مؤبداً على حجة معينة وشرط في أصله أن يسقط
من غلته على نفسه وأهله وأولاده وحشمه وحده مدة حياته حاز

(مادة ١٠٢) مذكورة في الفرع الحار ورد المصدر ص ٥٨٤ وما بعدها

(مادة ١٠٣) مذكورة في الهامية ص ٣٢٢ وما بعدها (مادة ١٠٤)

مذكورة في الهدية ص ٣٢٢ وما بعدها

الشرط وكان له أن ينقذ غايته كما شرط فإن جاءت الغلة ولها وقبض ثمنها ومات والمال قائم لم ينقذ فهو ميراث لورثته لا إلى أهل الوقف وإن وقفه كذلك واستثنى لنفسه أن يأكل من غلته مادام حياً كان له أن يأكل ما طاب له منه فإن مات وعنده من غلته هذا الوقف شيء لم يستهلكه فهو مردود إلى الوقف ما لم يكن قد استحال وصفه بالصناعة كالخز فهو لورثته لا لجهة الوقف

وإن أنشأ وقفه على وجه من وجوه البر واشترط أن يخرج من غلته في كل سنة أسهماً معينة تحمل في المحج عنه أو في كفارات أيامه أو لقراءة على قبره أو اشترط أن يخرج من الصدقة في كل سنة دراهم معلومة لتصرف في وجه سماه ويصرف الباقي على ما سبله يراعى الشرط ويجب العمل به

(مادة ١٠٥)

إذا أنشأ وقفه على نفسه ابتداء وشرط في الوقفية أن يقضى دينه من ريعه صح الشرط ويوفي الدين من ريع الوقف وإن لم يشترط ذلك في أصل الوقف يوفي دينه من فاصل الغلة بعد كفايته وكفايته من يلزمه نفقتهم ملا اسراف وإن أنشأ وقفه على غيره وشرط فيه أنه إن مات وعليه دين يبدأ من غلته وقفه بقضاء دينه وما فصل بصرف في سبيله الذي سماه يعتبر شرطه ويجب العمل به

وان لم يشترط وفاة دينه من غلة وقفه ومات مديوناً بدين سابق
على الوقف او لاحق له فلا يتعلق الدين بغلة الوقف بل بتركته وغلة
الوقف تكون لمن جعلها لهم خاصة
(مادة ١٠٦)

اذا جعل أرضاً له أو داراً صدقة موقوفة لله عز وجل وشترط
في أصل الوقف استثناء بعض غلتها لامهات اولاده ورتب لكل
من مرتباً شهرياً أو سنوياً من الربح في حياته وبعد وفاته صح
الوقف ويدخل فيهن أمهات اولاده الموحودات وقت الوقف وما
سيحدث له . هن بعده فان كان بعض أمهات بعض اولاده عنده
والباقي قد ربحن والبعض أعقبن تكون الغلة لمن عنده
والمتروحات منهن لا للبنات وانما تكون للمتروحات ما لم يترتب
ان من تزوت منهن لاحق لها فان اشترط ذلك سترها - فيها ولا
يوجد لها الملاحقة أو عتق روحها الا اذا شرط مورد العيب من
ملاحقة روحها أو مات عنها

وكذلك او شرط لها بريد أو غيره مما يملك شرعاً لادوات اولاده
حار شرطه وان شرطه لادامائه وصيه أو غيره كان له
(مادة ١٠٧)

وان وقفة أو وقفة لله عز وجل وانما الغلة لاهلهم اولادهم
والعلم أبائهم إمامهم لا يتراءى شرطه وذكر ان الغلة لمن شاء

(مادة ١٠٦) المذكورة في الاصناف - ١١٠ وما سدا دأواي مرويه
سجده ١١٥ والمبدية - ٢١١ (١٠٦) في ١١٠
سجده ١٠٩ والابدية - ١٩٤ وله ابيه او ارا لرحمها المرويه - ١١٠

الواقف ولم أذكره المتق بعد الوقف فيدخل فيه المتق بعد موته من مدبريه ومدبراته وأمهات اولاده والموصى بشرائهم وعقبتهم والقسمة على الذكور والاناث منهم سواء والمخالف لدين الواقف كالموافق له ما لم يقيد الوقف بالموافق لدينه وينقل الفلقة من بعدهم لاولادهم واولاد اولادهم ونسأهم أبدأ ما تناسلوا ولا ترجع للمقراء الا بعد انقراضهم عن آحرم

(مادة ١٠٨)

اذا أنشأ الواقف وقعه أهائاً على اولاده واولاد اولاده واولادهم وسلم أبدأ ما تناسلوا ومن بعدهم على مصالح الحرمين السريخين وأراد العدل والمساواة بينهم في العلية وشرط أن تقسم الفلقة بينهم بالتساوي فلا مفاصلة ولا امار الذكور على الاناث صبح الشرط وكان ذلك أول اولاده ووجب العمل عماده

واذا أراد المفاصلة بينهم وآثر الذكور على الاناث وشرط أن تقسم الفلقة بينهم على حساب القرىبه السريخه لا كمثل حد الانثيين عند الاحلاق صبح شرطه وكان ذلك أقرب الى الصواب وأحب للنواب

(مادة ١٠٩)

اذا أنشأ وقعه على اولاده و... أن فل أرضى هذه صدقة... وقعه على ولدي وولدي... اولادهم... أبدأ ومن بعدهم على التراء ولم تمت العاوان ولم يهسل من الذكور والامات وشرط انه... (مادة ١٠٨) ... (مادة ١٠٩) ...

كلما حدث الموت على احد منهم وكان له ولد أو ولد ولد وان سفل
فنصيبه لولده وولد ولده ولسله صبح الشرط وتقسم ثلثة الوقف بين
الموقوف عليهم جميعهم وميتهم بالسوية وما أصاب الميت يأخذه ولده
واحداً كان أو أكثر منضمًا الى نصيبه في الوقف

فان حمل على أولاده وأولاد أولاده وأولادهم ولسلمهم أبداً
ورتب بين البطون مبتدئاً بالبطن الاعلى ثم بالذى يليه بطناً بعد بطن
تقسم الفلقة على البطن الاعلى الموحد يوم الوقف والحادث بعده ولا يعطى
لبطن الثانى شئ مالم يقرض البطن الاول ولا الثالث مالم يقرض الثانى
وهكذا حتى نقرض البطون موتاً عن آخرها

(مادة ١١٠)

فان شرط الواقف في وقفه مع الترتيب ان من مات من الموقوف
عليهم وترك ولداً او ولداً ولد وان سفل فنصيبه لولده ولسله يعتبر شرطه
ويستقل بصيب الميت من البطن الاعلى الى ولده ولسله فيشارك المستحقين
في البطن الاعلى وان كان من البطن الثانى فيشارك المستحقين في
البطن الاعلى وينقل نصيب الميت من البطن الثانى الى ولده حيث
ان المستحقين في البطن الثانى ولو كان من البطن الثالث وهكذا عملاً
بشرط الواقف

فان سكت الواقف عن نصيب الميت فلا يعطى نصيبه لولده
بل يرجع لاصل الفلقة ويقسم على جميع المستحقين من فلقة الميت

(مادة ١١٠) مذكورة في المجلد ص ٣١٠ وق في المجلد ص ٢٦١

فاذا احتاج البعض من ولده نود الفلة كلها اليهم وان لم يكن البعض الآخر محتاجا
فاذا استنفوا كلهم تنقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه وكذلك
اذا جله على جماعة بأعيانهم ومن بينهم الفقراء بشرط أنه اذا
احتاجت قرابه يرد الوقف اليوم صبح بشرطه ونستحق النلة الجماعة
الموقوف عليهم فاذا احتاج بعض قرابه نود الفلة كلها اليهم ولا يشرط
لردها احتياج جميعهم

(مادة ١١٤)

اذا أنشأ وقفه على ولده وولد ولده وأولادهم وسلموا أدا
وبشرط هي ووهه أن من أهل من مذهب الانبات الى غيره صار
طارح من الوقف صرح الشرع ان انزل أحد منهم الى مذهب الاخر الى
أو صار خارجيا أو رافضيا ، قطع حقه في الوقف
ركائلك المسك لو اراد أحد من أولاده من الاسلام من مسلم
حقه شرعه من مذهب الاواب الى غيره فلا يعود له في ذلك
مذهب الاواب باي الا اذا استمره الوارف

(مادة ١١٥)

واذا شرط لاداء المسجد معاوما ميبا وكان الامام عالما بها
والمسلم لا يكتفي جاز لا ادى مخالفه الشرط والزيادة في معلوم الامام
واعطاؤه ما يكفيه من ثله الوقف واذا شرط للمسجدين حرا او حرا
(مادة ١١٤) مذكورة في الاسناف صحته ٨٩ وفيها تحريف صار اصلاحه
(مادة ١١٥) مذكورة في رد المحتار صحته ٥٢٨ وفيها تحريف صار اصلاحه

معينا كل يوم أو شهر وأراد القيم دفع القيمة لهم نقدا فليس له ذلك
انما الخيار للمستحقين في طلب حقهم المعين عينا ولهم طلب قيمته نقدا
(مادة ١١٦)

اذا أنشأ الواقف وقفه على مصالح مسجد ورتبه اماما وخطيبا
ومؤذنا ووقدا وفراسا وخدمة وشرط لكل من باشر العمل من
أرباب الشماثر وأصحاب الوظائف معلوما معينا أو شرط أن يعطى
قدر ما يكتفيه في كل شهر أو في كل سنة صرح شرطه ووجب العمل به
وكذلك ان جعل وقفه على مدرسة معينة ورتب فيها مدرسين
وطلبة وقراء وخدمة وشرط أن يعطى لكل من باشر العمل منهم
ونار عليه قدر معين في كل شهر أو في كل سنة صرح شرطه
(مادة ١١٧)

اذا جعل وقفه على مسجد معين أو على مدرسة معينة وشرط
أنه ان ضاع ريعه واحاح المسجد أو المدرسة للمارة ضرورة فيقدم
ما هو أقرب لها وأهم للمصلحة من أرباب الشماثر على غيره من
المستحقين صرح شرطه ووجب العمل به سواء عين قدرا معلوما لهم
أو لم عين

واذا شرط الواقف ان يسوى بين جميع المستحقين من أرباب
الشماثر وأصحاب الوظائف وصاق رابع الوقف واحاح المسجد أو
(مادة ١١٦) مهم من المراجع ورد المراجع ٥٢٠ وما
(مادة ١١٧) صدرها يعلم من المراجع المذكور في المادة ٥٢٠ في المراجع
المراجع ورد المراجع ٥٢٠ وما منها والا ٥٢١ وما منها ٥٢٢

المدرسة العمارة الضرورية فلا يعتد شرطه بل يقدم بعد العمارة
الاهم فالاهم من ارباب الشرائع الذين يترتب على انقطاعهم ضرر
وتعطيل لاقامة الشرائع بالمسجد والمدرسة

وكذلك اذا شرط الاستواء بين ارباب الشرائع والعمارة وضاق
ربيع الوقف فلا يراعى شرطه وتقدم العمارة على سائر المهمات
الضرورية لاسظام مصالح المسجد أو المدرسة
(مادة ١١٨)

اذا وقف ارضين أو دارين للاستغلال على حنتين مختلفتين بأن
وقف احدهما على جماعة معينة والآخرى على حفات سماها وشرط
أن يقع من غلة احدهما عند الاحياح على الآخرى في عمارتها
ومرمتها واصلاحها صح الشرط ووجب العمل به

وكذلك اذا وقف وعين أحدهما على مصالح مسجد معين
والآخر على مدرسة معينة وشرط انه انصاق ربيع أحدهما واحياح
للاعمارة أو لتسقيته على ارباب الشرائع وأصحاب الوظائف المقررين
فيه يقع على عمارته وعلى مسجديه من ربيع الوقف الآخر صح
الشرط ووجب العمل به

(مادة ١١٩)

اذا وقف داراً له أو أرضاً وشرط عدم الاستبدال به حار له احدى
دون غيره محاله شرطه اذا اقتضته الضرورة أو المصلحة للوقف

(مادة ١١٨) مهم من الخيرة صححه ١٦٤ (ملحه ١١٩) مذكورة
في الدر المختار ورد المختار صححه ٥٣٨ ومها تحريف دار اصلاحه

وإذا شرط الواقف أن لا يزل الناظر الذي ولاه وكان خائفاً
أو غير أهل للنظر جار للقاضي عزله ولو كان هو معين الواقف
وإذا شرط أن لا يؤجر وقعه أكثر من سنة والناس لا يرغبون
في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للمقراء جاز للقاضي لا
لناظر مخالفة هذا الشرط
وإذا شرط أن يتصدق بفاضل غلة وقعه على من يسأل في مسجد
معين جاز للقيم مخالفة شرطه والتصدق على سائل غير ذلك المسجد أو
خارج المسجد وعلى من لا يسأل

الفصل الثالث

(في الزيادة والنقصان والادخال والاخراج والتفضيل
والتخصيص والاعطاء والحرمان وغير ذلك)
(مادة ١٢٠)

إذا شرط الواقف في أصل الوصف أن يزيد في مرتبات من يرى
زيادته من أهل الوصف أو في معالم أصحاب الوظائف وأرباب الشعائر
وأن ينقص من مرتبات ومعالم من يرى نقصانها صح الشرط وحر
له أن يبدل وينقص من شاء منهم ثم إذا راد أحداً منهم أو نفسه
مرة فليس له أن يغيره بعد ذلك إلا إذا شرط لنفسه في الوقفية
الزيادة والنقصان في المرتبات والمعالم مرة بعد أخرى رأياً بعد
رأى ومشيمته بعد مشيمته مادام حياً

(مادة ١٢٠) مذكورة في الاسماء ص ٢٩ والهدية ص ٢٢٥

(مادة ١٢١)

إذا جعل وقفه مؤبداً على جماعة بأعيانهم وشرط لنفسه في أهل
الوقف أن يدخل من يرى ادخاله وأن يخرج من يرى اخراجه منهم
متى شاء صبح الشرط وحار له أن يدخل معهم من شاء ادخاله وأن
يخرج منهم من شاء اخراجه ثم إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير
ويبدل فيها أخراجه حتى أنه إذا أدخل أحداً فليس له اخراجه وإن
أخرج أحداً فليس له ادخاله بعد ذلك ما لم يشترط لنفسه الادخال
والاخراج المرة بعد المرة مادام حياً وإن مات الواقف قبل أن يغير
في الوقف شيئاً تكون الثقة بين الموقوف عليهم سوية

وأن شرط لعمه الادخال دون الاخراج صبح الشرط وحازله
أن يدخل من أحب ولو غيباً مطلقاً أو مدة معينة وليس له أن يخرج
من أهل الوقف أحداً

وإن قال أدخات فلانا مل فلانا دخلا جميعاً وإن قال أدخات
فلانا أو فلانا دخل أحدهما وليس له حرمانهما ويخرج على البيان وإن
مات قبل أن يدخل معهم أحداً يكون العلم بين الموقوف عليهم بالسوية

(مادة ١٢٢)

وإذا وقف السرطان واشترط لانهما الادخال والاخراج
مدة حياتهما حار ذلك لسكنيهما وإذا شرط لعمه الاخراج دون

(مادة ١٢١) مذكوره في الاساف ص ٢٩ وص ١٠٦ و١٠٠
مدها وصار ادخالها من اسراف (مادة ١٢٢) مدها الى ماله حردك
لسكنيهما واحدة من موطم شرط الواقف من السارح ولذا مذكورة في
الاساف ص ١٠٦ وما مدها و ١٠٠ اساف ص ٢٩ والاساف والهد ٣٢٧

الادخال صبح الشرط وحاز له أن يخرج من شاء منهم ويجزئه من الفلة مطلقاً أو لمدة معينة وأن يخرجهم جميعاً فإن أخرج واحداً أو أكثر فليس له أن يهيد من أخرجه ويكون الوقف على الباقيين منهم فإن مات من بقى منهم أو أخرجه جميعاً صارت الفلة للقراء وإن أخرج احداً من الوقف فلا يستحق شيئاً من الفلة الموجودة وقت إخراجها ولا من الفلة التي تحدث بعده

وإن قال أخرجت فلانا بل فلانا حراً مما وإن قال أخرجت فلانا أو فلانا أخرج احدهما ومنبئته باقية فله أن يخرجهما وليس له إبقاؤهما لخروج واحد لابعيه وعليه البيان فإن لم يبين حتى مات تقسم الفلة على رؤس الباقيين فيضرب لهدين بهم فإن اصطالحا أحدهما بينهما وإن أبقاها أو أبقاها توقف الأمر حتى يسطاها

فإن مات الواقف قبل أن يخرج منهم احداً صارت الفلة بينهم جميعاً
(مادة ١٢٣)

إذا جعل الواقف أرضاً له صدقة موقوفة على بني فلان وأولادهم وسلمهم على أن له أن يفصل من شاء منهم حار الشرط فإن فصل واحداً منهم وولده وأسله جار وكان له ولولده وأسله أبداً وليس له الرجوع فيه وإن قصر الوقف على بني فلان دون تسليم فلا يصح أن يفصل واحداً منهم يحمل كل الفلة له خاصة وحرمان الباقيين منها بل لا بد من أن يعطى كل واحد منهم شيئاً ثم يزيد من شاء منهم بما شاء من قليل أو كثير مطلقاً أو لمدة معينة

(مادة ١٢٣) دكورة في الاسباب صفحة ١٠٦ وأصار اسلافها من الشريف

وان فضل واحدا نصف الفلة سنة حار ويكون اسوة شركائه
 خيا يحدث بعدها وتعود مشيئة التفصيل اليه ولو قال فصلت فلانا
 على اخرته بنصف الفلة وكانوا ثلاثة اسحق المفضل ثلثها واحواء
 ثلثها لان النصف صار له بالتفصيل والنصف الاخر يقسم بينهم اثلاثا
 فيكون لسكل واحد سدس والنصف مع السدس ثلثان

وان حمل نصف الفلة لواحد منهم والنصف الاخر لساقيين
 يكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر بين الباقيين بالسوية
 فان رد الواقف المشيئة الى شرطها في التفصيل فان قل لست
 اشاء ان اعطى شيأ للوقوف عليهم واعطيتها لغيرهم تنطل المشيئة
 وتلغو مكانه لم تنترطها في اصل الوقف وتصير غلته للوقوف عليهم
 فتقسم بينهم جميعا بالسوية

وكذلك ان مات الواقف قبل ان يفصل بعضهم على بعض
 تكون فلة الوقف بينهم بالسوية

(مادة ١٢٤)

اذا حمل وقفه مؤبدا على جماعة بأعيانهم ومن بعدهم لفقراء
 وشرط في اصل الوقف لعمه ان يحص نفاته من شاء منهم هو كما
 شرط ويجوز له ان يحصها لواحد منهم دون غيره مطلقا او مدة
 معينة وبواحد بعد واحد وليس له الرجوع بعد ذلك ولا حرامهم
 جميعا وان حصها واحد منهم سنة حار وتكون الفلة له لا لساقيين

(مادة ١٢٤) مذكورة في الاسامى صححه ١٠٦ وما بعدها وما يحريم
 يرى اصلاحه بأصل النسخة

في هذه السنة وتعود له مديونة الاحتصاص بعد انقضاء السنة واذا
 خصها بواحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مديونته الى حالها وبجاز
 له ان يخصها عن شاء منهم فاذا مات الواقف قبل ان يخصها باحد
 من الموقوف عليهم صارت كلها لهم وكذلك ان مات من خصه
 الواقف بها ثم مات الواقف بعده وهو على مديونته كانت الغلة لمن
 بقي من الموقوف عليهم

(مادة ١٢٥)

اذا جعل الواقف ارضا له صدقة موقوفة على بنى فلان وشرط
 لنفسه ان يعطى غلتها لمن شاء منهم صح الشرط وحازله ان يعطى غلتها
 كلها او بعضها لواحد منهم مدافعا او مدة معينة ولا ان يصرفها
 لهم جميعا وان يردهم فيها واحدا بعد واحد وليس له تغيير ما فعل
 وان جعلها لواحد منهم مدة قصت او عطلت ماتت عادت مديونته
 فان ابطال مديونته فان دال لا اشاء ان اعطى احدا منهم غلته الممنونة
 وصارت غلة الوقف كلها لهم تقسم بينهم بالسوية وكذلك ان شاء
 اعطاء الميراث غلته مديونته ويكون عليها الموقوف عامهم دون غيرهم
 ومديونته باقية فيهم فان مات الموقوف سددهم جميعا قبل ان يسرى
 لأحد منهم شيئا بطلت مديونة الواقف ويكون غلة الوقف للفقراء
 وان مات الواقف قبل ان يسرى لأحد منهم شيئا انقطع
 مديونته وكانت الغلة للموقوف عامهم بالسوية

(مادة ١٢٥) المذكورة في الاصل ٧ وما بعدها وما

حرى ازالة بالاسم الاملة

وان شاء الواقف وجعلها لمعهم ومات الواقف تم مات بعد ذلك البعض فبقيهم يصرف للفقراء لا الى الموقوف عليهم فان قال الواقف في أصل وقفه أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على أن أعطي غلتها لمن شئت من بني فلان صح الشرط أيضا وله أن يحمل غلتها لمن شاء منهم إلا أنه اذا أطل مشيئته في اعطائها لهم وشاء اعطائها لمعهم بطلت مشيئته في اعطائها لهم ولا مشيئة له في الاعطاء لمعهم فتكون الغلة كلها للفقراء وان شاء هالهم ثم مات أحد منهم حار له صرف حصته الى من شاء منهم دون غيرهم وان أطل مشيئته في حصته كانت للفقراء والمساكين

(مادة ١٢٦)

اذا حمل الواقف أرضا له صدقة موقوفة ونشرط لقيم أن يعطى غلتها لمن شاء جاز له أن يصرفها الى الفقراء والاعنياء وحار صرفها لولد القيم ولولد الواقف ووالديه ولا يجوز لقيم اعطاء هالهم واذا جعلها لشخص معين ما عدا حار وليس له أن يحولها عنه الى غيره بل تبقى له مادام حيا واذا مات عادت مشيئته وله أن يعطى غيره ممن شاء وان جعلها لمعين سه أو أكثر اطلب مشيئته فيها وهي على حالها بما السه وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلتها لرحلين فالله بينهما ما عدا ما مات أحدهم فلابحي نصف العلة والنصف الآخر يعطيه لمن يشاء

وان شرط الواقف لقيم أن يصع غلتها حيث شاء جاز له ما جاز في الاعطاء و جاز له وصعها في نفسه كلها أو بعضها مطلقا أو مدة معينة (مادة ١٢٧)

إذا لم يشترط الواقف لنفسه في عقد الوقف الزيادة والنقصان والادخال والازحاج والمشيئة في التعصيل والتخصيص والاعطاء والحرمان فليس له ان يفعل شيئا من ذلك اصلا بعد عقد الوقف وان اشترط ذلك لنفسه في العقد دون غيره كان له فعله خاصة فان مات قبل ان يحدث شيئا منه او احدث شيئا فيه ثم مات يستمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس لمن يلى عليه بعده ان يفعل شيئا من ذلك إلا ان اشترطه له في الوقف واذا اشترط هذه الامور المقدمة كلها او بعضها للمتولى بعد وفاته ولم يشترطها لنفسه حار له ان يفعلها مادام حيا والمتولى من بعده فعل ما شرط له وليس له ان يبيعه الى غيره او يوصى به لغيره وان اشترطها الواقف للمتولى مادام هو حيا حار له وللمتولى ذلك مادام الواقف حيا وليس للمتولى فعله بعد موته (مادة ١٢٨)

ويسمى من ذلك تولية القيم فاما خارجة من حكم سائر الشرائط وله فيها التغيير والتبديل من غير شرط في اصل الوقف

(مادة ١٢٧) مذكورة في الاصناف ص ٢٩ و ٣٠ منها (مادة ١٢٨) مذكورة في رد المحتار ص ٥٦٧ والاولى ص ١٠١ لا ١٠٢

الفصل الرابع

(في استبدال الوقف)

(مادة ١٢٩)

يجوز استبدال الوقف بالشرط أو للضرورة

فإذا وقف المتصرف أرضاً له أو داراً أو دكاناً وشرط لعمه في أصل الوقف استبدالها أو بيعها إذا شاء وشراء عقار آخر يجعله وفقاً مكانها أو شرط أن يبيعها ويشتري شئها عقاراً ولم يقل يحملها وفقاً مكانها صح الوقف والشرط وحار له أن يستبدل العين الموقوفة وأن يبيعها متى شاء ويشتري غيرها أخرى ويجعلها وفقاً مكانها ولو كانت العين المستبدلة عامرة ذات ريع ينضم به وتقوم العين الثانية مقام الاولى في الحكم وتصور بمجرد شرائها وفقاً بشرائط الاولى من غير تجديد وقف وليس له أن يستبدلها بثلاثة إلا إذا ذكر في الوقفية عبارة تفيد له الاستبدال دائماً

(مادة ١٣٠)

إذا شرط الواقف في أصل الوقف لمن يتولى نظارته استبداله أو بيعه وشراء عقار يكون وفقاً بدلاً عنه صح الشرط وحار المتولى ذلك مادام الواقف حياً ولا يحرر له عدم موافقه إلا إذا استدل بالولاية إليه في حياته وبعد وفاته

(مادة ١٢٩) مذكورة في الهبة ص ٣٢٣ وانظر المحار ورد المحار ص ٥٣ وما بعدها والامناف ص ٢٦ وما بعدها (مادة ١٣٠) مذكورة في الامناف ص ٢٨ وما بعده والامناف ص ٣٢٤ وما بعدها بحرف م بار اصلاحه بالاصح الاصله

وإذا شرط الواقف الاستبدال لغيره بعد مماته ولم يشترط له نفسه
 جاز له الاستبدال أيضاً مادام حياً ولم يتولى الاستبدال به بعد موت
 الواقف وليس له الاستناد ولا الإبقاء به لغيره
 وإذا شرط الاستبدال لرجل آخر مع نفسه جاز له الانفراد به ولم
 يجز ذلك للآخر

وإذا اشتد انتماء الاستبداد ووكّل به في حياته مسح التوكيل
وان اودى الى وميه به فلا يملكه الوصي
(مادة ١٣١)

اذا شرط الوقت في أصل الوقت أماده من السبل والمثله لم
 به طان وقت ارد أو شرط ام بدالها بأرض مايس له ولا لمن و
 الشارقه فقه ان استبداد ابداد ان شرط الال جارا كذا يجوز استبداد ال
 أر ، وان قيا أرض قريه فلا تال بأرض قريه اخرى ، ويذهب
 ان يجوز استبدالها اذا كانت الال ، الترو الا أرض من دول ال
 لراده وان كانت الأرض الرقبة راجحه بآله استبداد الأرض
 من مال كس

(۱۳۴۵۰)

فاز اثنى الواقف البدل ولم ينفذ، أرضا أو دار حارة والميراث
لبن، حرط له الأثر، إل أن ما من جسد الماراتة، أثر أرض
(إادة ١٢٦) مذكورة في المدة ٣٢٣ وما لا ينفذ إلا ما -
٢٧، و٢٨ - ي - أ - لاجه (إادة ١٣٢) مذكورة في المدة ٣٢٣
والأثر ٢٧

او دار أراد وكذا ان لم يقيد البلد أو القرية جازله استبدالها بأى بلد او قرية شاء

(مادة ١٣٣)

اذا كان الوقف مرسلا لم يشترط الواقف فيه الاستبدال لنفسه ولا لغيره عاين له بيعه واستبداله ولو كانت الارض سبعة والدار حرة لا يدفع بها واعمالك استبداله القامى اذا رأى ضرورة لذلك او معالجة فيه

فإذا صارت الارض الموقوفة سبعة وحررت عن الانفعال بالكلية زراعة واحارة وانقطع انفعال الموقوف عليهم بها او صنعت به او ارادها وصار ردها لاني بنائها وتكليفها لم يكن للعقوبات ربيع تصاح به حارثا حتى ان استبدالها بالسنوات مع عدم شرط الواقف او هبة مراعاة لمصلحة الرقة والموقوف عليهم

وكذلك اذا الدار وهب حيطانها واستقرت اياها وتضمنت الى الحراب وكالات ان اذير فلا او تحرب مظهرها وصار له دفع بها ولم يكن للوقف ربيع لعدمه ولم يوجد من يربى في استئجارها مدة مستظيله بأجره سبعة تصرف في لغيرها وتستعمل من اصل احرثها تمينت المصلحة في الامانة والودعرت المصلحة بكل حال يجوز للقاضي استبدالها ولو لم اسرطه الواقف او هب عنه

(مادة ١٣٣) مذكورة في الاسماء صفحه ٢٧ والنزاع الحارث ورد الاحار

(مادة ١٣٤)

وعلى القاضي ان يراعى الجلسين في الدار الموقوفة للمسكنين لاني
الموقوفة للاستغلال فان استبدل الدار او الدكان بأرض تزرع
ويحصل منها غلة كأجرة الدار والخانوت كان ذلك آمناً وأبقى وأغنى
عن كلفة التعمير والترميم

ولا يجوز استبدال دار الوقف بدار اخرى في محلة ادنى صغرها
من المحلة التي بها الدار الموقوفة ولو كانت المملوكة اكثر مساحة
وقيمة واجرة

وله استبدال العين بالعين والتقدير بوله ان يضم لناظر العدل مشقة

(مادة ١٣٥)

الوقف العام الذي له ريع ينفع به لا يجوز استبداله الا في
الاحوال الاربعة الآتية وهي اذا شرط الوافق استبداله حار له ذلك
اذا عصب الارض الموقوفة عاصب واستهلكها بأن اخرى عامها
الماء حتى صارت صحرا لا يسمع زراعتها وقصص المولى قدها جازلا
ان تسترى بها ارضا بالاعمال

اذا غصب الوقف عاصب وعذر المولى عن ائدة دادها وس اقامه
السنة واراد العاصب دفع الفدية حار للمولى ائدها اذ لا يحج على شيء

(مادة ١٣٤) مذكورة في الارشاد ورد في الدار ص ٥٣٧ وما بعدها
ومما سرق من ائدته (مادة ١٣٥) مذكورة في الارشاد ورد في الدار
ص ٥٣٨ وما بعدها وما في الآتي والاعمال ص ١١٠ من ائدة
كما في من آئله

ثم يشتري المأخوذ من الناصب عقارا آخر ليجمعه وفقا على شرائط الاول لانه حينئذ صار بمنزلة المستملك فيحوز أخذ قيمته اذا كان ثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضا أو دارا أكبر منه ريعا وأحسن صنعا أو يبدل فيه ثما رائدا يمكن أن يشتري به بدل خير منه نفعا وأحسن صنعا لحمة الوقف جار على قول أبي يوسف والراجح عدم الجواز

(مادة ١٣٦)

الوقف الجائز بيعه حكما للاستبدال به لا يصح بيعه بعين مباحة ولا لمن لا تقبل شهادته للاستبدال ولا لمن يكون له على المستبدل دين ويريد شراءه في مقابلة دينه ويكون البيع باطلا ولو كان القاصي هو البائع

(مادة ١٣٧)

اذا باع القيم الوقف المسروط له بيعه والاستبدال به وقض ثمنه واشترى بصفته أرضا أو دارا أو دكا وأشهد على نفسه أهلها البذل حار ذلك ويشتري بالماتق أيضا بدلا

(مادة ١٣٨)

اذا باع القيم الوقف للاستبدال به ثم انفسخ البيع منه من كل وجه كالتكرار أو بغير نقضاء أو بغير قضاء الدين أو بغير ائتماره أو لعدم العقد أو بحياز الشرط أو الرؤية صار هذا البيع كله لم يكن وعادت وفقا وحار له بيعها تأبيا

(مادة ١٣٦) مذكورة في رد المحتار مجده ٥٣٧ (مادة ١٣٧) مذكورة في الاسماء مجده ٢٧ (مادة ١٣٨) مذكورة في المسد به مجده ٣٢٤ والاسماء مجده ٢٨ (٥)

وان ماتت اليه بما هو كالمقدّم الجديد كالأقاله بعد القبض صار
كانه اشتراها مرأه جديدا فلا يملك بيعها ثانيا وتفسير وقفا الا اذا
شرط له الواقف استبدالها المرة بمرة
(مادة ١٣٩)

اذا باع الناظر العين الموقوفة للاستبدال بها وردت اليه بقبضه
لمسب فيها وهلك الثمن عنده فانه يشترط من ماله ويجوز له بيع العين
المردودة عليه في الثمن الذي سمته
وأما اذا عصها رجل ومن يوثقها لقيم لمدر ردها وهلك
المبيعة عند الناظر لم رد المامسب العين اليه واسرد التقييمه منه فانه
لا يبيعها وتبقى وقفا ويرجع بما دمه في عاتقها
(ماده ١٤٠)

اذا قدم المولى ثمن العين المبيعة واشترى به عينا أخرى تم
ردب الاولى ؛ يجب نقضاء المصحح العقد ومادت الى ما كانت عليه
وقفا ويكون الى اشتراها ما سكاله ينفع بها مادام وان ردت اليه
امر قضاء لم يفسح السع في الاول ولا آمود وقفا بل يبيع العين
مسيها ليا لاسه مذكور ما كالا ولا يكون مدرها الا من الناسة
مدره هو وندا مدلا عن الاول فان ملها أى أرض الوهب واشترى
بمها عينا أخرى تم اسحققت المولى الاولى وقضى بها الله سبحانه ونصت
المادله بالاسحقاق فلا يكون البايه وقفا

(مادة ١٤١)

إذا باع القيم الوقف للاستبدال به ثم مات مجهلاً بدون أن يبين حال الثمن كان ديناً في تركته وكذا لو استهلكه فإن صاع الثمن من يده فلا يربط منه فلا ضمان عليه وبطل الوقف

(مادة ١٤٢)

إذا سمعت العين الموقوفة بيعاً حكماً بمسوماته الشرعية الاستبدال بها فسمها يكون وقفاً عملة العين الأصلية فلا يملكه الواقف ولا وارثه ولا يصرف له الوقف عابهم بل يشتري بهاءين يكون وقفاً مكامها ولا يصرف مال الاستبدال لعمارة دار أخرى منجدة الحبة للعين المبيعة ولو كانت العمارة ضرورية إذا تعدد الواقف

(مادة ١٤٣)

الاقود المبدولة من بيع الوقف الحائز بيعه حكماً للاستبدال به تكون وعما عملة العين الأصلية فلا يملكها الواقف ولا يصرف على المستحقين بل يشتري بها بدل

وإذا كان للجهة الموقوفة عليها العين المبيعة حكماً وقف آخر صحاح لعمارة ضرورية جار صرف ذلك النود في عارتها بأذن القاضي أن يحدد الواقف وتسوى بعد ذلك من غلبها لسراء الدل اللارم

(مادة ١٤١) مذكورة في الهدية ص ٣٢٤ (مادة ١٤٢) مذكورة في ترميز الحامدية ص ١١٥ (مادة ١٤٣) مذكورة في مسح الحامدية ص ١١٥ ويريد بها على الاصل

الباب الثالث

(في الولاية على الرقب ونصرف الطار في أمور الوقف
ومحاسنتهم وضماهم وفيه دصول)

الفصل الاول

(في الولاية على الوقف)

(مادة ١٤٤)

لا يولي على الوقف الا من كان أمينا قادرا نفسه أو مائة على
القيام بأمور الرقب

ولا فرق بين أن يكون المتولي ذكرا أو أنثى أعمى أو بصيرا
بعد كونه متمعا بالأوصاف المذكورة و١٥٠ سرائط الاولوية

(مادة ١٤٥)

لا يشرط لصحة التولية أن يكون التميم عاجلا فالعاجل لا يشرط الحرية
ولا الاسلام فالعبد أهل للطرف في ذاته وكذا الذي عصى بوائعهما
الطرف على الوقف وان أخرجهما القاصي تمعق العبد وأسلم الذي فلا
تعود الولاية اليهما والصبي ليس أهلا للطرف في ذاته مادام صغيرا

(مادة ١٤٤) مذكورة في رد المحتار ص ٥٣٢ والهدية ص ٣٢٨

(مادة ١٤٥) مذكورة في رد المحتار ص ٥٣٢ والهدية ص ٣٢٨

(مادة ١٤٦)

ولاية نصب القيم الى الاوقاف ثم لوصيه ان كان ثم لا تقاضى أن
لم يكن له وصى فيجوز للواقف أن يجعل الولاية لنفسه على وقته
وان لم يشترطها لنفسه أو لغيره فهي نافذة له مادام حيا

(مادة ١٤٧)

اذا جعل الواقف الولاية لقيم غيره ثم مات الواقف بطلت ولاية
القيم بموته الا اذا جعلها له في حياته وامتد بماتته فيكون وكيله عنه
في الحياة ووصيا بعد الوفاة

فان مات القيم المشروط له قبل الواقف فلهواقف ولاية نصب
غيره وله عزل القيم وله عزل الناظر الذي نصبه مطلقا سواء كان
بمصلحة أولا وسواء شرط لنفسه العزل أو لم يسترطه بل وان شرط على
نفسه عدم عزله

(مادة ١٤٨)

اذا وقف وقفين وحصل لكل وقف قيا ولم يوص لاحد منها
استعمل كل قيم بأمر الوقف المتول عليه

(مادة ١٤٩)

اذا وقف وقفا أو اوقافا متعددة وجعل لكل منها متوليا ثم
اخار له وصيا حين حضرته الوفاة يكون نصبه وصى مختار على

(مادة ١٤٦) مذكورة في الفهرست المحار ورد المحار ص ٦٦ و ٦٨ و ٦٩

(مادة ١٤٧) مذكورة في رد المحتار ص ٦٧ الى ص ٧٠ مع شرح البر

(مادة ١٤٨) مذكورة في الهدية ص ٢٩ و ٣٠ والاشاف ص ٢٣

ومها بحريه صار اصلاحه

أولاده وأمور تركته وتسكون له الولاية على أولاده مع من جعله
الواقف متوليا عايبا سواء نصح في الوصاية على جعله قيا أو لم ينصح عليه
وكذلك إذا أوصى الى أحد أن يشتري مال مما عتقار أو يحمله
وقفا على وجه مماها وأشهد على وصيته وحج على الوصي أن يفعل
ما أمر به وتسكون له الولاية على الوقف ولو لم ينصح عايبا

(مادة ١٥٠)

وان أوصى الى أحد في أمور الوقف وأوصى لآخر في تركته
أو أوصى الى أحد في وقف معين وأوصى الى آخر في وقف بعينه
كما وصين فيهما جميعا ويشتركان في التصرف ولو وصى الواقف
ان يوصى بما أوصى اليه ونصر له ولوصيه ووصى وصيه ما كان
لمولبه من الولاية في نصب القوام وفي عزلهم ايضا ان شرط له
العزل والنصب فالوصى أولى من القاصي في نصب النعم وان
وقف وقفا على جهة وجعل ولايته الى ديم ثم امام وصيا ولمس على
تحقيقه بأمور تركته تنفرد كل من اليم والأوصى بالتصرف فيما
فوض اليه ولا يشتركان في الوقف

شعور تفهم ان يفوض النظر لغيره في مرض موته كالوصى له
ان يوصى لغيره فاذا أوصى القيم في مرض موته بالنظر الى غيره صححت
وصايته سواء كان النفويض له تاما او خاصا وصار وصيه قياما بعمده
(مادة ١٤٩) المذكورة في الاسماء صحيحة ٤٢ وما بعدها وفيها تحريم
وصار أصلا (مادة ١٥٠) المذكورة في محرم صحيحة ٣٢٩ ومنها من انه يدى
وصى ٥٦٦٤ وصحة ٥٦٩٤ من رد اجاز

فلن شرط الواقف أن لا يوصى القيم الى أحد عند موته امتنع
الايضاء فلن خالقه وفعل لا يكون وصيه فيما وينصب القاضي غيره
(مادة ١٥١)

اذا نصب الواقف فيما على وقته في حياته وبعد وفاته وشرط
الولاية بعد موت القيم لشخص معين أو لجملة أشخاص معينين بالترتيب
واحد بعد واحد فليس للقيم أن يوصى بالنظر الى غير من عيه
الواقف فان خالقه واوصى الى غيره لا يصير وصيه فيما وينصب
القاضي من عيه الواقف ان كان أهلاً للنظر
(مادة ١٥٢)

اذا أوصى الواقف بالولاية الى من من أولاده فالوصاية ماطلة
مادام حياً وبولي القاضي من يكون موضعاً للولاية الى أن يبلغ
العصبى ويؤنس رشده فيعرف الولاية حينئذ اليه
وحكم من لم يخلق من ذرية الواقف كحكم العصى واذا جعل
الواقف النظر لقيم في حياته وبعد وفاته وشرط انه ان ادرك
ولده يكون ذريته له في النظر أو تكون له الولاية دون القيم كان
كما شرط (مادة ١٥٣)

اذا شرط الواقف الولاية على وقته لمن يصلح من ذريته ونمت
صلاحية واحد منهم ذكر أو أنثى وحكم له بها وتولى الطرف الا
يرجع منه الوقف لصلاحية غيره من الموقوف عليهم بعد تولسه

(مادة ١٥١) مذكورة في رد المصارع ٥٧٠ (مادة ١٥٢) مذكورة
في الاسماء ص ٤٤ والهداية ص ٣٣٠ (١٠ - ١٥٣) مذكورة في تدج
الخامسة ص ١٩٧ والهدية ص ٣٣٠

وان اعمى الثانى بعد الحكم للاول وكان الرمن بينهما قصدا ترجح
الاول بالحكم بها وتافو الثانية وادخل الرمن بينهما بحيث يمكن
أن يصير الثانى أرشد من الاول وشهد الثانية أن صاحبها صار
الآن أرشد من الاول تقبل بينه وبحكم بها وبتقل الطرلصاحبها
ويعدل الاول

وتباح الشهادة بالارشديه أن يكون الاولاد وأولاد الاولاد
معلوه بن محصورين ليكون المشهود له أرشد من غيره
(مادة ١٥٦)

إذا جعل الواقف ولاية وقفه للارشد فالارشد من اولاده
والافضل فالافضل منهم فأنى الارشد أو الافضل القول أو مات
تنتقل الولاية لمن يليه فى الارشديه والافصالية على الترتيب
وإذا صار غير الارشد أرشد من كان أرشدهم أو صار المفضل
أفضل من كان أفضلهم ينقل الولاية اليه
فإذا أدانت المرأة ارشدتها وأفضلها على صدى من المشروط
لهم وتولت البطر ثم بلغ الصدى وأدت ارشديه وأفضلها على الطار
ينزع منها الوقف ويسلم للارشد عملا بسطر الواقف
(مادة ١٥٧)

الرشد صفة قائمه بذات الرشيد فإذا بولى الارشد الطر وفوضه
فى مرض مونه الى صغير أو الى كبر غير متصف بالرشد فعينه
(مادة ١٥٦) مذكورة فى المده ص ٣٣ ورد المحار ص ٩٥
(مادة ١٥٧) مذكورة فى صحيح الخاء ص ١٩٨ وما بعدها والمده
ص ٣٢٩ وقد ريد فيها على الاصل وأصلها بما هو بأصل النسخة

غير صحيح وينقل النظر لمن ثبت أرشديته من فدية الواقف
صلاً بشرطه

وأما الواقف فان شرط النظر للارشاد من اولاده ثم أسنده
قبل موته لابنه المعلوم ما سنده صحيح وان لم يكن ابنه هذا أرشد
أولاده فليس لابنه الآخر بعد موته مازعة أحبه القائم بأمر الوقف
ولو كان أرشد منه

وان فرض الباطل النظر في مرضه لابنه ثم عوفي منه بطل
التعويض وبطلت التصرفات التي تصرفها ابنه عنقضى هذا التعويض
ان لم يكن تفويض الواقف له تاماً
واذا صارت الولاية الى الوصى والمتولى لا يتصرف أحدهما
بمفرده في أمر الوقف

(مادة ١٥٨)

اذا شرط الواقف الولاية على وقته لائبن فابس لاحدهما
الاتفراد برأيه في التصرف في أمور الوقف وان تصرف احد ببيع
غله الوقف او بأجرة عقاراه دون الآخر فصرفه باطل الا اذا أحاره
صاحبه أو وكله عنه

وان حمل لوقته متولياً ومصرفاً فلا يسفل المتولى بالتصرف في
أمور الوقف من بيع وايجار وغيرهما الا باذن المشرف ورأيه وإعلامه
والمتولى أولى بمسائل مال الوقف وحفظه تحت يده وعمايه المسمى
(مادة ١٥٨) مذكورة في ائدة صحبه ٣٢٩ ورد المحارحه ٥٦٦
وبها يحرف صار اصلاحه

(مادة ١٥٩)

إذا أوصى الواقف بالنظر الى شخصين فقبل أحدهما وورده الآخر
يفهم القاضى الى من قبل شخصا آخر يقوم مقام الراد وان كان
الذى قبل موصيا لذلك ففوض القاضى اليه امر الوقف بمفرده
جار تفويضه

وإذا جعل الولاية الى رجلين بعد موته ثم أوصى أحدهما الى
الآخر في امر الوقف ومات جار للحى التصرف فى امر الوقف
كله بمفرده

(مادة ١٦٠)

إذا مات الواقف ولم يحمل لوقفه قيا ولم يوص بالطر الى احد
أو أوصى به ورجع عن الوصاية قبل موته أو حمل له قيا ثم
مات بعد موت الواقف ولم يوصى النعم الى غيره فى مرض موته أو
كان ممنوعا عن الايصاء فلما نصى فى هذه الصورة كلها ولاية نصب
القيم ان لم يكن الواقف شرطه الى آخر بعد القيم المذكور
وان نصب القاضى قيا ثم مات القاضى أو عزل يبقى ما نصبه
فيها على حاله

(مادة ١٥٩) مذكورة فى الهدية صفحة ٣٢٩ والاسماء صفحة ٤٢

(مادة ١٦٠) تؤخذ من الدر المختار ورد المحتار صفحة ٥٦٨ والاسماء

صفحة ٤٢ و٥١ هذا

وذلك لان ولاية التقاضى أعم وفضل حكم وحكمه لا يبلل بموته ولا بعزله

(مادة ١٦١)

اذا كانت ولاية نصب التقيم للتقاضى فلا يجعل التقيم من الاجانب مادام يوجد من اولاد الوقف وأقاربه من يصلح لتولية ولو لم يكن مستحقا بالفعل أو كان الوقف على غير اولاده بأن كن على مسعد أو مدرسة فان لم يوجد فيهم من يصلح لتولية نصب من الاجانب من يصلح لها وان نصب اجنبيا ثم صار من اولاد الواقف من يصاح لتولية صرفها اليه

(مادة ١٦٢)

فان المسعد وولده وعديته اولى من غيرهم نصب الامام والمخايب والمؤذن الا اذا عين القوم الذين تعود اليهم منفعة ذلك أصلح ممن عينه الباني وبحور الجبرين وطائفة الدنيا وتسايبها فيدفع تقرير رجل واحد موليا واماما وحظما

واذا مات قيم المسعد فاهل اهل قبا مكانه بعين اذن التقاضى لا يعير قبا واصمن ما انفقته في عمارته من غلة الوقف ان كان هو الذي احرعقارات الوقف وقص احورها والله اعلم

(مادة ١٦١) مذكورة في الدرر الاررد الحار ص ٥٦٨ و ١٠٨

(مادة ١٦٢) مذكورة في مجموع ص ٥٧٣ من الدرر الاررد الحار

وصح ٢٠٨ من معجم الحامدية وصح ٣٣٦ من المطبعة

الفصل الثاني

(في التوكيل والتفويض والزرع والمصادقة على النفاذ)

(مادة ١٦٣)

يحوز للناظر أن يوكل من يقوم بما كان إليه من أمر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً وله أن يعزل وكيه ويستبدله غيره أولاً يستبدل وان حن الناظر العزل هو وكيه ويرجع الى القاضي في توليه غيره
(مادة ١٦٤)

اذا فوض الواقف أمر الوقف للمتولى تفويضاً تاماً بأن ولاء وأطامه متمم نفسه وحصل له أن يسده ويوصى به الى من شاء في هذه الصورة يجوز له التعويض وأطامه غيره مقامه استقلالاً في حال صحته وفي حال المرض المتصل بعونه ولا يحاج الأمر له الى تقرير شرعى من القاضي ولا يملك المفوض عزل من فوض إليه أمر الوقف الا اذا كان الواقف جعل له التعويض والعزل وان لم يكن التعويض فليهم تاماً صحح تفويضه لغيره في مرضه مونه كما يصح للوصى أن يوصى الى غيره ولا يصح تفويضه في صحته بإمير تقرير من القاضي فلو أطام غيره مقام نفسه بين يدي القاضي صحح ويكون كمرله لنفسه اذا قرر القاضي وطعمه النظر لمن فوضها اليه المتولى

(مادة ١٦٣) مذكورة في رد المحتار ص ٥٦٩

(مادة ١٦٤) مذكورة في الدر المختار ورد المذاهب ص ٥٦٩ و ١٠٠

يصح الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف بشرط أن يكون
بمقرر من القاضى

والفراغ عند التاضى عزل لنفس الفراغ لانتوىض فيجوز للناظر
ولكل صاحب وظيفة من أبواب الشاؤون أن يفرغ ويتناول من
وظائفه لغيره سواء كان الناظر مشروطا له الناظر من الواقف أو من دونها
من القاضى وسواء كان صاحب الوظيفة مقررا فيها بشرط الواقف
أو بتقرير من القاضى ولا يكون امراع معتبرا الا اذا صدر
بمن يدي التاضى عند عدم تعميم الاوليا للناظر ولا يدير المفعول
له ما لا يجرى امراع صاحب وظيفته الفراغ بل لا بد من تقرير القاضى
فاذا قرر القاضى المفعول له صار ما لا يجرى لا بالفراغ
ولا يقرر القاضى المفعول له ان لم يكن أهلا لا أيام بالولاية
ولو كان أهلا مقرر له لس يواحب عليه وله أن يقرر غيره وان كان
أهلا لها اذا رأى في ذلك مصلحة للوقف
(مادة ١٦٦)

اذا قرر القاضى رجلا تم قرر السامات آخر المدة بقرار
القاضى كالوكيل اذا محز ما وكل فيه ثم فعلا الموكل دائره بدور
الوكيل

(مادة ١٦٥) كوده في رد المازد ٥٣٤ وريدها في الاصل
(مادة ١٦٦) كوده في رد المازد ٥٣٥ بالترتيب سارا
درا منها على الاصل كما علم بالادلاء على الادعاء

ومن فرغ عن وظيفته بين يدي القاضى أو السلطان أو الناظر
المقروض له تولية الوظائف والعزل فقد سقط حقه فيها فلا ترد اليه
بعد الفراغ سواء قرر القاضى المنعول له أو قرر غيره
ومن فرغ عن وظيفته ولم يكن بين يدي الحاكم الشرعى فلا
يصح فراغه ولا يسهط حقه في وظيفته بمجرد الفراغ بدون تعريضه
(مادة ١٦٧)

الوظائف معدودة من الحقوق المحررة فلا يجوز الاعتياض عنها
للمال فان فرغ صاحب الوظيفة عنها مال أخذه منه فلا يفرغ له
الرجوع ببدل الفراغ الذى دفعه اليه مالا يكن جماله من باب الجازاة
على الصنع أو لحقه اراء عام أو اراء منه خاصة فليس له بعد ذلك
استرداد بدل الفراغ

وكذلك لا يجوز الرجوع عن التيارات والمنعول له الرجوع على
المنازل بما دفعه اليه وان كان نزوله عزلا لنفسه
(مادة ١٦٨)

اذا أمر الناظر المشروط له النظر من الواقع لآخرائه يسحق
النظر معه ولصاحبه على ذلك يؤخذ المقر بأمره في حق نفسه ولا
يسرى على غيره ولو كان للواقف ناظران فأمر أحدهما لا أثر له
نسحق كامل النظر دونه فلا يسرى أمره على صاحبه ويسارك المقر
له صاحبه مادام المقر والمقر له حي

(مادة ١٦٧) مذكورة في تنقيح الخاوية صفحة ٢١٥ وفيها تحريم
بـ ر اصلاحه (مادة ١٦٨) مذكورة في نسخ الخاوية صفحة ١٨٥ ور
نادر صحيفة ٥٨٣ وبها تحريم حرى اصلاحه

فإذا مات المقر بطل إقراره ورخصت وليفتيه لمن بعده ممن
شرطها له الواقف

وان مات المقر له بطل الإقرار أيضاً ولا تعود الوظيفة إلى
المقر مؤاخدة له بإقراره وإنما يوجهها القاضى لمن يراه أهلاً لها من
المستحقين في الوقف وان رأى نص المقر فيها جازاه ذلك

الفصل الثالث

(في معلوم المأمر)

(مادة ١٦٩)

يجوز ان يجعل الواقف للمولى على وجهه ما ماله معلوماً في كل
سنة ليقوم بأمر الوقف ويصالحه ويجوز للواقف دون التماس ان
يجعل للتأميم بأمر وجهه ما أكثر من آخر مثله
(١٠٠ مادة ١٧٠)

لا يكتب المولى من المال منه الا مثل ما يجعله أهله في العادة
من حجارة الرصف وان غداه ورق غلته ويدها ومرف ما لا مع
منها في وجوه الوقف ولا يافى ان يسمي وان جعل المولى له الى
امرأة ورثت لها احراراً معلوماً لا يكتب الا على ما فعله النساء عرفاً

(مادة ١٦٩) المذكورة في مع المدة ٢٠٧ والى المادة ٤٥٠
(مادة ١٧٠) المذكورة في الامتياز ٤٥٠ وبها جريد ١٠٠٠

(مادة ١٧١)

يجوز لمنولى الوقف أن يحمل حصته من المعلوم المميز له من أقالمه وكيلا عنه بأمر الواقف وله إحراجه وقطع ماحله له وإن لم يشترط المتولى أحرة لوكيله فلا أحرة له على الوقف ولو تعاطى أموره أو فطر عملا

وإذا شرط الواقف لتقييم تفويض أمر الوقف وحصل المعلوم المقرر له لغيره ففوضه عند موته لأحد وجعل له معلومه حارويكون له كل المعلوم وإن حمل له بمصه وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه القدر المسى له فقط ويرجع الباقي الى أصل الوقف وإن شرط له المعلوم ولم يشترط له أن يحمله لغيره فليس له أن يوصى به ولا يبنى منه لأحد وله الإبقاء بأمر الواقف ويرفع وصيه الأمر الى القاضي إذا باشر عمله ليغرض له أحرم مثله

(مادة ١٧٢)

إذا وكل الميم وكيلا عنه في أمر الوقف أو أوصى به الى أحد وحمل كل المعلوم أو بمصه للوكيل أو للوصى ثم حن حولنا مطلقا فإن بقي حولنا كاملا يظل يحونه توكيله ووصايته وماحله من المعلوم للوكيل أو للوصى ويرجع الى علة الوقف الا ان يكون الواقف عيه

(مادة ١٧١) مذكوره في الاسناف صحه ٤٥ وما بعدها فيها تحريف
أصلح (مادة ١٥٧) مذكوره في الهدية صحه ٣٣٨ وما بعدها والاسناف
صحته ٤٦ وما بار اصلاحها

إذا رأى القاضى ضم لغة الى الماطر المعلومون فيه في امانته فلا
باس بان يحمل الثقة قدرا معيناً من غلة الوقف مقتصدافيه ان كان
معلوم الناظرين
وان كان معلوم التقيم واسما ورأى الحاكم أن يحمل لمن أدخله
معه رزقا منه والباس بذلك

إذا أخرج الحاكم قريبا لعدم صلاحيته لقيام بأمر الوقف سواء
القيم حاكما أو وادى عنده أنه أخرج تتعامل قوم سموا به من
نبيه ولا حرج في تحققها الامراج من الوقف فلا يقبل قوله
الا اذا اثبت انه أهل للولاية بأمر الوقف فلذا اثبت أهليته يرد النظر
اليه ويجرى له ما كان جاريا اليه من الغلة
وهكذا الحكم لو اثبت أهليته عند القاضي الذي أخرجته بتحديد
بوة ورجوع مما كان أقصى أحراره

إذا عين الواقف للتولى شيئا فهو له واو كان أكبر من آخر
ال ورعين له أقل ولا تاصى أن يتكفل له آخر المثل والمثل

(١٧٥٠ - ١٧٥٠) مذكورة في الاسماء ص ٤٥ ورد المحار ص ٨٠
وصار اسلا (مادة ١٧٦) مكرره مع مادة ١٧٤
(١٧٧٠ - ١٧٧٠) مذكوره في مجموع ص ٢٠٨ من تاج الحامدة وص ٨٧٠
من رد المحتار وص ٣٣٨ من الهدية وص ٤٥ من الاسماء سار اصلاحها

واذا عين القاضى لناظر أجرة مثله فانه يستحقها اذا عمل
فى الوقف

فان لم يباشر عملا بان أحال المستحقين على تحميل الـاحرة من
سكان عقارات الوقف واحداها ومحو ذلك فلا يستحق اجرة
وان حدث للمتولى آفة كالعمى او الخرس فان امكنه مع ذلك
الامر والنهى والاخذ والاعطاء طهرة قائم وان لم يمكنه ذلك فلا اجر له
وان لم يمين القاضى له شىء فان كان المعبود فيه انه لا يعمل الا
بأجرة فله اجر المثل والا فلا شىء له

(مادة ١٧٨١)

اذا اخرج القاضى قىما لموجب شرعى ينقطع عنه الاخر الذى
جعل له الواقف فان صاح بعد ذلك يرد اليه ولاية الوقف ويعيد
اليه معلومه

(مادة ١٧٩)

ينقطع المعلوم عن الباطر بعمره او عونه الا ان كان الواقف قد
جعل له مدة حياته ولاولاده بعد وفاته فان كان الواقف قد شرط
فى عقد الوقف ان المعلوم يكون جاريا على قيمه مادام حيا ولا ينقطع
عنه ولو خرج الوقف من يده او ادخل الناصى معه غيره فله وجب
اعتبار شرطه ويأخذ القيم المعلوم بمدة عمره ايضا مادام حيا

(مادة ١٧٨) مكرره مع ماده ١٤٧ (مادة ١٧٩) مذكورة فى الاواب
صحه ٤٦٠ ورد المضارحه ٥٦٢

وان شرط الاوقف المعلوم لولد ونسل القيم من بعده يراعى شرطه ويجرى المعلوم على ولد القيم ونسله بمد موته عملاً بشرط الاوقف واذا مات الناظر في أثناء السنة وكان قد باشر عملاً قبل موته طانه يستحق من المعلوم بقدر المدة التي عمل فيها

الفصل الرابع

(في بيان ما يجوز لناظر الوقف من التصرف وما لا يجوز)

(مادة ١٨٠)

وظيفة ناظر الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره من اعادة مستغلاته وتحصيل أحواره وغلاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على ما شرطه الاوقف

وأول ما يعمل الناظر في غلة الوقف الداءة بمارة عقاراته واصلاحها وأجرة لقوام وأداء ما يكون استدانه على الوقف بأمر الحاكم عند عدم وجوده غلة لعماله وان لم يشترطها الاوقف ويحب عليه أن يحرق في جميع تصرفاته الطر والغبطة لمصلحة الوقف المقيدة بها ولايته ولا ينبغي له أن يقصر في العمل المكلف به أمثاله

(مادة ١٨١)

يجب على ناظر الوقف مراعاة شرط الاوقف وليس له مخالفته

أصلاً الا فيما استأى

(مادة ١٨٠) تؤخذ من الاسماء صحيفة ٤٧ ومن رد المحار صحيفة ٢٠

(مادة ١٨١) مذكورة في رد المحار صحيفة ٣٨ ويريد بها على الاسل

(مادة ١٨٢)

لناظر الوقف ولاية اجارة مستفلاته فلا يملكها أحد من الموقوفين عليهم ولو انحصر الوقف فيه استحقاق الا اذا كان غير محتاج الى العمارة ولا شريك معه في الغلة لحيث يجهز في الدور والخوانيت والارض اذا لم يشترط الواقف تقديم العشر والخراج وسائر المؤن والا اذا كان متوليا من قبل الواقف أو مأذونا من له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض ولا ينعرد أحد الناظرين باجارة الوقف فان أحدهما بطل العقد الا اذا أذنه صاحبه بالاجارة أو وكله عنه فيصح عقده

(مادة ١٨٣)

الموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة ولو انحصر الوقف فيه استحقاقا وعليه الفتوى
ولناظر والحائى المقرر في وظيفة الحماية تحصيل الاجرة وقبضها من المسأجرين لا للموقوف عليه الا اذا أذن له الناظر بقبضها
وإذا أحرقها الناظر ثم عزل ونسب غيره فولاية قبض الاخره لناظر المنسوب

(مادة ١٨٤)

يجوز للقاتم بأمر الوقف أن يولى نفسه زراعة أرض الوقف وأن يشتري من غلتها ما يارم لها من آلات الحراثة والبذر وغيره وله أن (مادة ١٨٢) مذكوره في الدر المنار ورد المجاز ص ٥٤٨ والإصناف ص ٥٦ وما فيها وردها على الأصل ما هو بالنسخة الأصلية (مادة ١٨٣) صيرها مكرر مع المادة التي قبلها ودها مذكور في فتح الخاء ص ٢٢٨٠ وصححه ٢٢١ والهدية ص ٣٣١ (مادة ١٨٤) مذكوره في الإصناف ص ٥٨ والهدية ص ٣٣١ وما فيها

يُستأجر الأحرار بأجر المثل للخدمة الأرض من حفر سواقيها وكري
مساقمها وحراثتها وبرثتها وتقميتها وسائر مصالحها وأن يوى العمة
أجورهم من غلتها

وله أن يبنى فيها من إرادها قرية أو عزبة لكثير أهلها وسكنى
أكرتها وحمانها وحفظ غلتها عند الحاجة لذلك

(مادة ١٨٥)

بحور للقيم أن يدمع أرض الوقف مزراعة مدة معلومة لمن يريد
أن يزرعها سدره على أن يكون له حصة وللوقف حصة مما يخرج منها
وله أن يدمع الأرض والمدر مزراعة بالحصص أن لم يكن فيه عمالة
ما كثر مما يتأمن الأس فيه ولا بأس من أن تكون مدة المزارعة
أكثر من ثلاث سنين أن كان ذلك أسمع وأصلح للوقف

(مادة ١٨٦)

بحور للقيم أن يتولى بنفسه عرس الأشجار في بداين الوقف
وكرومه

وله أن يدمعها لغيره لينرس فيها الشجر والعجيل مع بيان المدة
على أن يكون ما يحصل من الشجر والثمر مضافاً إليه وبين حصة الوقف
وإذا كان فيها نخيل أو شجر وخشى هلاكه، وله أن يشتري ما ينرسه
فيها لئلا يعمى شجرها وليجلب بمعه أصبا

(مادة ١٨٥) مذكورة في الأساف ص ٥٨ والمادة ٣٣٧

(مادة ١٨٦) مذكورة في مجموع ص ٥٩٢ من رد المحتار ص ١٧٣

من مع المأهليه وص ٤٧ و١٠٥ الأساف

وله أن يعامل على أشجار الوقف ونحوه مدة معلومة ويقرر نصيب الوقف ونصيب العامل ان كان في ذلك حظ ومصلحة للوقف

(مادة ١٨٧)

اذا كانت الارض الموقوفة قريبة من المصر وترغب الناس في استئجار بيوتها والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جار للتولى أن يبنى فيها مساكن يستغلها بالاجارة نظر المصلحة الوقف وان كانت الارض بعيدة من المصر فليس له أن يبنى فيها بيوتا تستغل بالاجارة بل يسفها بالزراعة

(مادة ١٨٨)

يحوز للناظر أن يجتال بالاجرة المطلوبة من مستأجر مستغل الوقف ان كان المصالح عليه مليا وله أن يأخذ على المستأجر كفيلا بالاجرة واذا كان الناظر مديونا للمستأجر يدين من حس الاجرة جاز له أن يقاصعه بها سواء كانت كلها أو بعضها ويصبح أيضا تراؤه المستأجر من الاجرة ويصحبها الناظر للوقف مالم يكن رايه محصرا فيه نظرا واستحقاقا

(ماده ١٨٩)

يملك الناظر اقاله المستأجر عقد الاجارة ان كانت الاقاله حيرا للوقف وأنعم لمصلحته سواء كان الناظر هو الذي نأثر العقد أو باشره ناظر قبله وسواء عجلت الاجرة أو لم تعجل

(مادة ١٨٧) - مذكوره في الهدية ص ٣٣٢ (مادة ١٨٨) ص ٣٣٦ مذكور في الهدية ص ٣٣٧ وعجزها في - فتح الباعديه ص ٢٢٤ (مادة ١٨٩) مذكوره في رد المحتار ص ٥٩٣

(مادة ١٩٠)

إذا احتاجت دار الوقف لعمارة ضرورية ولم يكن لها غلة أو عمر
بها يرفع الأمر إلى القاضي ليأمر بالاستدانة

(مادة ١٩١)

إذا فصل من غلة وقف المسجد بعد عمارته والاتفاق على أرباب
الشعائر مال فاشترى به المتولى داراً أو مستغلاً آخر للوقف بأمر
الحاكم صح شرائه ولا يلحق بالمستغلات الموقوفة فيحوز بيها أن
احتيج إلى ثمنها ويعترف في مصارف الوقف الشرعية

وإن اشترى بمال بدل الوقف المستبدل فهو وقف كأصله
وإن باع العبد المعمار الذي اشتراه للوقف من ثمنه فله أن يقل
البيع مع المشتري أن لم يكن بأكثر من ثمن المثل
وإذا عزل القيم ونصب غيره فلم ينصب أقلته أيضاً إن كان
فيها خير للوقف

(مادة ١٩٢)

إذا وسع الواقف للقيم في التصرف بأن موز إليه فعل ما يراه
من مصلحة المسجد حار له أن يشتري من غلة وقفه سراحاً وحضراً
أنفرض فيه

(مادة ١٩٠) مذكورة في رد المحتار ص ٥٨٠ والهدية ص ٣٣٨
(مادة ١٩١) مذكورة في تنوع ص ٤٧ من الاسانيف ص ٥٦٢ وص ٥٦٣
٥٩٢ من الفرع المحتار ورد المحتار ص ٣٣٤ من الهدية
(مادة ١٩٢) مذكورة في الاسانيف ص ٤٧

وإن كان الوقف لبناء المسجد وعمارة فليس للقيم أن يعرف من غلته شيئاً في غير العمارة.

هنا لم يعرف شرط الوقف في ذلك اتفق التيم يعرف من كان قبله فإن كان سلفه اشترى من غلته حصة أو سراجاً جاز له أن يفعل مثله والا فلا

(مادة ١٩٣)

إذا استمتع من غلة الوقف على الفقراء أو على المسجد المجمع مال في يد المتولى ثم أصاب الاسلام ائمة بأن عاب عليه عدو وتماس على بعض ماله واحتجج الى مال لدفع شره ولم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال حارحاً لكم أن يعرفه على وجه القرض في دفع الماله ويكون دناً للوقف يجب اداؤه بعد انقراح الازمة

(مادة ١٩٤)

إذا كان الوقف على الر والصدقات وحسات فيه غلة وانهر للمتولى وجه ويحاف فونه فيه تصديق على روع من الفقراء كملك أسير أو اغانة معمار مسطح حار له أن يعرفها في ذلك الر ان لم تكن مستغلات الوقف متاحة الى العمارة أو كانت متاحة اليها وتمكن تأجيرها الى السنة القابلة بدون أن يكون في تأجيرها ضرر من يخشى منه حراسها

(لقضاء على مشكلات الأوقاف) ٩١

٢٠. فإن كان في تأخير العمارة ضرر ظاهر يصرف الغلة الحاصلة في العمارة وإن فعل شيء منها يصرفه في ذلك البر ولا يجوز صرف غلة وقف البر في عمارة المصح أو الزمات أو السقاية ونحوها مما ليس أهلاً للتملك

الفصل الخامس

(فيما لا يجوز للقيم من التصرفات)

(مادة ١٩٥)

لا يجوز للقيم أن يؤثر غفار الوقف لنفسه ولا أن يسكنه أو بأحر المنزل بأن نقل الاحارة لنفسه من القاصي صحت ولا يسوغ له أن يباشر بنفسه اجارة الوقف لاحد من أصوله أو فروعه الا اذا كان حياً للوقف بأن تكون الاجرة اكثر من أجرة المثل وقد لا تصح بأجرة المثل

(مادة ١٩٦)

لا يجوز للمتولي أن يصرف ريع سنة في سبب أخرى الا اذا شرطه الواقف ولا ينبغي له أن يريد في عمارة مستعلات الوقف زيادة على الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف ما لم يشترط الواقف الريادة أو ترض

(مادة ١٩٥) مذكورة في رد المحتار ص ٥٩٤ والهدية ص ٣٣٦
(مادة ١٩٦) مذكورة في رد المحتار ص ٢١٩٥ ورد المحتار ص ٥٢٠ وصحيفة ٥٧٨

بها المستحقون وليس له أن يزيد شيئاً على الرواتب التي هيها الواقف
أو قررهما القاضى لأرباب الشماثر وأصحاب الوظائف

(مادة ١٩٧)

لا يجوز للمتولى أن يرهن عقار الوقف بدين على الوقف أو
على أحد من المستحقين وليس له أن يبيع شيئاً من بناء الوقف الذي
لم ينهدم ولا أقباض البناء المنهدم إن كانت مما ورد عليه وقف الواقف
الا باذن القاضى ولا يأذنه القاضى ببيعها الا اذا تعددت اعادةها لبقاء
أو حيف منياعها وليس لقيم أن يقطع أشجار الوقف ويحمله وهي
يامة الا اذا كان ظلمها يصير بالكرم وكان ثمرها أقل من ثمره
وليس له أن يمكن مشترى ورق الاشجار المنفع بورقهها من
اسائمتها وقطعها من قوائمها

ان تصرف في شيء من ذلك فتصره فاعل ويفسق به ولا ينحق

المرل

(مادة ١٩٨)

لا يجوز لتناظر ولا للقاضى صرف فاعل غلة أحد الواقفين
المختلفين حجة في عمارة اما كن الوقف الآخر ولا في دماجة سواء
احلف وقهما أو احدى

(مادة ١٩٧) مذكورة في مخرج ص ٤٨ من الاسماء ص ٣٣٣ و ١٠
سدها من الهدية ص ٥٢٩ من رد المحتار (مادة ١٩٨) مذكورة في رد المحتار
الحار رد المختار ص ١٥٥ وصار اصلاحها

قال أحمد الاوقاف والجهة بأن وقف وقفين على مسجد معين أحدهما على ممارته والثاني على مصالحه ونقل رسوم الامام والخطيب والمؤذن وغيرهم جاريا كما أن يصرف من فصل أحدهما على مصاريف الآخر (مادة ١٩٩)

إذا كان الوقف على مسجد أو مدرسة وشرط الواقف للقيم توجيه الوظائف وتقريرها جار له أن يوجه وظائف أرباب المعارف ويقررها ويكون تقريره معتبرا دون تقرير القاضى فان لم يشترط الواقف تقرير الوظائف للقيم فليس له أن يحدث وظيفة ما يجعل لها حقها في الوقف وان كانت ضرورية بل يرفع الامر الى القاضى ليقررها وليس للقاضى أن يقرر وظيفة محدده لم يشترطها الواقف غير وظيفة النظر إلا اذا دعت اليها الضرورة أو اقتضتها المصلحة وذلك كخدمة الربيع الشريفة وقراءة المشر والجباية حينئذ يقرر فيها من يصلح لها ويقرر له أجرة المثل أو يأذن القيم بذلك (مادة ٢٠٠)

إذا لم يكن الواقف أمر القيم بالاستدانة فليس له أن يستدين على الوقف الا بأذن القاضى ولا يأذن القاضى بالاستدانة الا اذا لم يكن منها بد لضرورة مصلحة الوقف كما في الاحوال الآتية وهي

(مادة ١٩٩) مذكورة في رد المحتار صفحة ٥٣٤ وصححه ٥٧٧ وصار اصلاحا (مادة ٢٠٠) مذكورة في صحفه ٥٨٠ وما سدها من رد المحتار ورد المحتار وصححه ٤٧ وما سدها من الاسماء وريد لاصلاحها وهو من نالسه الاصله وصحه ٢٠٠ من تنقيح الملامدة

أولاً - اذا احتاجت دار الوقف الى عمارة ضرورية لابلد منها ولم يكن للوقف غلة في يد القيم اتعمر بها ولم يتيسر اجارتها ولو مدة طويله للضرورة والصرف على عمارتها من اجرتها جاز للقيم أن يستعين للوقف بأمر القاضي فدر ما يلزم للعمارة الضرورية

ثانياً - اذا اشار أهل المصغر وانهم يريدون على القيم مهتم المصحة وطالوا له ان لم تهدهم الذكركن ضرره في المقابل أنهم يدله هذا مهتران حاله أهل الجبله السائق بها المصحة فان هاجمه تجب عليه المبادرة بدفعه من حله الرقة المما فان لم يوافق يد له لا يار في امثال ما أن ريم الامر الى الحاكم ليدان له فاسد المنة ما يعمر

وله أيضاً أن يستعين بالذكركن لرفع مطالب الاداء وانما يجب والمؤدى والداره وحدهم من أدراك العاقر اذا لم تكن الهدف له لا يعرف عليهم ومضى فابلد ما المصحة ان أمره مرد

ثالثاً - اذا دعت الضرورة لسراة تدبر لرداءه أرض الوقف قبل هوانها ولم يكن يد الرقلى غلله ان يدان فأن

رابعاً - اذا احتاجت الدار الى عمارة ضرورية لابلد منها ولم يكن للدار غلة في يد القيم اتعمر بها ولم يتيسر اجارتها ولو مدة طويله للضرورة والصرف على عمارتها من اجرتها جاز للقيم أن يستعين للدار بأمر القاضي فدر ما يلزم للدار الضرورية

(القضاء على مشكلات الاوقاف)

وما استدانه التيم على الوقف بأمر الحاكم يرجع به في غلة
الوقف وبه ذبه لاربابه قبل التصرف على المنحقرين وأرباب القعائر
وان ادعى الاذن من العاصي وأذكره المستحق فلا يقبل منه
الاجابة وان كان ثقة

ودا ان ادانته بلا أمر الحاكم فليس له الرجوع به في غلة الوقف
مالم يكن الوقت أدركه مالا ادانته أو لم يسكن من استندان القاضي
بعده عنه

وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة في مال التيم فيحتاج
الى الاستقرار أو شراء ما يلزم للمارة أو الرعاة سيئة

فاذا أتمى الميم من مال به في عماره الوقف واصلاحه فانما فيه
امس ان له الرجوع بما انفق في له الوقف ولو بلا امر الماصي
ان امتنع الرجوع عند الامان وانهد انه انفق من ماله ليرجع به
على الوقف وان لم يتم المنفعة على ذلك فهو متبرع بما اتمق وهذا اذا
كان في الوقف غلة واما اذا لم يكن فهو من باب الالمه انه فلا بد
من اذن القاضي

(مادة ٢٠١)

من حكي امر الایملاك استثناء ان كان ذبه انجاب الابان على
الامر بانماق ذبه وان كان غير من التملك من ذمت هذه
لذاته من حق اقرار المالكين او عين على الامر راء كان
الانظر من رولا او سونا

(مادة ١٠١) المذكورة في سبع سجدات ٨٨٨ وما يدها من آخر المار
در الامر ٢٠١ وما سجدات ٢١١ وما يدها من مع المادته

فإذا طالب الناظر القائم بأمر الوقف المستأجر بأجرة مستغل الوقف الحارثى في توأجره عن مدة معينة فادعى أنه دفعها للناظر السالف ولم يبرهن على ذلك وأقر الناظر السالف أن الأجرة وصلتته فلا ينفذ إقراره على الوقف ولا يبرأ المستأجر فان قال الناظر وصاتنى الأجرة ودفعتها للمستحقين وكان ثقة يصدق قوله بيبينه ويبرأ المستأجر وإذا ادعى المستأجر أن له مرصدا على الوقف أنفق في عمارته بأذن الناظر ولم يقيم بينة على دعواه وصادقه الناظر على ذلك فلا تصح مصادقته وإذا أقر الناظر لشخص اجبى أنه يستحق في غلة الوقف مع الموقوف عليهم وهم يسكرون فلا ينفذ إقراره عليهم

وإذا ادعى أحد على الوقف بعين من أعيانه أنها ملكه أو أنها حارة في وقفه ولم يثبت ذلك فالوجه الشرعى وأقر ناظر الوقف بذلك فأقراره على الوقف باطل

فان أقر الناظر بشئ وكان موافقا لشرط الواقع يعمل بإقراره

(مادة ٣٠٢)

إذا كان للوقف غلة في يد المولى عايبه وأنفق من مال نفسه في عمارته الضرورية وأشهد على أنه أنفق ما أنفق ليرحم به في غلة الوقف وله الرجوع ولو كان بلا أمر القاضي وإن لم يشهد على ذلك فلا رجوع له وإن لم يكن في يده غلة للوقف فأنفق من ماله على عمارته الضرورية فلا إذن القاضي فهو متبرع بما أنفق ولا رجوع له به على الوقف

(مادة ٢٠٣)

إذا احتاجت دار الوقف لمهارة ضرورية ولم يكن الوقف غلة
تتم بها ولم يرغب الناطر أن يأذن للمستأجر أن يعمرها عمارة
ضرورية من مال نفسه للوقف ليكون ما يفتقه في المهارة مرصداً له يرجع
به على الوقف وعمر الناطر من مال نفسه فاذن القاضي كان له الرجوع
في الوقف "

(مادة ٢٠٤)

الراجح أن اذن الناطر للمستأجر بالمهارة يكن وينتفى عن اذن
القاضي اذا كان في الوقف غلة وأما اذا لم يكن في الوقف غلة فلا

(مادة ٢٠٥)

ليس للمتولى ايداع غلة الارض الا عند من يأتمنه من عياله وليس
له اقراض مال الوقف الا اذا كان ذلك أحرز له من امساكه عنده
فان أودعه عند غير أمين فصاع فعليه الصيانة وكذلك الحكم
ان أقرضه فصاع بموت المستقرض معاساً او غير ذلك ما لم يكن
الاقراض مأمراً للقاضي فلا صيانة على المتولى

(مادة ٢٠٣) مذكورة في صفحته ٥٨١ من رد المحتار وصار اصلاحها

(مادة ٢٠٤) توجد من صفحته ٥٨١ من رد المحتار ورد فيها على الاصل

(مادة ٢٠٥) مذكورة في صفحة ٢٢٩ من ٢٢٩ ج الخامدة وصحيفة ٢٢٦

وما بعدها من الامروء

(مادة ٢٠٦)

إذا أمر القاضي التيم بأمر فعله تم تبين أنه ليس بشرعى أو فيه
صرر على الوقف فلا يكون التيم ضامنا

الفصل السادس

(فى ماء المولى أو الواقف وغرسه فى ارض الوقف)

(مادة ٢٠٧)

إذا بنى الواقف بناء فى ارض الوقف أو غرس فيها اشجارا فان
كان البناء والعراس من مال الوقف أو كان من مال الواقف وذكر
أنه بناء أو غرسه للوقف فانه يكون وقفا وان كان من ماله ولم
يذكر أنه للوقف يكون مائسا أو عرسه ملكا له

(مادة ٢٠٨)

إذا بنى المتولى على الوقف بناء أو غرس شجرا فى أرض الوقف
فان بنى أو غرس بمال الوقف فهو وقف سواء بناء للوقف أو لنفسه
أو أطلق

(مادة ٢٠٦) المذكورة في صحته ٢٢٩ من تعج المائديه وصار اصلاحها
(مادة ٢٠٧) المذكورة في صحته ٥٩٣ وما بعدها ورد للمعارضة ١٩٩ من
الاصناف (مادة ٢٠٨) المذكورة في صحته ٥٩٢ وما بعدها والبر المختار ورد
المعارضة ٢٠٤ من تعج المائديه

وان بناء أو غرسه من مال نفسه وذكر أنه لوقف أو أطلقه ولم يذكر شيئاً فهو لوقف أيها وان أشهد قبل البناء والغراس أنه لنفسه يكون ملكاً له ويكون متدياً في وضعه ويؤمر برفعه وقلعه ان لم يضر بالارض فان أضر فلا يملك رفعه ولا الانتفاع به وهو المضيع لماله فيترتب الى أن يهدم البناء ويأخذ أنقاضه ويقع الشجر ويأخذ حطه ويفسق المولى بذلك ويستحق العزل

المصل السامع

(في تصرف القاضي في الوقف والاحوال التي يجوز له

فيها عماله ذرط الواقف)

(مادة ٢٠٩)

تصرف القاضي في الوقف مقيد بالمصلحة وليس له أن يخالف شرط الواقف الا لمصلحة ظاهرة ولا على التصرف في أمور الوقف مع وجود ناطر منصوب ولو من قبله اذا كان تصرف الناظر على وفق المشروع (مادة ٢١٠)

اذا لم يسطر الواقف استبدال الوقف لنفسه فليس له استبداله ولو خرج الموقوف عن الاسماع بالسكينة وانما يملكه القاضي عند وجود موقوفاته الشرعية

(مادة ٢٠٩) مذكورة في صحيفه ٢١١ من قبح الامامية وصحيفه ٢٧
من رد المحتار (مادة ٢١٠) مذكورة في صحيفه ٢١ من اية وصحيفه ٣٥
وما بعدها من الدر المختار ورد المختار

والمراد بالقاضي من ذكر له السلطان أو نائبه في منشوره نصبه
القوام والاصفاء وفوض له أمور الاوقاف
واذا شرط الواقف عدم استبدال وقفه للقاضي مخالفة شرطه
واستبداله اذا رأى المصلحة في ذلك

(مادة ٢١١)

للقاضي مخالفة شرط الواقف اذا كان فيه تعطيل للوقف أو
تقويت لمصلحة الموقوف عليهم فان شرط أن لا يؤثر وقفه أكثر
من ستة والناس لا يرغبون في استئجار ستة أو كان في الريادة نفع
للموقوف عليهم للقاضي دون الباطر أن يؤثره أكثر من ستون
حالف شرط الواقف

(مادة ٢١٢)

للقاضي مخالفة شرط الواقف ان كان محالاً للشرع فان شرط
الولاية لنفسه على وقفه أو شرطها لغيره واشترط أن لا يبرعه من يده
قاضي ولا سلطان للقاضي مخالفة لشرطه ونزع الوقف من يده أو من
يد الباطر المسروط له ان كان غير مأمون عليه أو غير أهل للقيام بأموره
وكذلك اذا نص في وقفيته على أن لا يشارك أحد الباطر الذي نصه
في الكلام على وقفه ورأى القاضي أن يصم اليه مشارك فأجار له ذلك
وان حالف شرط الواقف

(مادة ٢١١) مذكورة في مجلد ٥٣٦ الى مجلد ٥٣٨ من رد المحتار
(مادة ٢١٢) مذكورة في مجلد ٥٣٨ من رد المحتار وصححه ٤٢ من الاسماع

(مادة ٢١٣)

لايجوز للناظر ولالقاضي صرف فاصل غلة أحد الوقفين المختلفين
جهة في عمارة أماكن الوقف الآخر ولا في مصالحه سواء احلف
واقفهما أو اتحد فان اتحد الواقف والجهة بأن وقف شخص وقفين
على مسجد احدهما على عمارته والثاني على مصالحه وقل رسوم الامام
والخطيب والمؤذن وغيرهم من أرباب الشعائر تحرب أماكن أحد
الوقفين وحيف من تعطيل الشعائر لعدم استقرارهم جاز للقاضي دون
الناظر ان يصرف من فاصل غلة الوقف العامر منهما الى الامام
والخطيب والمؤذن

وله أن يزيد في مرتب الامام باستصواب اهل الصلاح من اهل
الحلة الكائن بها المسجد ان كان الامام فقيرا لا يكتفيه مرسومه او
كان المسجد يتعطل بدونه لعدم وجود امام غيره او كان طالما تقيا
واورصى غيره ان يؤم بالرسوم المعبود له

ويلحق بالامام الخطيب والمؤذن وغيرهما ممن تتعطل مصلحة
المسجد باقطاعهم فلقاضي ان يريد في مرسومهم ان كان المرسوم
المعين لهم لا يكتفيهم ولا يعملون بدون الريادة

واذا كان المسجد معين اوقاف محصلة فلا بأس للقيم ان يحلط غلتها
كلها وان خرب حائوت بها يعمره من غلة حائوت الاخر على قول

(مادة ٢١٣) مذكورة في مجموع صحيفة ١٥٠ وصحيفة ٥٧٨ من ردالمحتار
وصحيفة ١٧٢ من تنقيح الحامدية وقوله هذا وان اتحد الواقف الى قوله ومن
احلاف الجهة هذه ان يحذف من المادة لسكراره مع صدرها وتناصه كما هو مؤثر
على ما يحذف بأصل السعة فالصرب عليه وصدر المادة تكرر مع مادة ١٩٨

وان اختلف الوقف واتحدت الجهة بأن وقف شخصان وقفين
على مسجد أحدهما على صماره والآخر على مصالحه جاز
وان اتحد الواقف واختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا
وحصل لكل واحد منهما وقفا أو اختلف الواقف والجهة بأن بنى
شخصان مسجدين ووقف كل منهما على مسجده وقفا أو اختلف
الواقف واتحدت الجهة أو اتحد الواقف واختلفت الجهة أو اختلف
الواقف والجهة وفصل شيء من ريع أحد الوقفين فلا يجوز مخالفة
شرط الواقف في صرف العاقل في مصالح الوقف الآخر
ومن اختلفت الجهة واتحد الواقف ما اذا وقف وقفين على مسجد
واحد وشرط ما فصل من مصالحه على ذريته وما فصل من غلة الوقف
الآخر لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات أو
شرطها لجهة أخرى واحتاج أحد الوقفين لعمارة ضرورية رادت على
ريعه في سنة فليس للتولى أن يأخذ العاقل من غلة الوقف الآخر
ويصرفه في عمارة الوقف المحتاج لاختلاف الجهة التي وقف العاقل
عليها وعدم رصاء بصرف العاقل المشروط لهم في الوقف الآخر الخ
وكذلك اذا كان الوقف منزليين أحدهما للسكر والآخر للاستئصال
فلا يصرف أحدهما للآخر

(مادة ٢١٤)

اذا وقف السلطان أو قائم أراضى من أراضى بيت المال المعروفة
الآن بالأراضى الميرية بأن جعله ارضادا على مصلحة عامة فالسلطان
(مادة ٢١٤) المذكورة في صفحة ٥٧٨ وما بعدها من الدرر المختار ورد اختيار.

الذى يليه مخالفة شرطه من حيث الزيادة والنقصان فى المرتبات
المعمولة للمستحقين وليس له ابطاله ولا صرفه عن الجهة المعين لها
(مادة ٢١٥) .

اذا شرط الواقف أن يتصدق ففاضل الغلة على من يسأل فى مسجد
معين فلقم التصديق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل

(مادة ٢١٦)

اذا شرط الواقف للمستحقين طعاماً وحرماً معيناً فى كل يوم
واختاروا أخذ القيمة نقداً فللقم أن يدفع لهم قيمة اللحم والخبز
من النقد على حسب اختيارهم

الفصل الثامن

فى محاسبة الباطر على ايراد الوقف القائم بأمره وتصرفه

(مادة ٢١٧)

يحاسب باطر الوقف عن علة السبه الى قبضها من أحور عقاراته
ومحصول مرور عاهه وعما أنفقه منها فى مصالح الوقف ومهمات
ومماراته وما صرفه الى المستحقين وأرباب الشكائر وأصحاب
الوظائف ان رأى القاضى ضرورة ذلك

(مادة ٢١٥) مذكورة فى ص ٣٨٨ من رد المحتار وص ٢٣١ من
الاقرويه (مادة ٢١٦) مذكورة فى ص ٣٨٨ من رد المحتار وص ٢٣١
من الاقرويه (مادة ٢١٧) مذكورة فى ص ٣٨٨ من رد المحتار ورد
المحار وريد فيها على الاصل

(مادة ٢١٨)

إذا كان الناظر عدلاً معروفاً بالأمانة يكتفى القاضي منه بتقديم الحساب بالأجل إذا تعذر عليه بيان جهات الصرف والاتفاق بالتفصيل وإذا كان الناظر متهماً لا يكتفى منه بالأحوال فيجبره على تعيين الجهات التي صرف فيها غلة الوقف جهة جهة ولا يحبس بل يحصره يومين أو ثلاثة ويهدده أن لم يقر بأن فعل فيها وألا يكتفى منه باليمين فيما لا يكدبه الطاهر ماذا ادعى أنه قبض الذلة وصرف بعضها على الموقوف عليهم من ذرية الواقف وأنفق بعضها في عمارة مستعلات الوقف وأصلحها وكان ماصرفه فيها مصرف المثل في مدة تحتمله والطاهر لا يكذبه ولم يكن أحد من المستحقين مدعياً عليه شيء معلوم وليس فيهم مسكر معين يصدق قول الناظر بلائنة ولا يمين فيما يدعيه من الصرف والاتفاق

فإن اتهمه القاضي بخافه ولو كان المدعى به شيئاً مجهولاً

(مادة ٢١٩)

إذا كان الناظر ثقة وادعى أنه دفع الغلة التي قسمها للمستحقين من أولاد الواقف وذريته فأسكروا كلهم أو بعضهم ما ادعى دفعه إليهم أو ادعى أنه فرقها على المستحقين قتل موتهم وأسكر ذلك الورثة كلهم أو بعضهم أو ادعى أن الغلة المقصودة سرقت منه أو ضاعت بدون

(مادة ٢١٨) مذكورة في صحيحه ٥٨٨ من الدرر النور ورد المحار وصحبه ٢٠١ و٢٧٢ من صحيح الخاوند (مادة ٢١٩) مذكورة في صحيحه ٥٨٨ وصحبه ٥٨١ من الدرر المعيار ورد المحار وصحبه ٢٠١ وما بعدها من صحيح الخاوند

تقصيره فلم يصدق قوله بيمينه في هذه الشهادة، وإن كان
ثقة ولو بعد مزله فإن حلف برىء من الضمان وإن نكل عن التيمم
ضمن من ماله ما أنكره

وأما يصدق الناطر الأمير باليمين إذا ادعى صرف مافي يده مر
غلة الوقف

فإن ادعى أنه أتى من ماله وأراد الرجوع في غلة الوقف
أنفق فلا يقلل قوله إلا بينة

(مادة ٢٢٠)

إذا كان الناطر مفسداً مدعياً أنه صرف غلة الوقف التي
قصدت في مصاريفه الشرعية أو أنه صرفها إلى من له حق التمسك من
الموقوف عليهم كلهم أو بعضهم وأنكر وأصول سهامهم كلها أو بعضها
اليهم فلا يقلل قوله ولو يمينه بصرفه غلة الوقف فيما صرفه بل يكلف
ثابته ما ادعاه بالبينة فإن أقامها وقضى بها برىء وإن عجز عن البينة
يقضى عليه بالصبر إن كان المطرف الذي ادعاه راداعاً على مصرف المثل
أو كانت المدة لا تحتمله ويرجع عليه بما صرفه عمالاً لشرط الواقف

(مادة ٢٢١)

إذا ادعى الناطر أنه قس الغلة وأنفقها في عمارة مسغلات الوقف
ومرمماتها فإزعه المستحقون في القدر الذي ادعى إنفاقه في العمارة
أو قالوا إن المار لم يكن ضرورية أو أنه رادعها على الصفة التي كانت

(مادة ٢٢٠) مذكورة في ص ٥٨٨ من رد المحتار (مادة ٢٢١) مؤيد
من صحيحه ٢٠٦ من تفتح الخامدة وصار أصلاً

عليها في زمن الواقف بلا شرط منه ولا رضا منهم وطلبوا من القاضي الكشف على المارة فوقف على الحقيقة فبجأون الى طلبهم وبأمر القاضي من يثق به من أهل الخبرة والمدالة ليكشف على المارة المتنازع فيها ويسطر اذا كانت ضرورية أو غير ضرورية وأجريت على الصفة التي كانت عليها من الواقف أو زائدة عليها واذا كان المبلغ الذي صرف فيها هو مصرف المثل أو زائدا عليه وبخبر القاضي بما يراه لنفصل النزاع

(مادة ٢٢٢)

اذا قضى الناظر غلة الوقف وادعى الدفع لارباب السعائر واصحاب الوظائف كالامام والخطيب والمؤذن والمدرس وغيرهم من المرتزة المشروط لهم العمل والخدمة واسكروا كلهم او بعضهم دفع مرساتهم اليهم فلا يصدق قول الناظر ولو هبسه في حقهم بل لا بد من اثبات الاداء لهم بالبيه فان اطمأنا وحكم بما يرى الناظر والوقف من الصمان وان لم يقم النسبة رى هو من صمان ما اسكروه ويلزم بدفعه لهم قانيا من غلة الوقف

(مادة ٢٢٣)

اذا ادعى الناظر امرا يكذبه الطاهر قول امامه ولطهر حياته فلا يصدق قوله ولا تفصل بينته ويرجع عليه عما صرفه محالما لشرط الواقف

(مادة ٢٢٢) المذكورة في ص ٨٩ من الدر المختار ورد المختار و ص ٢٠٣ من نفع الحامدة (مادة ٢٢٣) توجد من ص ٢٢٢ في الوصف و ص ٢٩٠ في الوصف من نفع الحامدة

(مادة ٢٢٤)

الحائى الأمين يقبل قوله باليمين فإذا قبض أجور مستغلات الوقف وادعى صرفها كلها أو بعضها للمستحقين أو تسليمها للمتولى الوقف وأنكر المستحقون أو المتولى ذلك أو ادعى تسليمها للمتولى قبل موته ولا يثبت له لصاحبه قوله بيمينه فيما لا يكذبه الظاهر

(مادة ٢٢٥)

يقبل قول رسول الناظر بيمينه فى الدفع الى المرسل اليه فإذا أرسل الناظر رسولا عال ليدفعه الى شخص معين فادعى الرسول دفعه الى ذلك الشخص وأنكر هذا وصول المال اليه فالقول قول الرسول فى راءة نفسه من الصانع والقول قول المرسل اليه فى عدم القصد فان صدق الناظر قول الرسول وكذب المرسل اليه يخلف هذا بالله ما قبض فان حلف لم يظهر القبض ولم يسقط دينه وان سكت عن اليمين ظهر القصد وسقط الدين

وان صدق الناظر المرسل اليه فى عدم القصد وكذب الرسول يخلف الرسول بالله فقد دفعت المال اليه فان حلف برى من الصانع وان سكت لزمه ما دفع اليه

(مادة ٢٢٦)

لناظر أو وكيله أن يحتسب على الوقف المبالغ التى صرفها مصرف المثل فى كتابة الفتاوى ومحاصر الدعاوى والمرافعات وغير ذلك من

(مادة ٢٢٤) مذكورة فى صحيفة ٢٢٧ من تقيع الحامدية (مادة ٢٢٥) مذكورة فى صحيفة ٢٣٠ من تقيع الحامدية (مادة ٢٢٦) مذكورة فى صحيفة ٢٠٦ وصحيفة ٢٣٠ من تقيع الحامدية

الرسوم والمخارم التي لم يجز بدلاً من دفعها جالب منفعة للوقف أو لدفع غائلة عنه

(مادة ٢٢٧)

إذا تمسك بائع الوقف مع المستحقين على ما قصه من إيراد الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصاريفه الشرعية وما قبضه كل واحد منهم من فاصل العلة وصدقه كل منهم على ذلك يعمل بالمصادقة وإس للمستحقين نقص المحاسة بعدها بلا وجه شرعي

(مادة ٢٢٨)

يعمل بدفاتر المحاسة المصفاة بمصاء القاضى فإذا كتب المتولى ما قصه من إيراد الوقف وما صرفه في مصاريفه الشرعية في كل سنة عوحد دفتر مصدق عليه من القاضى فليس لمن سولى النظر بعده أو غيره أن يكلمه فأعاده المحاسة عن المنصوص والمصرف والسين الماصية المصنوعة حصانها في الوقف المذكور

(مادة ٢٢٧) مذكورة في ص ٢٠٣ وما بعدها من ح ٤ المادة

(مادة ٢٢٨) مذكورة في مع المادة ص ٢٠٤

الفصل التاسع

(في الديون)

(مادة ٢٢٩)

الديون تقضى بأمثالها أى اذا دعى الدين الى دائئه تمت للديون
بذمة دائئه مثل ما للدائن بذمة المديون فيلتقيان قصاصاً لعدم
القائده في المطالبة

ولذا لو ابرأه الدائن راعة اسقاط يرحم عليه المديون وكذا
اذا اشترى الدائن شيئاً من المديون بمثل ديه الفيا قراضاً أما اذا
اشتراه بما في ذمة المديون من الدين بمعنى أن لا يثبت للديون بذمة
الدائن شيء لان الثمن هما معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئاً
غيره مقراً ذمة المديون صروره عملة ما لو ابرأه من الدين وبه يظهر
العرق بين قبض الدين وبين السراء به لان الدين ليس بمال بل وصف
في الدمه لا يصور قصده حقيقة ولذا قيل ان الديون تقضى بأمثالها
على معنى ان المقبوض مضمون على القابض لانه قصده لنفسه على
وجه التملك ولرب الدين على المدين مثله فالى الدائن قصاصاً

(مادة ٢٣٠)

لا تسمع الدية مع الاقرار الا في سبب وارث مقر بدين على
الميت فاسمع لله لدى أى تعدى الحكم بالدين على باقى الورثة

(ماده ٢٢٩) مذكوره في ص ١١٩ وما بعدها في باب الثمن في الاكر والشرب الخ
وص ١٩٠ في باب الثمن في الحرب واصل الخ من رد المباحره ٣ وحرى اصلاحه
(ماده ٢٣٠) مذكوره في ص ٢٤٢ في باب حد الميت من رد المباحره ٣

وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه
أقر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر
وفي الاستحقاق اذا أقر المستحق عليه ليتكفى من الرجوع على
أئمه وفيها لو خوصم الأب بحق عن الله بى فأقر لا يخرج عن الخصومة
وتسمع البينة عليه بخلاف الوصى وأمين القاضى وفيها لو أقر الوارث
لوصى له وفيها لو أجر دابة بعينها لرجل ثم لآخر فبرهن الاول
على المتأجر قبل وان كان مقرا له

الفصل العاشر

(فى صلب الماطر ويان المواضع التى يكون له فيها الرجوع)

« فى غلة الوقف »

(مادة ٢٣١)

غلة الوقف المقصود أمانه فى بلد المأوى اذا دامت بلا مصادرة
منه فلا ضمان عليه وبسقط حق المسقطين فيها
وان استهلكها او حلقها تاله او هلك معدنه او هلك
فله مطالبه ببدل اطلاله بها والمستهلكون اياها ايسرها
واذا باع المأوى مستغلا من مستغلات الوقف للاستدانة به
وقصص تمه وصاع فلا نفع برمه فلا ضمان عليه وسقط الوقف وان
استهلكه او هلك معدنه صممه

(مادة ٢٣٩) مذكوره فى ح ٥٧ من المصارف - ٢١٨
والمعنى من الامروية وصحيفة ٢٢٧ من ٦٠ ج ١

ولا تصح الكفالة بالامانات فلا يؤخذ على السائر كفيلا بئله
الوقف ولا مال البدل

(مادة ٢٣٢)

اذا قيس متولى وقف المسجد غلته ومات مجهلا بياها بأن لم
توجد في تركه ولم يعلم ماصع بها فلا يصحها في تركه
واذا كانت على الوقف للمستحقين بشرط الواقف وقصها المتولى
ومات مجهلا بياها ولم توجد في تركه فإن طالبه المستحقون يحقهم
ولم يدفعه لهم ثم مات بعد المطالبة بلا بيان في تركه الصانع وان لم
يطالبوه باستحقاقهم قبل موته فلا ضمان في تركه على ماعليه عبارة
أكثر الكسب

واذا مات حمار الوقف للاستبدال به وقص ثمنه ومات مجهلا به
قبل أن يسترى به عقاراً يكون وفقاً بدلا عنه يكون الثمن ديناً في تركه
(مادة ٢٣٣)

اذا أسأحر القيم عاملاً في عمارة المسجد متأخراً كثر بما يمان
لناس فيه فإن كان دفع الأحره لهم ماله فلا رجوع لها على الوقف
وان كان دفعها من على الوقف ضمن الأحره كلها
فإن كانت الرادة بما يمان الناس فيه فلا ضمان عليه
ومله حكماً رتبياً ما اذا أسأحر مؤدماً أو غيره ليخدم المسجد
أحره معلومه اسكنه

(مادة ٢٣٢) المذكور في المادة ٢٠٨ وما بعدها من مبحث الحامدية (٢٣٣)
المذكور في المادة ٢٣٢ من اللائحة وسعيد ٣٢٦ من الإمداد وسعيد ٥٤
من الاسماء

(مادة ٢٣٤)

إذا تبصر على الناظر تحصيل مال الوقف الذي في ذمة المستأجرين
أو قصر في مطالعتهم حتى صاع المال فلا ضمان عليه
وإن فرط في غير من أعيان الوقف فنالت أو صاعت فعليه
ضمانها

فلو ترك بساط المسجد بلا مض حتى أكله الارصة ومحوها
صمن قيمته ان كان له أحر
وكذلك حارن الكسب الموقوفه ان فرط في الاعتداء بها صملت
بتعريضه فعليه ضمان قيمتها

(مادة ٢٣٥)

إذا لم يكن للوقف غلة امارته الضرورية في المال فاستقرض
القيم عراضه بأن أحد العنبره بثلاثة عشر واسترى من المقرض شيئاً
يسيراً بالثلاثة الزائدة فاعلم يرجع على الوقف بالعنبره ولصن المراجعة
من ماله

(مادة ٢٣٦)

إذا عمر الناظر دار الوقف عماره راند على الصفة التي كانت عليها
في زمن الواقف بأن جدد فيها بناء أو أحدث بها أو دهاها أو تقيها

(مادة ٢٣٤) مذكوره في ص ٥٨ من رد المحتار وص ٢٢٨ من
الارويه (مادة ٢٣٥) مذكوره في ص ٥٨١ من رد المحتار (مادة ٢٣٦)
مذكوره في ص ١٩٠ من فتح القامديه وص ٥٢٠ من رد المحتار

أو غير ذلك مما لم يكن قبله الواقف ولم يكن فيه حظ لاوقف ولا
إحكام للبناء ولم ترض المستحقون بالإيداع فإن أنفق من مال نفسه
فلا رجوع له مما أنفق على الوقف وإن صرف من غلة الوقف
ضمن ماصرفه (مادة ٢٣٧)

إذا استدان التيم على الوقف بلا شرط الواقف ولا أدن الناصي
مغ تمكنه من الاستئذان من الدين من ماله فلا يملك قضاءه من
غلة الوقف، وإذا استقرض لأصرف على المستحقين في الرقبة الأهلى
ضمن ما استقرضه من ماله ولا رجوع له به في غلة الوقف مطلقاً وله
الرجوع على المستحقين عما قبضه منه

(مادة ٢٣٨)

إذا كانت دار الوقف مباحة لمعارة ضرورية يترتب على تأجيرها
صرد بين يؤدي الحراسها فأجرها أدار المارة وصرف الأهل المتوصفة
للمستحقين الدين لاحق لهم فيها إلا بعد المارة الضرورية ضمن
للوقف مادفعه لهم ويكره له حق الرجوع عليهم بما دفعه فيسترده
عينا إن كان دائماً أو يسهلهم بدله إن كان هالكاً أو يسهلها وهذا
هو أرجح الوجوه

فإن لم تكن المارة ضرورية ولم ينش من تأجيرها إلى علة السعة
أقله حصول ضرر من المارة - تأجيرها بصرف الدار المستحقين فلا
صالح لها ولا رجوع له بها على المستحقين من المارة -

(مادة ٢٣٧) مذكورة في ص ٢١٨ ومادة ٢٢١ ومادة ٢٢٢ من فتح الآلية
(مادة ٢٣٨) مذكورة في ص ٢١٧ ومادة ٢١٨ من فتح الآلية

(مادة ٢٣٩)

إذا كان على الوقف دين استدانه الناظر بأذن القاضي لمارة الوقف
الضرورية أو لزراعة أرضه أو كان عليه مرصد لمن عمره عماره ضرورية
من ماله أذن الناظر لملة عدم وجود غلة للوقف يعمر بها وقبض
الناظر الغلة وصرمها للمستحقين ولم يقطع منها مبلغ الدين أو المرصد
المطلوب فانه يصح من ماله لرب الدين أو المرصد قدر مادمه للمستحقين
الدين لاحق لهم في الغلة الا بعد أداء دين الوقف ويرجع عابهم عما
دفعه اليهم عينا ان كان فائداً أو يصنعهم بدله لو هالكا أو مستهلكا
(مادة ٢٤٠)

إذا لم يكن الواقف شرط صرف ربيع سنة في سنة أخرى ودفع
الناظر العائنه بأمر الوقف من غلة السنة الحاصره التي قبضها معالم
أرباب السعائر الى كاتب متأخرة لهم عن السنة الماضية ولم يصورها
من الناظر المولى الذي مات مجهلا بيان الغلة التي قبضها منس وله
الرجوع عليهم عما دفعه لهم طاماً لزوم دفعه ووجوبه من غلة السنة
الحديثة أو عاصدتهم به مما يستحقونه من غلة السنة المقبلة وله أيضاً
الرجوع على الممتحن عما دفعه اليه رائداً على قدر استحقاقه
(مادة ٢٤١)

من دفع شيئاً ليس بواجب عليه وله استرداده الا اذا دفعه على
وجه اليه واستهلكه القاضي

(مادة ٢٣٩) مذكورة في صفحة ٢١٨ وما بعدها من ج الحامدية

(مادة ٢٤٠) مذكورة في صفحة ٢١٩ و صفحة ٢٣١ من دفع الحامدية

(مادة ٢٤١) مذكورة في صفحة ٢١٩ من دفع الحامدية

(مادة ٢٤٢)

من طس أن عايه ديما فدفعه فان حلاقه يرجع بما دفعه عينا
وان كان قد استهلكه يرجع بئله

(مادة ٢٤٣)

اذا أنفق الناظر دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم أنفق من ماله
سائلا في عمارته يرى من الصمان فان حاط من ماله بدراهم الوقف
مثل ما أنفقه فلا يبرأ الا اذا صرف السكل في عماره الوقف

(مادة ٢٤٤)

اذا باب الوقف بائنه لم يكن دفعها إلا بصرف نىء من غلة
الوقف فدفعه البادر أو مأدونه فلا ضمان عايه وان دفعه من مال
نفسه فله الرجوع به من غلة الوقف

(مادة ٢٤٥)

اذا أنفق ناظر الوقف من مال نفسه في لوازم الوقف وعمارته
الصرويه فان اشترط الرجوع وأشهد عليه ببيعة انه أنفق ذلك ببيعة
الرجوع في غلة الوقف فله الرجوع بما صرفه مصرف المثل وان لم
يشترط الرجوع ولم يشهد عايه فلا رجوع له بئىء مما أنفقه وعماره

(مادة ٢٤٢) مدكوره في صميمه ٢١٩ من تقيج الحامديه (مادة ٢٤٣)
مدكوره في صميمه ٢١٩ من تقيج الحامديه وصميمه ٤٩ من الاساف
(مادة ٢٤٤) مدكوره في صميمه ٢٣٠ من تقيج الحامديه
(مادة ٢٤٥) مدكوره في صميمه ٢٢١ وما بعدها من تقيج الحامديه

مأذونه من ماله كعمارة توجب الرجوع وان لم يشترط ان كان معظم منفعتها يرجع الى الوقف وان كان معظم منفعتها يعود اليه فلا يرجع الا اذا اشترط الرجوع

واذا مات الناظر الآذن بالعمارة يرجع المسأحر أو ورثته بعد موته بما أنفق في تركه الناظر ويرجع ورثه الناظر عما دفعوه على الناظر الحديدي في غلة الوقف

واذا لم يكن للآذن بالعمارة ولاية على الوقف يكون المسأحر المأذون مسرعاً بما أنفق فلا يرجع به لآلئ الوقف ولا لآلئ الآذن

(مادة ٢٤٦)

اذا ادن الناظر للمسأحر بالعمارة تم ماب الاطروأئب المسأحر ما صرفه مسرعاً الملل وادن الناظر له في العمارة يرجع على ورثته وهم يرجعون على الوقف

واذا احرم المولى الدار لآخر تم انتهاء مدته الاحارة لتغير صاحب الدار فطلب منه فآذن الناظر له مسأحر الا ان ما فع الدين لسكرن دآله على جهة الوقف فدعا كار المسأحر البانى الرجوع عما دفعه على بآلئ الوقف

فان ماب المولى فله مسأحر الثانى الرجوع فيه وكذا المولى الاول ويرجع ورثته على المولى الحديدي في مال الوقف

(مادة ٢٤٦) مذكورة في ص ٢٢١ د مع المامدية وحرى ا لاد

الفصل الحادى عشر

(فى موحات عرل متولى الوقف)

(مادة ٢٤٧)

مهور لواقف عرل الناطر الذى ولاه على وقفه سواء كان
محمداً أولاً وسواء شرط له به عرله أو شرط عدمه أو لم يشرطه
أصلاً

لا يملك الواهب عرل الناطر الذى له الماضى ولا العاضى عرل
" اطر المشروط له النطر من الواهب إلا اذا كانت حسابه
وليس للماضى أن يعزل الناطر الذى له الماضى آخر إلا بسبب
موجب للعزل

(مادة ٢٤٨)

اذا تمت حسابه لنامر الوقف أو ظهر فسقه أو عجزه عن القيام
بأمور الوقف وجب على الماضى عرله ومنع الوقف من يامه بولنه
نامر غيره واذا شرط الواهب الأول له به على وقفه وكان غير مأهون
عنه أو مأهر منه فللماضى عرله وتولى عيه ولو اشترط فى الوقف
عنه عرله وان رأى الماضى أن يدخل ماله فيه فعلى

(مادة ٢٤٧) مذكور فى محر ٥٥٣ وما بعدها من التراجم ورد المختار

(مادة ١٤٨) مذكور فى محر ٥٥٦ وما بعدها من التراجم ورد

محر ٤٦ من الامتاع

واذا أخرج القاضى نائرا من الوقف فليس لقاض آخر أن يعيد
النظر اليه إلا اذا أثبت عنده أنه موصع لولاية حينئذ يرد النظر
اليه ويمجرى له ما كان حاربا عليه من المعلوم
وهكذا الحكم اذا أثبت أهليته عند القاضى الذى أخرجه من
الوقف بتحديد توبة ورجوع مما اقتضى احراجه
(مادة ٢٤٩)

اذا كان الباطر متوليا على أوقاف متعددة وظهرت حياته في
بعضها يعزل من الكل

(مادة ٢٥٠)

اذا عزل الواقف أو القاضى الباطر فلا يعزل إلا اذا علم بعزله
وتصره قبل العلم حادثة ماصه على الوقف
واذا عزل الباطر نفسه فان بلغ الواقف المولى من قبله أو القاضى
العزل والالم يعزل بمجرد عزله نفسه
(مادة ٢٥١)

اذا طعن أهل الوقف في أمانه الباطر فلا يحركه القاضى من
النظر بمجرد طعنه، وانما يحركه اذا ثبتت عاه حياته

(مادة ٢٤٩) مذكورة في صفحته ٥٣٢ من رد المحتار (مادة ٢٥٠) مذكورة
في صفحته ٢٠٥ من مجمع المأونة ومحمد ٥٧١ من الدر المختار ورد المحتار
(مادة ٢٥١) مذكورة في صفحته ٥٨٠ و٥٩٦ من الدر المختار ورد المحتار

وله أن يصم إليه ثقه بمجرد ذكواهم ويبقى مملومه على حاله وان رأى أن يحمل حصه منه لمن صبه إليه فلا بأس به وان كان المعلوم المقرر للناظر صيقا فلا قاصى أن يحمل ثاققه قدرا معيناً من غلة الوقف ويقصد فيه

واذا ضم القاصى الى الناظر ثقه أى مشرف فلا يصرف الناظر فى أمور الوقف الا باطلاعه ورأيه والناظر أولى بمسالك غلة الوقف وحفظها عنده

(ماده ٢٥٢)

من موجبات عزل الناظر تصرفه وأمور الوقف تصرفها محالماً لشرط الواجب طالما بذلك ورهه عقاراً من عقارات الوقف ويمنه مسفلاً من مسفلاً كله أو بعضه وبناؤه غير المنهدم أو أبنائهم سائتة المهام بغير ادن القاصى وقطاعه اشجار أساس الوقف ونخسب اليالعه وسعها بدون حيل وعطه الرفق وبمكينة مسرى ورن الاشجار المنفع يوردها من بطنها من قرائنها وادعائه عسا من أمان الوقف المولى غاية أنها ملك له ورراعه أرض الوقف لصفه وسكناه دار الوقف ولو تأخر المائل واحاربه ان لا على زيادة من أصوله وعروضه وان كان يكون من الاحارة حذر لا يرفق فان دمل شأماً ذكر يامد حياه منه وليدنى العزل

(ماده ١٥٢) مذكورة فى مجموع - ١٥٦٠ - من مع المادى وصحه ٥٣٣ من رد المحتار وصحه ٣٣٣ الى ص ١٠٦ من الهدى وصحه ٥٠٠ من الامتداد وصحه ٥٩٤ من رد المحتار

(۲۵۳ ۵۵۴)

يفسق الناظر بتأديبه على الامتناع من عمارة الوقف الضرورية
مع وجود النقلة في يده ويتم تقديم العرف للمستحقين على العمارة
وعلى قضاء الدين المأثوب من الرقب وتهاونه في استعلاء أجور
مستغلات الرقب ومساءها عند المتأخرين وصرف ما قبضه من
النقطة في حاجات نفسه ومع اهل الوقت واستغنيهم من سهامهم
المسماة لهم وان فعل شيئاً مما ذكر فقد استحق العزل

(202 202)

يعمل النازح المزدن المالى وهو ما يدعى مسرا حولا كاملا
لا أقل

وإذا لم يأتوا كان قد وُبلّ ركلاسته في أورد الرعب أو
أوصى لاحد من الوكلاء والوصاية وإدار المال ، وعامله اليه
يعاد الى ما كان عام من الطرائق من مرمولا له من الواجب

(200 226)

إذا أمان، لا تظن داء أركفه أذنان عن ممانه، أو والوف
أو عن ممانه فلا تصح حمله وبطله .

(تاریخ مذکورہ فی سید، ۲۱۹ء تا ۲۱۸ء) (مادہ ۲۵۴)
مذکورہ فی سید، ۲۱۷ء تا ۲۱۶ء (مادہ ۲۵۵)
مذکورہ فی سید، ۱۹۹ء تا ۱۹۸ء (مادہ ۲۵۶)

وان كان أميباً وطراً عليه العمى وهو قادر على إدارة أمور الوقف فلا يعمل بالعمى

(مادة ٢٥٦)

إذا أحر الوافق أو المولى مستغلاً من ممتلكات الوقف بأجرة أقل من أحر المثل بمالائتاس الناس فيه أو أحرها من كثير من مخاف على الوقف فلا يفسخ الا حاره وفسخ القاضي المقد ولسم الوقف لمن يوثق به ان لم يكن مأهولاً فان كان مأهولاً وكان ما فعله على سبيل السهو والنهله فسخ القاضي العقد وحرره في الولانه وإذا تبين أن المذنب أحر مخاف منه على رقبته الرهب ففسخ القاضي الا حاره ومخرجه من يده

(مادة ٢٥٧)

محمود للواقف أن يعمل الامام والمودن والمدرس الدين عنهم وبنو غيرهم اذا تهاووا في دائرة وطنهم أو كان عنهم أصاح منهم

واحد من أئمة العمل أحياناً من أرباب المال مائراً وأصحاب الوظائف الا يحضه أرباب المال واذا عرفت للامام أو المزدن مدرسه من دائرة عمله أنه أحره الواقف ان يعمل بها وبعدها حوار عمله اذا مضى شهر واحد

١- المادة (٢٥٦) المذكورة في المادة ٢٢ من مدح المائدة ١٠٤١ من القانون (مادة ٢٥٧) المذكورة في المادة ١١١ و١٠٩٧ من رد المحتار

الفصل الثاني عشر

(في غيبة أرباب الوظائف وفي أيام البطالة)

(ملء ٢٥٨)

إذا غاب صاحب الوليمة متما في المصر مشتغلا بعلم شرعي أو
خرج من المصر لنذر سفر وأقام دون ١٥ يوما بلا عذر أو أقام ١٥
يوما فأكثر لعذر شرعي كطاب المأش وأخوه ولم يزد على ثلاثة أشهر
فهذه العيبة مغفورة ولا تشتر الوطاعة بها ولا يبرل صاحبها ولا
يتوحد حجره ووطأته باقية على حالها

وأما المعلوم المقرر فلا يثبت له أن كان الوقف مطلقا غير مقيد بشرط
يسحق، الثابت بمدرجوه معلومه المقرر له في المدة الى عامها وان
كان الوقف مقيدا بشرط كان شرط الواقف ما امامه في المدرس كل
يوم أو شرط أن من علم المدرس يفتاح معلومه وحسب الحاج شرطه
فلا يثبت من علم دائما في الايام الى عامها عن المدرس

(مادة ٢٥٩)

إذا عاب صاحب الوظيفة وخرج عن المصر مدة سفر ورجع أو
صاهر لأداء فرض الحج أو عمله الرحم وحصر ولم ترد عنه على بلاده
أشهر فلا يعزل عن وظيفته إلا إذا ولا يستقر لمدة وأما معلومه المقرر
له فاسقط في مدة غيابته إذا لم يثبت تأنيده

(۲۵۸۸۰) د کورنۍ د ۳۵۰۰۰ و ۵۶۰۰۰ مالوماتو د

(ماده ۲۵۹) مذکور در ماده ۵۶۴ و در الماده

واذا غاب عن الوظيفة وكان في المصر غير مشغول بعلم شرعى أو
خرج من المصر وأقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو لمذر شرعى ولم
ينصب عنه مدة غيابة نائباً سقط استحقاقه المأوى ويعزل ويشتر
وطيعته فإن نصب نائباً عنه فلا تشتر وطيعته وليس لغيره أخذها
(مادة ٢٦٠)

إذا قضى الامام معلوم السنة تمامها وعاب قبل مصيها لا يسترد
منه صلة باقى السنة التى لم يؤم فيها وتحمل له ان كان فقيراً
وكذلك الحكم فى طلبه العلم الذين يمتطون فى كل سنة شيئاً
مقدراً من العلم وقت الحصاد فإذا أخذ واحد منهم قسطه وتحول
عن المدرسة لا يسترد منه
وكذلك مدرس المدرسة اذا قضى مرتب السنة بتمامها وعاب
قبل مصيها لا يسترد منه ما أخذه ان كان الوقف مطلقاً
فان كان متيداً بأن قدر الواقف له كل يوم قدراً معلوماً فلا
يحمل له أجر الامام التى لم يدرس فيها
(مادة ٢٦١)

صاحب الوظيفة يستحق المرتب المقرر له عند قيام المانع من
العمل ولم يكن مقصيره سواء كان ناظرأ أو مدرساً أو غيرهما

(مادة ٢٦٠) مذكورة فى صحفه ٩٦٣ من رد المحتار
(مادة ٢٦١) مذكورة فى صحفه ٥٧٤ من رد المحتار

(مادة ٢٦٢)

لو أصاب القيم خرس أو مهي أو جنون أو طلج أو نحوه من الآفات فان أمكنه الكلام والامر والسمي والاحذ والاعطاء فله أخذ آخره والا فلا فل العارسومي ومعتناه ان المدرس أو محوه اذا أساءه عذر من مرض أو حرج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لانه أدار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم والا فلا وبما اهر افقه

(ماده ٢٦٣)

اذا مات المؤذن والامام ولم يسوقيا وطنتهما ومصرهما فلا يسهل منهما بل اعطى لكل منهما نفد ما تيسر ويصير مراعاة لان له شبه الاخره وشبه الصلة عند المتأخرين ويسهل منهما عند المتقدمين لا هم معوا أحد الاخره على الذمات وأقبي المتأخرون بخوارده على لتعظيم والادار والامامه وأما ردى العاص فان لس ذمها بالاخره أصلا اد لا ، قل بأحد الاخره على المعصاء

(ماده ٢٦٤)

المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف، اذا مات في اثناء السه ، يعطى نفد ما تيسر ويحط الى وأما الوصف الى الارلا والدر ، فله يعة ، منهم وصف ظهورا ، لما في مات منهم ، ما هو رها ولم يند صلاحها

(ماده ٢٦١) مذكورة في ص ٥٦٤ من رد المحتار (ماده ٢٦٣) مذكورة في ص ٥٦٤ من رد المحتار (ماده ٢٦٤) مذكورة في ص ٥٦٣ من رد المحتار والاولى هما دليلا لما هنا

(انقضاء على مشكلات الاوقاف) ١٢٥

صار ما يستحقه لورثته والا استقط ولو كان الوقف يؤجر أفضا لافتمام
كل قسط بمنزلة بللوع العله من واحد ومنه استحق
(ماده ٢٦٥)

اذا كان للمت نفى من الصر والمحب وورد ذلك عن السير
المناصيه في حياته وفي السنه التي مات فيها فانه يستحق نصيبه منه وان
كان مرة من الداعيان صار نصيبه في حكم المملول
يوم أسروا أن يكسروا مساكين مستخدم فكسوا ورفضوا
أساميههم وأحرقوا الدراهم على عديم فاب واحد من المساكين مال
يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه
وهو دلم حكم الامانات الواد له لاهل مكة المشرقه والمدينة
المؤده على وجه العله والمهرم عوب المرسل الاله يدهم ذلك لولده
(ماده ٢٦٦)

اذا سرت اواقف المملوم لاحد من أمهات الوظائف مدرسه
كان أو ناطرا أو غيرهما فانه يستحقه ان معه مانع من المحذور ولا
يكن يتصرفه

(ماده ٢٦٧)

اذا نزع المدرس نفسه لمدرسه فان حضر المدرسه المهيئه
لمدرسه أو يدرس لعدم وجوده فانه يستحق من العلوم

(ماده ٢٦٥) مذكورة في صحفه ٥٦٣ من رد المحتار وصار اصلها يما
بالسجه الاصل (ماده ٢٦٦) مكرره مع ماده ٢٦١ (ماده ٢٦٧) مذكورة
في صحفه ٥٢٥ من رد المحتار ومجمعة ٥٧٤ من الاراء ارويها بحريم دار الملا

وهكذا لو وقف على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غيرها لتعذر التدريس فيها فتعترف له العلوقة لا للقراءة وإذا أنكر البائل ملازمة المدرس بالقول للمدرس يسيبه وكذا للورثة التأمين مقامه وكذا كل ذي وظيفة
(مادة ٢٦٨)

المدرس كالفاضي يمحقق مرتب وظيفته في أيام البطالة المتعارفة كأنام الجمعه والعيدين ورمضان وغيرها من الايام المعدة للاستراحة عادة وعمرها وكذا لو لم يحضر المدرس في يوم غير معاد لتحرير الدرس الا اذا نص الوافق على تقييد الدفع الى المدرس اليوم الذي يدرس فيه بأن قدر لكل يوم بدرس فيه مبلما وأما اذا دل بعلى المدرس في كل يوم كذا فينبغي أن يعطى في أيام البطالة المستعمه
(مادة ٢٦٩)

لواقف عزل المدرس والامام والمؤذن الدين ولاهم لو عبرهم أصلح أو تهاوتوا في وظائفهم وفي لسان الحكم اذا عرس للامام أو المؤذن عذر منعه من المشايخ ستة أشهر للمولى أن يعزله ويولي غيره ويقدم ما يدل على حواز عزله اذا مضى شهر وفي المؤيديه التصريح بالحوار لو غيره أميلج
(مادة ٢٦٨) مذكورة في صفحة ٥٢٥ من البر السار ورد المدار
(مادة ١٦٩) هذه المادة قد اصلحها بأصل النسخة تكرره مع مادة ٢٥٢

الفصل الثالث عشر

(في اعمال الرأى للواقف)

(مادة ٢٧٠)

من أعمال الخير بناء الخانات لأبناء السبيل والدور عمدة لمرول
الحاج والرباطات والدور للنعمور للفرقة والمرابطين وحفر الآبار
وبناء المدارس لتعليم الطلبة وسكنى المهاجرين واتخاذ السقايات سبيلاً
لمستقى العطاش وبناء الخياض لترب الدواب وعمل القناطر والجسور
واتخاذ الطرق لتطرق المارة فيها وبحو ذلك من سبيل الخيرات
ووقف مسجلات لمصالحها وعمارتها وممرتها التي تخصها اليها
ومن أهل المرات بناء المارستانات والسمحات لتعالج فيها
المرضى ودواالاهات ووقف مسجلات عليها ليمق منها على ما تحتاج
إليه المرضى من الادوية وأحر الاطباء مع جعل آجره للعقراء

(مادة ٢٧٠) تؤخذ من صحيفة ٥٤٧ وما بعدها من الدر المختار وورد المختار والهدية
من الباب الثاني عشر في الرباطات والاسفاف من باب بناء المساجد والرباطات

الباب الرابع

(في اجارة الوقف)

(مادة ٢٧١)

للمار ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا انه
كان منوليا من قبل الواقف أو مأدوما من له ولاية الاجاره من
مطر أو غيره

(مادة ٢٧٢)

ولا يله من اجاره المار لا الموقوف عليه الا اذا أذن له
المطر بقدرها

(مادة ٢٧٣)

واعي مدد المار في اجاره ودمه من عين الواقف مدة
الاجاره اسع شرطه وليس للموكل - بالاسم

(مادة ٢٧٤)

اذا كان المار في اجاره المار المدة الى غيرها الواقف
وكما اجازتها اكثر من ذلك المدة أسع للرد وأمله يوم المار الى
الامر الى الدامي لزمها المدة الى تراها أصاح لارو

(مادة ٢٧١) مذكورة في ٥٥٥ من الارشاد في رد المار

١٧٩ من فتح المامد (مادة ١٧٢) مذكورة في ١٧٩ من فتح المامد

(مادة ٢٧٣) مذكورة في ٥٤٨ من الارشاد في رد المار (مادة ٢٧٤)

مذكورة في ٥٤٨ من رد المار

(مادة ٢٧٥)

فإن عين الواقف المدة واشترط أن لا تؤثر أكثر منها إلا إذا كان أنفع الوقف وأهله فلا يتم أن يؤثرها المدة التي يراها حسيماً للوقف وأهله بدون إذن القاضي

(مادة ٢٧٦)

إذا أهمل الواقف تمييز مدة الإيجاره في الوقفية تؤثر الدار والحائوت ستة والأرض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في إحارة الدار والحائوت أو النقص في إجاره الأرض

(مادة ٢٧٧)

لا يجوز تغير اضطرار إحارة دار الوقف أو أرضه إجارة طويلة ولو بموعد مترادفه

فإن اضطر الى ذلك لحاجة صمارة الوقف بأن تحرب ولم يكن له ربيع صدر به حار لهذه الصرورة إحارتهما فإذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تعبر به

(مادة ٢٧٨)

لا يصح إجارة الوقف بأقل من آخر المثل إلا ضمن بسير لا يتجاوز الخمس ولو كان المؤجر هو المسحوق الذي له ولا به الصرف في الوقف

(مادة ٢٧٥) مذكورة في ص ٥٤٩ من رد المحتار

(مادة ٢٧٦) مذكورة في ص ٥٤٩ من رد المحتار ورد المحتار

(مادة ٢٧٧) مذكورة في ص ٥٤٩ وهـ منه من البراءة ورد المحتار

(مادة ٢٧٨) مذكورة في ص ٥٥٠ وهـ منه من رد المحتار ورد المحتار

(مادة ٢٩٧)

اذا أحر المتولى الرقب بفن فاحص يتجاوز الخمس تقصا في
أحر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما
نقص منه في المادة الماضية من حين العقد

(مادة ٢٨٠)

اذا أحر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر
المثل قل انتهائها مما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر
المسمى ولا يمسح العقد

(مادة ٢٨١)

اذا راد أحر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لالتصمت
في أثناء مدة الاجارة زيادة فاحصة يمرض على المستأجر فان رغبها
فهو أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان فالاحرة الثانية وتلزمه من حين
قبولها الى تمام مدة الاحاره ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية
(مادة ٢٨٢)

اذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة العارضة في أثناء مدة
الاحاره يفسح العقد ويؤخر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مدفوعة
وراعه ان كانت كذلك يترص الى أن يستحصل الررع وتضاف
عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الررع وفسح العقد

(مادة ٢٧٩) مذكورة في صحيحه ٥٥٤ من التراخيص ورد المحار

(مادة ٢٨٠) مذكورة في رر الاصار وثمرة الار المحار صحيفة ٥٥٩

(مادة ٢٨١) مذكورة في صحته ٥٥١ وما ١٥٥٥ من التراخيص ورد المحار

(مادة ٢٨٢) مذكورة في صحيحه ٢٥٥ من رد المحار

(مادة ٢٨٣)

إذا انتقضت مدة الاجارة تؤثر بأحر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غدير المستأجر الاول مالم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غرس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أحر المثل

(مادة ٢٨٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء بناء من ماله أو شجر غرسه ماله في أرض الوقف بلا اذن الباطر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان كان هدمه أو قلمه لا يصير أرض الوقف فان اضر بها فاس له هدمه ولا قلمه ويحصر على الترمص الى ان يسقط الساء والشجر ويتغاضى فيأخذ انتقاضه ولا يكون دأؤه أو غرسه ماساً من صحة اجارة الارض لغيره

وللباطر أن يملكه ان أراد الوقف ولو حراً على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل القيمتين مقلوماً أو قائماً

(مادة ٢٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه باذن الباطر وانتقضت مدة الاجارة فلا يؤثر لغيره ان رضى بأحر المثل وان أنى ان يدفع أحر المثل وكان هدم الساء أو

(مادة ٢٣١) - مذكورة في صحيحه ٥٥٢ من رد المحتار

(٢٨٤) - مذكورة في صحة ٥٩٣ من رد المحتار

(٢٨٥) - مذكورة في صحته ٥٤١ وما بعدها من الدر المختار ورد المحتار

تقلع الشجر مضراً بالأرض يغير الناظر بين ان يملكه جبراً على
المستأجر بقيمته مستحق الفلح وبين ان يتركه الى ان يتخلص من
الأرض فيأخذ المسأجر اقتضاه

(مادة ٢٨٦)

واذا أجر المتولى البناء بأدب ماله مع عرصه الوقف جاز
وينظر مقدار ما يستأجر به كل منهما لما أصاب البناء يعطى لصاحبه
وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف

(مادة ٢٨٧)

إذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فأذن الناظر المسأجر
بعمارتها من ماله للوقف فعمرها له الرجوع على الناظر بما اتفق
على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع ان كان
يرجع معطى مفعه العمارة للوقف واما اذا كان يرجع معطى مفعمتها
الى المسأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع

(مادة ٢٨٨)

إذا كان قد بنى ما بهاء في ارض الوقف فباعض الوقف وكان لوهم
البناء لا يبقى لغير الانقاض فيه ففى هذه الصورة تؤخذ الدناء للوقف
ولا يكون للمسأجر حق الرجوع بما اعمه على العمارة ولا باعنائ المئوز

(مادة ٢٨٦) مذكورة في صفحة ١٣٨ من احواله المحررة

(٢٨٧) مذكورة في صفحة ٣٣٣ من الهدى وكررة مع ماده ٢٤٥

(٢٨٨) يؤخذ من صفحة ٥٨٧ من رد المحتار ووجه ١٣٤ من الميزان

(مادة ٢٨٩)

اذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناه على غير الصفة التي كان عليها فان كان ماغيره اليه أنفع لجهة الوقف ينق ماباه على حالته لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقته فتؤخذ منه أجرة المثل تمامها ولا يحتتم له شيء منها في مقابلة ما أنفقته على العبارة وان لم يكن أنفع للوقف واكثر ديماً يؤمر بهدمه وإعادة العين الى ما كانت عليه ويعرره الحاكم لعزيراً زاجراً له

(مادة ٢٩٠)

اصلاح ثر الماء والبالوعة والمخرج على الوقف لاعلى المستأجر ولا يحجر المسأجر عايه وان كان قد املأ منه فلا يجبر المالك أو الواقف عليه وللمستأجر مسحها ان امتنع المالك أو الواقف ويراعى في ذلك شرط الاحارة

(مادة ٢٩١)

لا تنفسح الاحارة بموت الباطر ولا بعمره وينفسح بموت المستأجر

(مادة ٢٨٩) مذكورة في صفحة ٥٨٧ من رد المحتار

(مادة ٢٩٠) مذكورة في صفحة ١٢٩ من احارة الخبر ، ص ٢٠

(مادة ٢٩١) مذكورة في صفحة ١٢٧ من تفصيح الشامدية

الباب الخامس

« وفيه فصول »

الفصل الاول

(في المزارعة في ارض الوقف)

(ماده ٢٩٢)

تصح المزارعة في أرض الوقف بحصة من المحصول الخارج من الزراعة بشرط بيان مدة المزارعة ومقدار الحصة ومراعاة سائر شروط المزارعة

(ماده ٢٩٣)

للمأطر أن ينصرف في أرض الوقف بما فيه الحقل والمصلحة لحساب الوقف إما بأجارتها مأجر المثل أو دفعها مزارعة بالحصة

(ماده ٢٩٤)

محمود للمولى ان يدفع الارض مزارعة ليردعها المزارع ، مدرد على ان ما حرج منها يكون نصه لوقف ولعدمه للمزارع وكذلك ان دفع المولى المدر والارض مزارعة فالنصف جار ان كان فيها عمامة ، بتفان ثنتلها والا لا يجوز

(ماده ٢٩٢) مذكورة في الاساطف ص ٥٨ (ماده ٢٩٣) مذكورة في ص ٥٨
٣٣٠ من الدواى الحامه (ماده ٢٩٤) مذكورة في الاساطف ص ٥٨

(مادة ٢٩٥)

المتولى أن يدفع سعر الوقف معامله بالنصف ولو زرعها القيم
بيذر أهل الوقف جار
وإذا دفعها مزارعة الخارج أو العشر من حصة أهل الوقف
ولا يسقط العشر بالوقف

(مادة ٢٩٦)

أرض الوقف إذا كانت عشورية ودفعها القيم مزارعه مصر جميع
الخارج من نصيب الدافع عند الامام الومام وعددهما يجب في الخارج
لا في نصيب الدافع

(مادة ٢٩٧)

إذا كانت الارض والدر من المتولى ولم يعمل المزارع في الارض
شيئاً بعد مازرعها من سقى الارض وتسيب أى اصلاح الانحار
وتقدمها فانه لا تستحق شيئاً
فان كان الدر من عدة لا من الواقف فانه يستحق الحصة
المقررة

فان قصر المزارع في عمل الارض المعتاد من السقى وعمره حتى
هلك الزرع فعليه العمان

(مادة ٢٩٥) مذكورة في صفحة ٥٨ من الاسناد (مادة ٢٩٦) مذكورة
في صفحة ٣٣٧ من الهدية (مادة ٢٩٧) مذكورة في اسور في ١٨٧٤
من مزارعها جميع المادة مرة ٢

(مادة ٢٩٨)

يصح المزارعة بالمدة الطويلة مع المتداومة على دفع الحصة
المقررة

(مادة ٢٩٩)

لا يجوز للمتولى اجارة الارض بلا رضا المزارع

(مادة ٣٠٠)

يسقط حق المزارع ترك الارض اختيارا في الارض الى هي
بالخصصة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى
فيها الارث

(مادة ٣٠١)

لمسأحر أرض الوقف لمرعاة حق الشرب والطريق وان لم يشترطها
في عقد الاجاره

(مادة ٣٠٢)

اذا انقضت مدة المزارعة قبل ادراك الزرع يترك لخير ادراكه
في يد المزارع وعليه أحره ما به نصيبه من الارض ونعمة الزرع
عليهما حين ادراكه

(مادة ٢٩٨) مذكورة في الصفحة ٣٣٧ من الهدية (مادة ٢٩٩) مذكورة
في الصفحة ٩٨ من احكامه مع الخ - هـ ٢ (مادة ٣٠٠) مذكورة في الصفحة
١١٢ من الخبر (مادة ٣٠١) مذكورة في الصفحة ٢ من احكامه الخبر المثار وورد المثار
- هـ (مادة ٣٠٢) مذكورة في - وورد المثار في الصفحة ٢ من المزارعة - هـ

(مادة ٣٠٣)

اذا مات المزارع فانقضت مدة المزارعة والزرع نقل تبقي
المزارعة على شرطها لو وثقه لحين ادراك الزرع وان أبى الناطر ولا
أجر عليه للأرض

(مادة ٣٠٤)

اذا تعدى الميم وزرع أرض الوقف لمسه أو زرع ما بين
أشجاره وقف لاخر فينسب الاشجار بسبب زرعه يصرف
الزارع وتقيم الوقف الآخر الذي هو الشجر أحد الخيارات ان شاء
أخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه
للمتعدى وصده جميع قيمته قبل يسه واصمن المتعدى ما نقص من
قيمة الأرض أيضا ان نقصت بذلك في البصريين وهذا على طريقة
المتقدمين وعلى رأى المتأخرين يلزم أحر المثل وما قابل صانف
الاشجار راحع الى الوقف فيصرف الى ما يسود الى نموها واصلاحها
لا الى المستحقين

(مادة ٣٠٥)

يجوز للقيم أن يدفع أرض الوقف مزارعه اذا لم يكن فيه
عمالة قدر ما لا ينفاس الناس فيه وكذا دفع أشجارها معاملة

(مادة ٣٠٣) مذكورة في صحيحه ٢٤٤ من مزارعة رد المزار (مادة ٣٠٤)
مذكورة في صحفة ١٤٣ من الحدية وهما بحرف صار اصلاحه وصرف على
آخرها اكراره مع مادة ٣١٤ (مادة ٣٠٥) مذكورة في صحيحه ٣٣٧ من
الحدية وصحيحه ٥٨ من الامتاع وصدرها مكرر مع مادة ٢٩٤

مادة ٣٠٦

إذا دمع الأرض مزارعة سنين فهو جائز إذا كان أنعم وأصلح في
حق الفقراء فتحوز المزارعة سنين معلومة من غير تقييد بثلاث سنين
(مادة ٣٠٧)

لا تصح احارة أرض الوقف احارة منحزة وهي مشغولة بزرع
غير من يريد استئجارها أن كان زرع الغير فيها بحق كاحارة ولو
فاسدة ما لم يستحصل أن كان الزرع نير حق تصح الاحارة ويحجر
الرايع على قطع زرعه سواء كان أدرك أم لا ويصح استئجارها
وهي مشغولة بزرع العمر احارة مضافة الى وقت مستقل يحصل
الزرع فيه وتغير الأرض فارغة عنه

(مادة ٣٠٨)

راجع آخر مادة من المسافاة لمسح وبطلان المزارعة والمسافاة

(مادة ٣٠٦) مذكوره في مبحثه ٣٣٣ من الهدية والاولى حاف هدد
المادة أو مادة ٢٩٨ للاستثناء لحداهما من الاخرى (مادة ٣٠٧) مذكوره
في صفحة ١٠٩ من احاره توضح المادهيه و صفحه ٢٤ من احاره الجور ورد
المختار حره • (مادة ٣٠٨) الاولى حددا

الفصل الثاني

في المسافة

(مادة ٣٠٩)

المسافة هي دمع الشجرة والكرم الى من يصلحه مجرى من
الثمرة وتصح في الكروم والتحرو والرباط واصل البادحمان والحل
لوفيه ثمرة غير مدركه وان مدركة لاتصح

(مادة ٣١٠)

تصح المسافة بشروطها على أشجار الوقف ونحيلة وكرومه
محصنة معلومة للساقى

(مادة ٣١١)

لايصح الايحار بدون المسافة ادا كانت الاشجار في وسط الارض

(مادة ٣١٢)

يصح غرس الاشجار مباحة في ارض الوقف السليحة
أو المفروسة بشرط بيان المدة ومقدار نصيب الوقف ونصيب
الساقى

(مادة ٣٠٩) مذكورة في السور والبر وأول كتاب المسافة (مادة ٣١٠)
تؤخذ من الاساب صحيحه ٥٨ ومن مراعاة الفم الحمار ورد المحار صحيحه ٢٥١
(ماد ٣١١) مكررة مع مادة ٣١٤ (ماد ٣١٢) مذكورة في صحيفة ١٩٩
من الحرة وصحبه ١٩٦ من مسافة صح الحامدية

(مادة ٣١٣)

لا تصبح اجارة أرض الوقف المنفوسة بالأشجار ولا المزارعة
 إلا بدفع الاشجار مسافة للمزارع فان سبق عقد المسافة على عقد
 الاجارة أو المزارعة صحت المسافة والمزارعة وان سبق عقد
 المزارعة على المسافة صحت العقد

(مادة ٣١٤)

لا تصبح اجارة الارض المشغولة بالأشجار في وسطها فان كانت
 الأشجار على المسنة صحت الاجارة وكذلك لو دفع أرضه مزارعة
 وفيها أشجار ولم يدفع الأشجار مسافة فلا يصح فان كانت الأشجار
 في نواحيها على المساء أو الجداول حارت المزارعة والمسافة
 فان كان في وسطها شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل البالة التي
 مضى عليها حول أو حولان حارت الاجارة والمزارعة وان في
 وسطها شجرة عظيمة فلا يجوز

(مادة ٣١٥)

إذا تقدمت المسافة على الاجارة أو المزارعة صحها وان تأخرت
 المسافة عنها فلا صحان

(مادة ٣١٣) مذكورة في ص ٦٦ وما بعدها من اشارة الفرائد ورد المحار
 وص ٩٤ من احاره مع الحامدية (مادة ٣١٤) مذكورة في ص ٩٣ من احاره
 مع الحامدية وص ٩٤ من احارها وص ٩٤ من احاره رد المحار (مادة ٣١٥)
 مذكورة في ص ٩٤ من احارة مع الحامدية وص ٩٤ من احاره رد المحار

(مادة ٣١٦)

لا يجوز للمساق أن يساقى غيره على أرض الوقف إلا باذن أو تفويض له بذلك من الباطر
فإن ساقى غيره بلاذن ولا تفويض بالخارج أو وقف ولعامل أجره
مثله على العامل الأول ولا أجر للآخر

(مادة ٣١٧)

إذا انقضت مدة المساقاة والثمر نبي فالخيار للعامل أن يشاء عمل
على ما كان وإن شاء ترك فإن عمل إلى أن يدرك الثمر فلا أجر له
ولا تجب عليه حصه الأرض

(مادة ٣١٨)

إذا مات المساق وبطلت المساقاة والتربى* بعموم ورنه مقامه
في العمل عليه إن شاء حتى يدرك الثمر وإن كره الباطر
فإن أرادوا القلع بحير الباطر بين أن يعسم البسر على السرط
وبين أن يعطيهم قيمه نصيبهم من البسروس أن يسعى على البسر
حتى يدرك فيرجع بذلك في حصتهم من الثمر

(مادة ٣١٦) مذكورة في صحفه ١٩٤ من مساهمة فتح الحامد،

(مادة ٣١٧) مذكورة في صحفه ١٩١ من مساهمة فتح الحامد، وصحفه

٢٥٣ من مساهمة البر المختار ورد للحار (مادة ٣١٨) مذكورة في صحفه

٢٥٢ وما بعدها من مساهمة البر المختار ورد المختار

(مادة ٣١٩)

المتمولى اذا باع الاشجار ثم أجر الارض للمشتري فان باعها
بعروقها دون الارض صحت الاجارة ان لم تكن طويلة وان باع
الاشجار من وجه الارض وبقيت جذورها فلا تصح الاجارة
وان كان قد دفع الاشجار مسافة سنة أو سنيين معلومة ثم أحر
الارض بأحر المثل جارت الاجارة

(مادة ٣٢٠)

اذا دفع أرض الوقف مزارعة وشجره مسافة ولا تقع فيه للوقف
فلا يجوز على الوقف ويكون غاصباً للارض فان سلمت الارض من
التقصان فلا ضمان عليه وان وقعت فالتقصان عليه واحب ان شاء
رجع على الدافع وان شاء رجع على الآخذ وما يؤخذ لا يصرف على
المستحقين وأما الثمار فهي للمستحقين ولا شيء للمدفع عالى من الثمار
بل له أجر مثله على الدافع من حالة حاصبه ولا يرجع به على الآخذ

(مادة ٣٢١)

تصح المسافة اذا لم يكن فيها محاماه قدر مالا يتفانى الناس فيه

(مادة ٣٢٢)

المسافة لا تجوز اذا لم تميز الاشجار التي وقعت عليها المسافة

(مادة ٣١٩) مذكورة في ص ٣٣٧ من الهدية (مادة ٣٢٠) مذكورة في
ص ٣٣٧ من الهدية (مادة ٣٢١) مذكورة في ص ٣٣٧ من الهدية وفي
مكررة مع مادة ٣٠ (مادة ٣٢٢) مذكورة في ص ٩٠ من ا. ا. د. شرح الحاشية

(مادة ٣٢٣)

أرض مشتملة على أشجار ونخل أحرها المتولى وتصادق مع المستأجر ان الأشجار هيها قديم وحديد فالقديم جميعه لوقوف وربيع المستعد للوقوف وثلاثة أرواع الأشجار المستعدة للمستأجر ولم تميز القديمة من المستعدة ولا عرفها أحد من المتعاقدين وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقصت مدة الايجار والمسافة فأحر الباطر الارض المذكورة مدته ثمانية الاول وساقى على جميع أشجار الميعط فهذا التصديق غير صحيح وكذا الاجارة والمسافة لعدم معرفة وتمييز الأشجار

(مادة ٣٢٤)

اذا مات التقيم فلا تطل المسافة ولا المزارعة وان مات المزارع أو المساقى بطلت

الفصل الثالث

(في التيمارى والمثلث وغير ذلك)

(مادة ٣٢٥)

من له مشد مسكة فى أرض سليحة تيمارة ويؤدى ما عليها كل سنة لحمة التيمار فلا يصح رعاها من يده ودفعها للمزارع آخر

(مادة ٣٢٣) المذكورة في ص ٩٤ من احكام شيخ الاسلام يوم اصدارها (مادة ٣٢٤) المذكورة في ص ٣٣٧ من الهدى (مادة ٣٢٥) - كبره في ص ٣١٣ من مسائل شى في قضاء شيخ الاسلام يوم ١٦٧٠ ن - اربعة الحيرية

(مادة ٣٢٦)

شريكان في تيار قرية على قسم من الربيع بموجب دفتر السلطان في
زرع أحدهما قطعة منها لعمه يبدره وعماله فلتشريكه أخذ ما يخصه
من قسمة الثقل بالوجه الشرعى

(مادة ٣٢٧)

الزراع الذين يزرعون في مزرعة جارية في وقف معلوم عاينها
قسم متعارف من الربيع يوحد في كل سنة لحقه الوقف جماعة منهم
زرعوها وامنعوا عن دفع القسم وأحد القسم أنفع لحقه الوقف من
أجرة المثل فيلزم دفع ما عاينها من القسم من درعها لحقه الوقف

(مادة ٣٢٨)

حصه معلومه من مزرعة جارية ملك الحصه في وقف أهل وعابها
قسم معلوم يوحد من دراعها لحقه الوقف وعندها عشر لذياري فليأخذ
له ان بأحد القسم الذى يخص حصه الوقف بلا اذن الحاكم
لن اسامح حتى الفرار المعرعه بمسد المسكن في أرض ساحة
جارية في تيار زيد أن نفع عه لغيره بلا اذن التجارى

(مادة ٣٢٦) المذكورة في مسائل في امضاء من مع الخاوية صحفية
٣١٤ وما بعدها (مادة ٣٢٧) المذكورة في مسائل في امضاء من مع الخاوية
صحفية ٣١٣ (مادة ٣٢٨) المذكورة في مسائل في امضاء من مع
الخواوية صحفية ٣١٣

(مادة ٣٢٩)

قرية تيمارية لها زرايع يزرعون بعضها ويؤدون القسم الى تيمارها
في كل سنة وفيها صرح قديم . معال فابن لاجد أن يزرعه حرانلا
اذن النجاري

(مادة ٣٣٠)

مشد المسكة هو استحقاق الحرارة في أرض المر

الفصل الرابع

(في الحكر)

(مادة ٣٣١)

الاحسكار هو عقد احارة يقصد به اسداء الارض الموقوفة
مقرره لادماء والنملى أو للفراس أو لأحد

(مادة ٣٣٢)

اداحرت دار الوقف وتمطل الا . مع ما انما كابه ولم يكن للوقف
ردع تعمه به ولم يوجد أحد يرغب في استئجارها منه مستقلة بأجره
مصلحة نصرف في أمهه ما ولم يمكن استئجارها بأجر تحكرها بأجر المثل

(مادة ٣٢٩) مذكورة في مجالس القضاة من تاريخ الادوية سنة ٣١٠
(مادة ٣٣٠) مذكورة في سنة ١٩٩ من تاريخ المسكة من تاريخ الادوية
(مادة ٣٣١) مذكورة في سنة ٢٧٤ من تاريخ رد المأجور (مادة ٣٣٢)
(١٠)

وكذلك الارض الموقوفة اذا صنعت عن الفلا وتعمل انفع
الموقوف عليهم بالسكنية ولم يوجد من يرغب في استئجارها لاساتمتها
أو من يأخذها مزارعة حارث كبرها

(مادة ٣٣٣)

النساء الذي يبيعه المحتكر والفراس الذي ينسبه فاذن الناضى أو
الناظر في ساحه الارض المحسكه يكون ملتبسا له ويصح بيعه
للشريك وغيره وهنه ووقفه ويورث عنه

(مادة ٣٣٤)

ينبت له محكر حق الفرار بناء الارض والمدار ولهم بأجرة
مثل الارض مادام أن يبائه دائما

(مادة ٣٣٥)

الملك المكتوب المحكر يرض سائه ولا يقام عراسه مادام يدفع أجرة
المنزل المقرره على ساحه الارض المحسكه

(مادة ٣٣٦)

لا يصح الاحتياز الا اذا كان المحكر بأجرة المنزل لا أقل منها
ولا سقى على حال واحد بل يزيد وينقص في الاحرد والمحكر على
حسب الزمان والمكان

(مادة ٣٣٧) ذكرته في ص ٤٩٦ من البر المحار ورد في الوصف وفي
التركه ص ٤٩٦ (ماده ٣٣٨) ذكرته في ص ٤٩٦ من احواله مع
الماده (ماده ١٢٢) ذكرته في ص ٤٩٦ و ١٢١ من الاول الدور ١٠ ر
(ماده ٣٣٩) ذكرته في ص ٤٩٦ و ١٢١ من البر المحار ورد في

(مادة ٣٣٧)

إذا زادت أجرة المثل ريادة فاحشة فإن كانت الزيادة بسبب المماراة
والبناء الذي أقامه المحتكر فيها فلا تترمه الزيادة وإن كانت زياده أجرة
الأرض من نفسها لكثرة رغبات الناس في الصقع تترمه الزيادة انما
لأجر المثل الكاثر به فإن أنى استبحارها بأجر المثل يطرأ كان
الأرض، لو رفعت منها المماراة لاستأجر بأكثر من الأجرة المفردة
تترن في يد صاحب المماراة ذلك الأجر لعدم القدرة على الجايبين وإن
كانت تستأجر بأكثر منها ورضى بالزيادة فهو أولى دعماً للصريع
وإن لم يرض بالزيادة بمجر دعماً للصريع من الوقت على دفع ، أنه إن لم
يصر دفعه بالأرض فإن أصر دفعه بالأرض فليس له دفعه

وإن كانت المماراة نافعة للوقف فلما طرأ كان للوقف ربع أن
يدفع ثمنه ويملكه للوقف بأقل القيمتين مبروماً أو غير مبروع إن
رضى المستأجر بذلك

فإن أنى المتولى أن يملك الساء بأقل القيمتين فلا أجر عليه
ويترتب صاحب الساء إلى أن يهدم ساؤه ويستخلص أتمامه
وللتنولى أن تخرج الأرض والساء فإذا صاحبه ونقسم الأجرة
على البناء والعروة فما أصاب الساء يعطى للمالك وما أصاب العروة
للوقوف

(مادة ٣٣٧) مذكورة في رجا، ٥٤١ وما بعدها من البراهمار ورد المخارم
صحية ١٣٧ وما بعدها من إمارات الخيرية

(مادة ٣٣٨)

إذا خرب البناء الذي بناه المحتكر في أرض الوقف وزال عنها
بالكلية بحيث لم يبق له أثر ومضت مدة الاحتكارات الأرض التي
كانت مشعولة بالساء للوقف
وكذلك إذا نشعت أشجار الأرض المحتكرة وذهب كدورها
تعاد للوقف وإن أراد عتكرها أن تستمر تحت يده بالمحكر السابق
١ فلا يجاب الى ذلك

(مادة ٣٣٩)

إذا زادت أجرة مثل الأرض بسبب ساء المحتكر أو عرسه فلا
تقرمه الريادة
من رادت أجرة مثلها ريادة فاحشة في نفسها لرمه وإن كانت
الريادة صادرة من تمتعت فلا نقل ومع المتعنت من الريادة التي
يقرتب عليها الصرر عملا بالأمر السلطاني المنقطع

(مادة ٣٤٠)

القول الممتكر أن ما يدهه أجرة المثل وعلى المادرات
الريادة بالرهان

(مادة ٣٢٨) وقد صدرت من سنة ١٣١٠ م. مع الخاء مدي
والا الى راجع (٣٣٩) المذكورة في سنة ١٣٤١ م. ورد الخاء وصدها
١١٨ م. الخاء مع الخاء (٣٤٠) المذكورة في سنة ١٣٢٩ م.
الخاء مع الخاء مدي سنة ١٣٥٠ م. من الخاء الصري

(مادة ٣٤١)

إذا مات المحتكر قبل أن يسي أو نفوس في الارض المحتكرة
انصهت الاحارة وليس لورثته النساء أو العرس الا باذن من الناظر
(ماده ٣٤٢)

لا شفعة في الكردار وهو النساء الذي هو بحق القرار
(مادة ٣٤٣)

بيع الكردار اذا كان معلوما يحور ولا شفعة فيه
(مادة ٣٤٤)

كراب الارض أي ورثتها وحرثها وشقها وتبنيها للزراعة غير مقومة
بمال فلا تباع ولا تورب وثبت لصاحبها حق القرار مع القسمة
(مادة ٣٤٥)

حرث الارض ورثتها والقاء السرقيين فيها واستهلاكها احتلاطه
الزراعات لاس مالا تقوم فلا رجوع للمساخره على التميم ولا يثبت له
حق القرار مسد مسكه ولا يكون لصاحبه الرجوع على متولى الوقف
(مادة ٣٤٦)

مسند المسكه هو استحقاق الحرثه في أرض العر

(ماده ٣٤١) المذكوره في صفحه ١٣١ من احارة بفتح الحاء (ماده ٣٤٢)
مذكورة في صفحه ١٦٦ من شقه فتح الحاء (ماده ٣٤٣) في باب المسكه (ماده ٣٤٤)
(ماده ٣٤٥) المذكورة في محله (ماده ٣٤٦) المذكورة في صفحه ١٩٩ وما
عندها من فتح الحاء (ماده ٣٤٧) المذكورة في باب المسكه (ماده ٣٤٨) المذكورة في
فتح الحاء (ماده ٣٤٩) المذكورة في باب المسكه (ماده ٣٥٠) المذكورة في باب المسكه (ماده ٣٥١)

الفصل الخامس

(في الكدك والسكى)

(مادة ٣٤٧)

الكدك يطلق على ما هو ثابت في الحوائث ومتصل بها اتصال
قرار لا يتقل ولا يحول كالبناء بسببه المسنجر من ماله لنفسه بأذن
المتولى ويطلق على ما يصنع فيها من آلات الصناعة والمطارة ونحوها
مما هو شاغل للحاوت لاعلى وجه القرار والاول يسمى سكى في
الحوائث وكردار في الارص الزراعية

(مادة ٣٤٨)

الكدك المسمى أو المارك تركيا على وجه القرار والكردار
البناء والغراس وسمه الساس هي أعيان مقومه تبيع ولا شفعة
فيها وتوهب وتورث عن أصحابها وبنت لهم حق القرار ولهم
استمناؤها بأجره المثل حاله عن الكدك والكردار والسمه حيث
لاصرر على الوقف وإن أفى الساطر

(مادة ٣٤٧) مذكوره في عند المسك من تقبح المادة ١٩٩
وهنا منها وما حرى صار اصلاحه
(مادة ٣٤٨) مذكوره كسابقتها وأصلح ما فيها من الحرف

الفصل السادس

(حق المعنة)

(مادة ٣٤٩)

حق الاسماع هو استقاء عين من أديان الوقف لمدة معينة
بمقدن آخره معجلة أو مؤجلة

(مادة ٣٥٠)

المصاريف اللازمة لمؤنة العين المستفعدة وحفظها لمرم صاحب
المنفعة

(مادة ٣٥١)

لو استأجرها مؤجلة وأجرها معجلة فليس لأقيم أن يتألف
المستأجر الثاني تأله على المستأجر الأول

(مادة ٣٥٢)

لمالك المعنة أن يملكها لغيره

فيجوز له أحر دار الوقف للسكنى أن يسكن غيره وإذا رما
أو أصلح منها شيئاً حار له أن يجرها بأكثر ويحجر له أن يعمل
فيها كل ما لا يوجب الضرر والوهن للدار ويكون الريادة له
لا لأوقف

(مادة ٣٤٩) (مادة ٣٥٠) (مادة ٣٥١) المذكورة في محله ١٢٣

من احارة تتبع احاديده (مادة ٣٥٢) مذكورة في ص ٢٣ وما بعدها
من احارة الدر الممار وود المار

(مادة ٣٥٣)

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله استيفائها بعينها، أو مثلهما
أو دونهما وليس له أن يتجاوزها فإذا استأجر الخانوت للحدادة جاز
له أن يعمل مايساويها أو يكون أهون منها ضررا وإن استأجرها
للمطارة فليس له أن يعمل فيها الحدادة

(مادة ٣٥٤)

إذا حدث تأخير المستأجرة عيب ولم يقرر في المذمة ومحلها
بان اهدم حائط لا ينفع به في السكنى فلا خيار في مسح الاحارة
وان أثر العيب في بعض المذمة وأحل لها كسقوط بيت من
ميونه فله استأجر الخمار في مسح الاحارة أو في ابتائها ويرجع عنه
من الاحارة تقدر ما فاته من المذمة على غير ظاهر الرواية وظاهر
الرواية لروم المسكن ان لم يمسح فان أزيل الخمار سقط الخيار

(مادة ٣٥٥)

إذا طاب المذمة فالكاه من الممن المستأجرة مدونة الاخر من
وقت هواتها

وكذلك الحكم اذا لمع الماء عن الارض المستأجرة ولم يمكن
زرعها مدة الاحارة فان حازه من الماء ما يزرع زرعها فله استأجر
الخمار في مسح الاحارة أو ارضها والدفع بحساب ما روى فيها

(المادة ٣٥٣) مذكوره في مسنده ٢٣٠ وسنده ٣٠ من اماره للبر امار ورد
المار (١٠٥) مذكوره في مسنده ٦٥ من اماره للبر امار ورد المار
(٣٥٥) مذكوره في مسنده ١٠٠٠ من اماره للبر امار ورد

(مادة ٣٥٦)

إذا نلت المأحور أو نقصت قيمته بعدى المستأجر أو نقصيره
في المحافظة أو بصله فملا فوق المصاد فعليه الصلح وحرر النقصان

(مادة ٣٥٧)

ينهى حق الانقاع موت المتع وموت المتع وموت المتع
كان له مده ومهلك العين المتع بها

(مادة ٣٥٨)

إذا انتهت مدة الادماع أو مات المسع في أذائها وكانت
الارض مشعولة ورعه والريع على إيدرك هرك الريع له في
الصورة الاولى ولورسه في الصورة الثانية الى حد ادراكه وحصاده
الا أنه في الصورة الاولى بأحر المثل وفي الصورة الثانية للمسى
لعماء المده

(مادة ٣٥٩)

حق المرور والارهاق والشرب والمجرى والمسح الى غير ذلك
واصح في كتاب مرشد الخيران الى معرفه أحوال الاناس في
المعاملات الشرعيه

(ماده ٣٥٦) يؤخذ من الترأحار ورد المصار من ماده ٢٩ الى صحفه
٣٤ من الاحار (ماده ٣٥٧) ٠ ٠ (ماده ٣٥٩) مذكورة في صحفه
٢١ من اماليه الترأحار ورد المصار وصدره لاجلها رايه عليها والشرب
على من بها كما علم من النسخه الاصل (ماده ٣٥٩) ٠ ٠

الفصل السابع

(في الخلو)

(مادة ٣٦٠)

الخلو هو عبارة عن التقديمه ووضع اليد لجرد الانقاع في
مقالة قدر يدفع لأواقف أو لسايطر للاستهانة به على ممارسة الوقف

(مادة ٣٦١)

لا يصح بيع الخلو وثبات لصاحب الخلو حق الفرار وله الفراغ
عن حق حله لمن أحب واخيار بلذن الساطر ويقوم الثاني مقامه
ولا تقرر له به بسلط أن يدفع أحر المثل قالوا ما بلغ
الخلو اسم معسوى يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي دفع
الدراهم في مقابلتها لمصلحة الوقف ويكون لصاحب الخلو حق
الفرار في حله وبورث الخلو عن صاحبه وله التصرف مادام يدفع أحر
المثل فلا يسأحر العقار لنبره وإن أخرج له طالب الخلو الذي دفعه

(مادة ٣٦٠) وحده من أن مدد المسكن من تنقح الحامدة وصحة ٢٠ ورد
المخار ص ٢١ في ١١ وع حـ ٤ (٣٦١) وحده من أن مدد المسكن
من مدد الحامدة ص ٢٠٠ ومن رد المدار حـ ٤ ص ٢١ وما بعده

الفصل الثامن

(في قبول الوقف ورده)

(مادة ٣٦٢)

قبول الموقوف عليه الوقف ليس بشرط لصحته ان كان وقتاً
على غير معين كالفقراء والمساكين أو على وجه من وجوه البر
ان كان الوقف على شخص معين ومن بعده على الفقراء يشترط
قبوله في حقه فان قبله كآب الغلة له وان رده يعتبر كأنه ميب
وتصرف الغلة للفقراء ومن قبل ماوقف عليه ليس له رده بعد
القبول ومن رد أول مره ليس له القبول بعده

(مادة ٣٦٣)

اذا تصدق الواقف بمائة وقعه على جماعة بأعيانهم أولاً ومن
بعدهم للفقراء

كان حمل أرضه صدقة موقوفة على أولاد زيد وبناته وعمه
ثم للفقراء فان قبله بعضهم ورده بعضهم يكون الغلة كلها لمن قبل
هم وان رده كلهم يكون للفقراء فان حدث لزيد ولد أو نسل
وقبله كلهم أو بعضهم رجع لمن قبل منهم وان رده الكل كان للفقراء
وهكذا الى أن يفرض الموقوف عاينهم وهذا بخلاف الوصية فانه
لو أوصى بثلث ماله لثلاثة بأعيانهم فردها بعضهم طاعت حصصهم الى

(مادة ٣٦٢) مذكورة في الاسناف ص ١٥

(مادة ٣٦٣) مذكورة في ص ١٥ من الاسناف رد ١ من اسلاف

ورثة الموصى وكذلك لو ردها السك والفرق بينهما أن الموصى إنما أوصى لهم فقط لما بطل منها يكون لورثته وأما الواقف فإنه قد حمله بعدهم للفقراء فإذا بطل كونه لهم يصير للفقراء

(مادة ٣٦٤)

إذا حمل المتصرف وقته لله تعالى ثم أوقفه لشخص معين بأن جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل على ريد وصهره ما عاشا ومن بعدهما للفقراء فإن قبله أحدهما ورده الآخر أو مات استحق القابل حصته ويكون حصة الزاد أو الميت للفقراء ولا يستحقها الآخر فإن مات طالت الغلة كلها للفقراء

(مادة ٣٦٥)

إذا حمل الواقف وقته على شخص معين وأولاده ومن بعدهم للفقراء فرد الشخص الوقف عنه وعن أولاده صح رده في حصته فقط وأما أولاده فإن كانوا مزارعا فالرد والقبول لهم وإن كانوا صغارا خصتهم لهم

وإذا حمل وقته على شخص معين ومن بعدهما للفقراء وكان أحدهما ميتا يكون الغلة كلها لأحد منهما وبما له للفقراء

(مادة ٣٦٦) مذكورة في مادة ١٥ من الامتياز وبها حسن اصلاح

(مادة ٣٦٥) مذكورة في الامتياز بحسب ١٥ وبها

الفصل التاسع

(في الاستحقاق)

(مادة ٣٦٦)

الاستحقاق مناط بطولع الملة ويمتد طلوعها من اليوم الذي
يصير فيه الررع مقوما ان كان المروع حيا أو من اليوم الذي يعقد
فيه التمر ويصير مأموما من الماهه

وان كانت دار الوقت أو أرضه مزحرة لمن يزرعها لنفسه
بأجرة مقسطة على أقساط معلومة يسر في الاستحقاق حلول كل
قسط منها (مادة ٣٦٧)

كل من خلق من الولد قبل طلوع الملة أو قبل حلول القسط
فان أدركها طالقا في اهل أمه فقد استحق فيها فان حدث لأقل
من ستة أشهر منذ وجود الفله أو حلول القسط وكاب أمه من محل
ونلوها فان كانت روحه أو معدة لرحمى فله حصه حتى لو مات
قبل القسمة حصه لورثه

(مادة ٣٦٨)

من حدث من الولد اتمام سه أنهر ثا نوقها من وقت وجود
الفله أو حلول الاجل وكانت أمه من محل وطوفا بأن كاب روحه
أو معدة لرحمى فلا استحق شيئا فيها ولا لحل في قسمتها

(مادة ٣٦٦) مذكورة في ص ٦٠٦ وما بعدها من رد المحتار

(مادة ٣٦٧) مذكورة في ص ٦٠٦ وما بعدها من رد المحتار

يسمى اصلاح (مادة ٣٦٨) مذكورة كسأءا

(مادة ٣٦٩)

الولد الذي ولد من المائة أو أم الولد المعتقة لأقل من سنتين من وقت الامانة أو المنقولو لاكثر من سنة أشهر من حين وجود الغلة أو حلول القسط فانه يباح في كل غلة حرجت في هذه المدة بحسبه
(مادة ٣٧٠)

الرقب على الاولاد باسجل فيه الجمل لساق الاستئمان فالسبب
(مادة ٣٧١)

لو وقف على أولاد لا تسحق من الغلة ينبروم حدوث الغلة لا يوم الوفاء بالموحود منهم يوم الرقب والمولود بعده سواء اذا كان موحودا يوم الغلة
(مادة ٣٧٢)

اذا وقف على عمراء فرائه يمدد المقر وموجوداته من كان عمرا وقتئذ يملك له نصيبه ولو استخفى بده أو كان غيبا ماله وعنده الغنوى
(مادة ٣٧٣)

لو تأخرت قسمة الماله من كان فقرا وف الغلة في تلك السنة يسحق غلة كل سنة ولا يمدد فيها بما تسحقه فاذا جاء يوم التسمية وكان غنا فسحق ما تسحقه في السنة الماضية بصفة الفقر

(مادة ٣٦٩) مذكورة في ص ٦٠٦ وما بعدها من البرا المختار ورد المحار
(مادة ٣٧٠) مذكورة في ص ٦٠٩ من رد المحار
(١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢) كذا في ص ٦٠٩ من رد المحار
(مادة ١٢٣) مذكورة في ص ٦٠٩ من البرا المختار ورد المحار

ومن ولد منهم لدون نصف حول مدعى الفاء فلاحظ له
من هذه الزلة التي خرجت وهو حمل في بطن أمه هلال وحائمه
الحصاف وقال بسحق

(مادة ٣٧٤)

لابسحق أهل الوقف وأرباب الشعائر من غلاته وأرادته الا
سافضل . بها صاعدا ومد مصادف العارة الضرورة والمؤن وإماء
المسر أو الخراج المصروب على المقار ودفع الدين الواحد في غلة
الوقت ان كان عليه دين أو مرصد

(مادة ٣٧٥)

نقسم الثلثة الخالصة بين المستحقين من أهل الرقب ويطبق كل
سهم حصه التي تحببه على حسب شرط الواقف

(مادة ٣٧٦)

ومن كان منهم عائداً أو معقوداً فلا تصرف استحقاقه لغيره
لدون وجه شرعى

(مادة ٣٧٧)

للمسحق مطالبة الباطر بحصه بعد قص الباطر الدل وبتدخلول
وقت الاستحقاق وليس له أن يطالبه قبل وقت الاستحقاق وأنقص
الباطر الاحرة مسقطه

(مادة ٣٧٤) منهم من رد المحار بحجة ٥٢٠ والمهديه صحه ٣٣٦ وتفتح الحامدية
صحف ١٨٩ (مادة ٣٧٥) منهم من الفر المحار ورر المحار صحه ٥٢٧ وتفتح
حامدية صحف ١٨٨ (مادة ٣٧٦) ذكر في ١٩٠ و١٩١ و١٩٢
نقسم الحامدية (مادة ٣٧٧) مذكوره في ١٩٥ من فتح الحامدية

(مادة ٣٧٨)

يجوز للمستحق اذا لحقه دين أن يوكل غريمه بقبض من الناظر
نصيبه من غلة الوقف وله أن يحيل غريمه على الناظر
(مادة ٣٧٩)

واما تصبح الحوالة اذا كانت دراهم الاسنحقان حاصرة في
يد الناظر وقتل الناظر الحوالة
(مادة ٣٨٠)

واما الحوالة على الناظر تما اسحقه الموقوف عليه في المستقبل
فلا تصح ابدا
(مادة ٣٨١)

لا يجوز تسلط المسحق غريمه على المسأخرن اسفلات
الوقف ما لم يكن الوقف محصرا فيه نظرا واسملا ولا ولم يكن
محاسا للمعارة الضرورية الى لا يوجب الموقوف عليه مبرا شئ
(مادة ٣٨٢)

اذا مات أحد من الموقوف عليهم بعد ظهور الدية في ماله
لوربه وان مات قبل انتهاء مدة الاحارة فواجب له ماله الا يتقعا
محمية بل يكون حصا لوربه وما يحب بعده فليجبه الوقف

(مادة ٣٧٨) المذكورة في المادة ١٩٤ من وقف فتح اعادة وفي ص ٢٩٤
من حوالها (مادة ٣٧٩) وفي المادة ٣٨٠ المذكور ان في ص ٢٩٤ من حوالها فتح
الخامسة (مادة ٣٨١) (المادة ٢٨٢) المذكور في الاسباب ص ٥٥٠ والجد
ص ٣٣٤ والبر للدارود في المار ص ٥٦٢ وفيها وصار ادلا ما

(مادة ٣٨٣)

واذا مات صاحب الوظيفة المقررة في أثناء السنة بعد مباشرة للعمل المشروط عليه فإنه يستحق المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها

(مادة ٣٨٤)

إذا كانت الأجرة معقولة واقتسمها المستحقون ومات أحد منهم بعد قبض حصته وقبل انتهاء الأجل فلا يقض القسمة ولا تسترد الحصة من ورثته

(مادة ٣٨٥)

وكذلك إذا قبض أحد من أرباب الشعائر والوظائف مرتب السنة بتمامها ومات في أثناءها فلا تسترد حصة ماتى منها

(مادة ٣٨٦)

للتناظر استرداد ماله بغير حق للموقوف عليه طالما أنه يستحقه ولا ضمان عليه وله مطالبته به مع عدم الضمان

(مادة ٣٨٧)

إذا صرف الناظر لبعض المستحقين وحرم البعض بقصد التمييز بالخير أو ان شاء رجع على الناظر أو على من قبض حصه من المستحقين

- (مادة ٣٨٣) مذكورة في صحيحه ٥٦٢ من الدر المختار وورد المحار
(مادة ٣٨٤) مذكورة في صحيحه ٣٣٤ من الهدية وصحبه ٥٥ من الاسد
(مادة ٣٨٥) مذكورة في صحيحه ٥١٧ من الدر المختار وورد المحار
(مادة ٣٨٦ و ٣٨٧) مذكوران في صحيحه ٢٠٣ في تكملة المحامدية

(مادة ٣٨٨)

إذا رهن أحد من ذرية الواقف على استحقاقه في الوقف وحكم له به حاكم وظهر الاستحقاق بسد الحكم الى وقف الرقبه وله الرجوع بحصته في السنين الماصيه على من ساولها من المستحقين ولا رجوع لها على الباقر ان كان الدفع للمستحقين مقصداً
(مادة ٣٨٩)

وان ثبت أن الوقف سويه بين اثنين وكان أحدهما يتناول زيادة مما يخصه رماناً فلاحرج الرجوع عليه بما ساوله زائداً عن حصته في المده الماصيه

(مادة ٣٩٠)

إذا كان الوقف على أولاد أو أولاد الأولاد وحكم لأولاد السات بنحو لهن في الوقف فلا يظهر أثر الحكم في الماضي ان كانت غايته مستهاكة وإنما يظهر في الآتي مكرن لهن غله الآتي
ان كانت غلة سه الحكم والسين الماصه فأنتم هي لهن

(مادة ٣٩١)

إذا أقر المسحق لعييه بأنه يستحق حصه دونه ومصادقه على ذلك صح اقراره ومصادقه في حق نفسه حاصه وان حالت كتاب الوقف ويسقط حقه مادام حيا

(ماده ٣٨٨) مذكوره كذا في اورد عليها وصار اسلحها ومذكوره أيضاً في ص ٢٩٢ من رد المحتار (ماده ٣٨٩) مذكوره في ص ٥٩١ من رد المحتار (ماده ٣٩٠) مذكوره في ص ٥٩٦ من رد المحتار (ماده ٣٩١) مذكوره في ص ٥٨٢ من رد المحتار

(مادة ٣٩٢)

فإن مات المقر والمقر له حتى عادت الغلة إلى من جعلها له الواقف ولا يكون للمقر له حق فيها

(مادة ٣٩٣)

لا يصح إسقاط الاستحقاق للمقر عوض أو بغير عوض

(مادة ٣٩٤)

تسقط المصادقة على الاستحقاق بموت المقر

(مادة ٣٩٥)

إذا أقر أحد المسحقين في الوقف لغيره بأنه يستحق حصه دونه ومصادقه عليها يجعل للمدعي حقه في حق المقر حاصه

(مادة ٣٩٦)

إذا أمر بابطال الوقف لغيره أنه يستحق النظر معه يوافق قراره ويساركة الغير في طبيعة النظر مادام ما جين مات المقر بطل الاقرار وانتقل النظر إلى من شرطه الواقف له وإذا مات المقر له بطل الاقرار ولا يعود الحصة المقر بها إلى المقر بل يوحها القاصي إلى من يكون أهلاً لها من أهل الوقف أو إلى الغير إن رآه أهلاً

(مادة ٣٩٢) مذكورة في صحفه ٥٨٢ من الدر المنثور والمعارف (مادة ٣٩٣)

مذكورة في رد المحتار ص ٥٨٣ (مادة ٣٩٤) هذه المادة مهم من مائه ٣٩٢

فلا ينبغي أن يذكرها (مادة ٣٩٥) مكررة مع مادة ٣٩٦ (مادة ٣٩٦)

مذكورة في صحفه ٥٨٣ من رد المحتار

(مادة ٣٩٧)

الاستحقاق المشروط كالارث لا يسقط بالاستقاط فلا يجوز
 للمستحق في غلة الوقف أن يحمل استحقاقه لغيره ان شاء أو استقاطا
 بعوض أو بغير عوض ويجوز له التبرع باستحقاقه لغيره بان يوكله
 عنه في قبضه ثم يأمره بأخذه لنفسه

(مادة ٣٩٨)

لا يجوز للمستحق أن يحمل استحقاقه لغيره

(مادة ٣٩٩)

لا تسمع دعوى الاستحقاق في الوقف بعد السكوت عنها
 خمس عشرة سنة مع التمسك من اهلها في أداء تلك المدة

(مادة ٤٠٠)

لاحق للمستحقين في غلة الوقف قبل ظهورها ولا في الاجرة
 قبل حلول استحقاقها وبما أكد حقهم فيها بعد ظهور الغلة وحلول
 استحقاق الاجرة

(مادة ٣٩٧) مذكورة في مجلد ١٨٦ وما بعدها من سقح الحامدية وصحيفه ٥٨٣
 من رد البحار وهذه المادة هي من مادة ٣٩٣ هـ لاولي حنابلة والادصار على هذه
 (مادة ٣٩٨) مكرره مع اصلها لاولي حنابلة (مادة ٣٩٩) مذكورة في مجلد ١٩٣
 من تنج الحامدية وهي مكررة مع مادة ٦٣٨ هـ لاولي حنابلة والاقتصار
 على الآية الخامسة (مادة ٤٠٠) مذكورة في مجلد ٣٢٠ من باب المسم
 وقدمه في رد المحتار حر - ٣ ومجلده ٥٦٢ وما بعدها من في الوقت

(مادة ٤٠١)

غلة الوقف تصير ملكا للمستحقين بقض الناظر لها ولو قبل قسمتها

ومن مات من المستحقين في وقف الثرية أو بعد عمل صاحب الوظيفة المفردة في الوقف بعد قض القيم الملة فنصيبه يورثه

(مادة ٤٠٢)

الملة في يد الناظر أمانة مملوكة للمستحقين لهم مطالبتها بها بعد استحقاقهم فيها ويجبس إذا امتنع من أدائها ويضد بها إذا استهلكها أو هلكت فأمة مما يورثه بعد الغلب

(مادة ٤٠٣)

لا تصح الحوالة للحقوق مثل تأكدها ولا تحوز حالة ناظر الوقف أحدا من المستحقين بحقه قبل تأكده على المستأجرين

(مادة ٤٠٤)

فإن كان الناظر قبض الملة وحلها بماله أو استهلكها حتى صارت ديناً في دمه حار له في هذه الصورة أن يحيل صاحب الاستحقاق على من شاء

(مادة ٤٠١) هي كما هي (مادة ٤٠٢) مذكورة في حواله رد المحتار جزء ٤ ص ٤٠٣ (مادة ٤٠٣) مذكورة في حواله رد المحتار ص ٤٠٣ جزء ٤ (مادة ٤٠٤) مذكورة في حواله رد المحتار ص ٤٠٤

(مادة ٤٠٥)

إذا استدان المستحق في ربيع الوقف وأحال غريمه باستحقاقه المعلوم صحت الحوالة ولا يلزم الناظر بدفع المبلغ المحال به إلا إذا كانت التلة مقبوضة في يده ومسحقة الاداء له قبل وقيل الناظر الحوالة فإن لم تكن غلة الوقف مقبوضة في يده أو كانت مقبوضة ولم يحل وقت الاستحقاق فلا يحجر على الدفع إلا إذا كان قد أدرم بقوله الحوالة حينئذ يلزمه الدين المحال به من ماله

(مادة ٤٠٦)

متى أحال المستحق غريمه لاستحقاقه على الناظر وقيل الناظر الحوالة فلا يملك المستحق مطالبة الناظر المحال عليه ولا يملك الناظر دفعها لاستحقاق المحيل وإن دفعها له ضمن للغيرم المتنازل

(مادة ٤٠٧)

متى قبل الناظر المحال عليه الحوالة برأ المستحق المحيل من الدين ومن المطالبة براءة مقيدة بسلامة حق المحال فان لم يباي حقه بأن هلك المال في يد الناظر فلا الرجوع على المحيل كما أن له ذلك إذا اشترطه ولو لم يهلك المال وتجاوز الاستبقاء لأعذار المحال عليه لا يوجب الرجوع إلا دمرط

(مادة ٤٠٥) . (مادة ٤٠٦) مذكورة في الدر المنثور ورد المجاز صحيحه
٤٠٧ من الحوالة (مادة ٤٠٧) مذكورة في حوالة الدر المنثور ورد المجاز من صححه ٤٠٤ إلى صحفه ٤٠٧

الباب السادس

الفصل الاول

(في عمارة الدور المعدة للاستغلال والمساكن والمدارس)

(مادة ٤٠٨)

يبدأ من غلة الوقف المعد للاستغلال بعمارة قبل الصرف على المستحقين ان كانت عمارات الوقف محماحة للعمارة الضرورية سواء شرط الواقف تقديم العمارة على المستحقين أو لم يشترطه
(مادة ٤٠٩)

اذا ثرر الواقف تقديم العمارة على المستحقين وصرف العاصل من الغلة للمستحقين ان كانت عقارات الوقف محماحة للعمارة الضرورية وقت قسمة الغلة تقدم العمارة فاذا انتهت وفصل من الغلة نبي يصرف العاصل للمستحقين ويملى كل دى حى حقه على ماشرطه الواقف اذا كان العاصل يسع السكل والا قدم الا هم فالاهم وان امكن عقارات الوقف محماحة لاهل اءه وقت قسمة الغلة يندحر اءا التيم قدرا احياطيا على حد ما يباب على طه الحماحة اليه فى كل سنة تداركالما عساه أن يحدب فى المسمول حال حار الوقف من الغلة عدلر ومه تم يصرف

(مادة ٤٠٨) مذكورة فى صءه ٥٢٠ وهى مءه وءه ٥٢٥ من الدر الحار ورد اءار (مادة ٩) مذكورة فى صءه ٥٢٤ من الدر الحار ورد الحار وءار اسلاءها

الباقى من النة الى المستحقين هذا اذا شرط تقديم العماره بخلاف
ما اذا لم يشترط فيعطى للمستحقين ولا يلزمه التأخير

(مادة ٤١٠)

اذا لم يشترط الواقف تقديم العماره أو سكت تقدم العماره على
المستحقين عند الحاجة اليها ولا يدخر لها شيء عند عدم الحاجة اليها
بل تصرف الملة كلها للمستحقين ان كانت عقارات الوقف مستغنية
عن العماره وقت قص النة وقسمتها

وكذلك اذا شرط الواقف تقديم العماره عند الحاجة اليها لا يدخر
لها شيء عند عدم الحاجة بل يصرف الربيع كله للمستحقين ان كانت
عقارات الوقف غير محتاجة للعماره وقت قبض الربيع وقسمته

(مادة ٤١١)

انما يكون تعمير دار الوقف من غله ان لم يكن الحراب يصع
أحد والا فعمارته على من خر به فان خر به أحد بصعته لرمته عمارته

(مادة ٤١٢)

واذا أحرقت العماره من غله الوقف فاما يكون بقدر الصفة التي كان
عليها الموقوف في زمن الواقف ولا يجوز الريادة عليها الا برضا المستحقين
ولو كان وقفا على الفقراء فلا نكس حيطان الدار ولا يبيع ولا يدهن
ما لمخره أو غيرها الا اذا كان الواقف قد فعله أو بشرط الريادة في العماره

(مادة ٤١٠) مذكوره في ص ١٠٩ من الاشياء والبطائر

(مادة ٤١١ وماده ٤١٢) مذكوران في صحيفة ٥٢٠ من رد المعار

فان شرط الواقف الزيادة في العمارة جاز للقيم أن يزيد ما فيه
حفظ ومصلحة للوقف

فان كان تخصيص حيطان الدار الموقوفة وتبديلها وفتح
شبابيك لها يزيد لها حسنا ويرغب الناس في زيادة أحرثها فله أن
يفعله من مال الوقف عملا بشرط الواقف
(مادة ٤١٣)

ان كانت الارض الموقوفة سجة لا يبت فيها شيء كان له أن
يصلحها من غلة الوقف قبل الصرف على المستحقين
وان كان الوقف شجرا يحاف هلاكه كان له أن يستري من
غله شجرا فصيلا فيعمره بمواصيا لما يقصد من الشجر لامتداد
الزمان كذلك

(مادة ٤١٤)

اذا كان الوقف على مصالح مسجد أو مدرسة ان كان المسجد
أو المدرسة محاذة للعمارة يبدأ من غلة الوقف بالعمارة فاذا انتهت
وكان ما فصل من الغلة كافيا للصرف على جميع ربات الشعائر واصحاب
الوظائف بصرف الباقي لسكل مهم المعلوم المعلن له أو قدر كفايته
باذن القاصي ان لم يكن له المعلوم المعلن على حد سواء بدون
تقديم أحد مهم على غيره وان كان ربع الوقف كافيا وافيا للعمارة
ولأرباب الشعائر يصرف لهم مما يلزمهم أو قدر كفايتهم في ربح العمارة

(مادة ٤١٣) مذكورة في صحفه ٥٢٠ من رد المحتار وصار اصلاحها
(مادة ٤١٤) مذكورة في صحفه ٥٢٣ وصحه ٥٧٨ من الدر المختار ورد المختار

(مادة ٤١٥)

واذا صاق ربيع الوقف وكانت غلته المفبوضة لاتتق بالصراف على الماهرة الضرورية وعلى جميع أرباب الشعائر واصحاب الوفاائف يقدم الالم فالأهم وتتقدم الماهرة الضرورية ثم ما هو اقرب لها من أرباب الشعائر فمن كان منهم فى قطعه ضرر بين وتعطيل الشعائر كالامام والخطيب والمؤذن ومدرس المدرسة وغيرهم من أرباب الشعائر يقدم على من ليس فى قطعه ضرر ولو شرط الواقف الاستواء بينهم عند سبق الربيع يعطى كل من نال منهم العمل المشروط له ان كان قدر كفايته ويراد ان كان لا يكفيه وينقص ان كان رائدا عما يكفيه وان وصل شىء بعد ذلك يعطى لمن ليس فى قطعه ضرر والا يتقطع بالكلية ولا يعطى له شىء من الماهرة

(مادة ٤١٦)

أرباب الشعائر الى تمام بعد الماهرة سواء شرد الواقف تقديمهم أو لم يستدعهم الامام والخطيب والمؤذن والوفاد والقراس والذواب والمرملاى وحادم المفاهرة والباطر ومن الریت والقناديل والحضر وماء الوضوء وكاهن نقله له صاه ثم من نالهم المفاخرة والذاب والامانى وغارن السكب وهؤلاء ليسوا من أرباب الشعائر

(مادة ٤١٧)

واذا صاق ربيع المدرسة واحصااحت للمفاخرة وكان لها درس وباطر وكاتب ومعلم وطارىء حديث وقارىء ما ييسر من القرآن يقدم بعد

(مادة ٤١٥) مذكرة فى ص ٥٢٣ وما بعدها من رد الارواح ص ١٩٩ من مجمع المامدة (مادة ٤١٦) مذكرة فى ص ٥٢٤ وما بعدها من الاروردا ار (مادة ٤١٧) مذكرة فى ص ١٨٧ وما بعدها من مجمع المامدة وما راصلا

المهارة الضرورية للمدرس الملازم للتدريس الذي تتعطل المدرسة بغيبته وانقطاعه والمتولى واليكاتب بخلاف قارىء الحديث وقارىء مائتسمر فليبدأ من أرباب الشعائر في زمن المهارة اذا ضاق ريع الوقف بالاهم فالاهم كما سبق

(مادة ٤١٨)

اذا كانت المهارة المحتاج اليها المسجداً والمدرسة تغير ضرورية في الحال بأن كان تركها لا يؤدي الى حراب العين لو تأخرت الى غلة السنة التالية تقدم الجهات الضرورية عليها أو تنار كها اذا كان الريع يكفي كلامهم فيعطى لمن كان في قطعه ضرر بين وتمايل للشعائر ما يكتفيه

(مادة ٤١٩)

كل من عمل من المستحقين وأرباب الشعائر عمل صانع أو عامل في العمارة باذن الناطر فله أجر مثل عمله لا المشروط له ولا قدر كميته وكذلك الناطر اذا عمل في العمارة فادن القاصي كان له أجر مثل عمله واذا دهم الناطر لعماله الذين استخدمهم في عمارة المسجد أو المدرسة أحرأ نما لا يتفان الناس فيه ضمن جميع الاحرة من ماله ولا يلزم الوقف شيء منها

وأما من ليس في قطعه ضرر فمقدم العمارة عليه مع انه كان نأجيرها لثمة القالة ولا يعطى شيئاً وان تأخر وطبقته مادام الوقف محالاً للعمارة

(مادة ٤١٨) مذكورة في صفحة ٥٢٣ وما بعدها من رد المعار

(مادة ٤١٩) مذكورة في صفحة ٥٢٣ وما بعدها من رد المعار

٥٥ من الاسناف والاولى - حل المقرة الثانية - دلاً لثمة ٤١٨

(مادة ٤٢٠)

إذا ضاع ربيع الوقف وكان محتاجا إلى عمارة ضرورية تستغرق جميع الثمن المقبوضه تقدم العمارة وتنقطع سائر الجهات الضرورية وغير الضرورية فلا يصرف شيء في ربح العمارة المستحقين وأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف سواء كانوا ممن يترتب على قطعهم ضرر بين لامة الشعائر أو من غيرهم

(مادة ٤٢١)

ما قطع من معالم أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف من العمارة يسقط رأسا فلا يكون لهم دينا على الوقف ولا يعرض عليهم منه شيء من فصل غلة السه القابلة

(مادة ٤٢٢)

وإذا قطعت معالم أرباب الشعائر كلها أو بعضها في سنة من السنين طما تسقط رأسا ولا يكون دينا لهم على الوقف بحيث لو حادت الغلة في السه القابلة وفصل شيء منها بعد صرف المرنات في هذه السه فلا يعطى شيء من الأصل منها عوضا عما قطع منهم في السه السابقة

(مادة ٤٢٣)

إذا انحدر الواقف والجهة الموقوف عليها بأن وقف شخص وقفين أحدهما على عمارة مسجد ومعبر والثاني على مصالح هذا المسجد واحتاج

(مادة ٤٢٠) وحده من صحيحه ٥٢٣ من رد المحتار (مادة ٤٢١) مذكورة في صحيحه ٥٢٤ من الدر المختار ورد المحتار (مادة ٤٢٢) كما فيها على مكررة منها فالأولى الامصار على اعدامها (مادة ٤٢٣) مذكورة في صحيحه ٥١٥ من الدر المختار ورد المحتار وهي مكررة من مادة ٢١٣

أحد الوقفين لعمارة ضرورية جاز بأمر القاضى أن يصرف من ريع
أحدهما على عمارة الآخر
وكذلك إذا قل مرسوم أرباب الشماثر جاز للقاضى لا لتناظر
أن يصرف لهم من ريع الوقف الآخر
(مادة ٤٢٤)

وإذا اتحدت الجهة واحتلف الواقف بأن كان لمسجد واحد أوقاف
عمله فلا بأس بتقييم أن يخلط غلتها كلها وإن حرب حاوية أو مريل
منها فلا بأس بعمارته من غلة حاوية أو مريل آخر
(مادة ٤٢٥)

إذا اتحد الواقف واحتلفت الجهة كما إذا بنى شخص مسجداً
ومدرسة ووقف على كل منهما أوقافاً فلا يصرف العاقل من ريع
أحدهما على عمارة الآخر إلا إذا شرط الواقف ذلك
(مادة ٤٢٦)

ومن احتلف الجهة ما إذا كان الوقف مرلين أحدهما للسكنى
والآخر للاستعمال فلا يصرف ريع أحدهما على عمارة الآخر ولا
على المستحقين منه وإذا احتلف الواقف والجهة بأن بنى شخصان
مسجدين ووقف كل منهما على مسجده أوقافاً فلا يجوز صرف غلة
أحدهما على عمارة الآخر ولا على أرباب الشماثر فيه

(مادة ٤٢٤) مذكورة في صفحة ٥١٥ من رد المحتار ومكرره مع مادة
٢١٣ (مادة ٤٢٥) مذكورة في الدرر وحاشي صفحة ٥١٥ وهي مكرره أيضاً
مع مادة ٢١٣ (مادة ٤٢٦) مذكورة كما في ١٢١ و١٢٢ مكررة مع مادة ٢١٣

(مادة ٤٢٧)

إذا كان المولى ملكاً والسفل وقفاً وتكسرت بعض أحشائه أو
تخرب بعض نسله فمهارته على الوقف لأعلى صاحب العلو

(مادة ٤٢٨)

إذا اشترى المولى مائة شمس مؤجل فوق القيمة أى فوق
ما يباع شمس حال لا يكون الرمح على الوقف وعاليه القيمة وكذلك
لو لم يكن للوقف غلة في الحال فإن أخذ المشره بثلاثة عشر في
السنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً بثلاثة دنانير يرجع على
الوقف بالمشره

وإذا استدان الباطر لعمارة الوقف مراهضة فليس له
الرجوع بها في غلة الوقف بل عايه حاصه وإذا عمر الباطر عمارة غير
ضرورية مثل البياض والدهان والتشييد بدون معبحة للوقف ولم
يكن الواقف فعل ذلك ولم يكن فيه إحكام للبناء فليس له حساب
ذلك من غلة الوقف بل يلزمه حاصه

(مادة ٤٢٩)

إذا حارب مسجد وليس له ما يعمره واستثنى الناس عنه
بمسجد غيره أو حارب وغرق أهل المحلة عنه وحيف مبيع أنقاضه
أو سطو المنقلة عليها حاربهم الناس تقل أنقاضه لباده أقرب
مسجد إليه أو يبيعها وصرف ثمنها على مصالح مسجد آخر

(مادة ٤٢٧) مذكورة في صحيفة ١٩٢ من سجل المأمية (مادة ٤٢٨)

مذكورة في صحيفة ٥٨١ من السجلات ورد المصارف سنة ١٩٠ من سجل
المأمية (مادة ٤٢٩) مذكورة في صحيفة ٥١٣ رد المصارف سنة ١٩٠٠
وصحيفة ٥٢٩ من مدار المأمية

وإذا احتاج الخان المد للزول أبناء السبيل الى عمارة ومهمة ولم يكن له ما يعمر أو يرمم به جاز أن يؤجر بيت أو بيتان منه لعمارة أو مرمته بالاجرة وفي رواية يؤذن للناس بالزول فيه ستة ويؤجر ستة أخرى ويرم ويسمر من آخرته

(مادة ٤٣٠)

إذا احتاج دار الوقف لعمارة ضرورية لاند منها ولم يكن له ربح تصرم منه ولم يوجد أحد يرغب في استئجارها للعمارة من آخرتها جاز للناظر أن يستدين على الوقف ماذن العاصي والاسندانه هي الاقتراض والشراء لسيئته

وكذلك إذا احتيج لسراء بذل رزاعه أرس الوقف قبل أو ان الرزاعه أو لأندية العشر والحراج المفرغ عليها ولم يكن الوقف غله تسترى منها الدور وتؤدي الاموال حاز للمتولى أن يستدين بأمر العاصي لسراء الدور اللازمة ودفع الأموال المقررة

وتقدم نساء الدين المقترض بأمر القاصي على الصرف للمستحقين وكذلك إذا كان على حجة الوقف دين مرصود لمسأخر عمر دار الوقف من ماله بادن الباطل لعدم وجود غله للوقف تعممها فانه يصد على الدفع للمستحقين ويقضى من ربح الوقف ولو في كل سنة شيء منه حتى تحصل رقبه الوقف

(مادة ٤١٠) مذكورة في ص ٥٨ وما بعدها وصحيفة ٥٢٠ من الدرر
وصحيفة ٤٧ وما بعدها من الاسام

(مادة ٤٣١)

إذا كانت العمارة ضرورية يترتب على تأخيرها خراب عين الوقف
وأخرها الناظر وصرف الفلّة للمستحقين أو لأرباب الشعائر
وأصحاب الوظائف ضمن الوقف ماصرفه اليهم وكان له حق الرجوع
بما دفعه لتقاضيهم سواء كان ماقصوا قائماً أو مستهلكاً

(مادة ٤٣٢)

إذا كانت العمارة ضرورية للوقف وامنع المتولى عن اجرائها مع
وجود الفلّة الكافية لها تحت يده يجبر عليها فان لم يفعل نزع يده
عن الوقف ويولى غيره بعد محاسبته وأحد غلة الوقف منه

(مله ٤٣٣)

الموقوف عليه غلة الدار لا تنجب عليه صهارتها من ماله انما اذا
امحصر الاستحقاق فيه وسكن دار الوقف واحضاحت للمعارة يأخذ
الناظر منه الاحرة ويعمرها بها وان كان هو الناظر يحجر على المعارة
من الاحرة التي عليه فان عجز يؤجرها القاصى ويعمرها بالاحرة ثم
يردها اليه وان أنى يصب القاصى ناظراً غيره ليؤجرها ويعمرها

(مادة ٤٣١) مذكورة في صفحة ٥٢٤ من الدر المختار ورد المحار وصحبه
٢١٢ وما بعدها من فتح الخامدية (مادة ٤٣٢) وحده من فتح الخامدية
صحيحة ٢١٩ (مادة ٤٣٣) مذكورة في ٥٢٦ وما بعدها من الدر المختار

الفصل الثاني

(في عمارة الدور الموقوفة للسكنى)

(مادة ٤٣٤)

عمارة الدور الموقوفة للسكنى تحب على من يستحقها من ماله
لامن العلة

فان حمل الواقف سكناه لواحد بعد واحد تكون عمارتها
وسرمتها واصلاحها على من بدأ به الواقف بالسكنى ان احتاجت
الدار لذلك في مدة اسعائه بالدار

وان حملها للوقوف عليهم بلا ترتيب وحدت عمارتها وسرمتها
على جميع المحتين المالكين فيها وغير المالكين

واما تحب عمارتها بقدر الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف
ولا يزداد عليها الا ربما المستحقين

(مادة ٤٣٥)

اذا تهدمت الدار المعدة للسكنى وبناها أحد المحتين من
ماله فإلشاء ملك له ولورثته فان مات الثاني واستحق غيره السكنى
فله أن يملك البناء بنفسه ان رضى الورثة فان أبوا بما يملكه اياه تقسمته
يكلموا رفع ما يمكن رفعه من البناء بلاصرر وأحد أنقاصه وأحشابه

(مادة ٤٣٤) مذكورة في صفحة ٥٢٦ من الدر المختار ورد المآل - آر

(مادة ٤٣٥) مذكورة في صفحة ٥٢٦ من رد المحتار

(مادة ٤٣٦)

إذا احتاجت الدار لمزعة فزعه المستحق بمال مقوم بأن وزر
 حيطانها وزرعها بحجر أو آخر أو أدخل حنوعا وحنوا في سقفها
 ونحو ذلك مما لا يمكن شلبيه وزعه إلا بصريح ثمات واستحق
 غيره السكنى فليس لورثة الميت نزعته بل يكلف المستحق الآخر
 ضمان قيمة المزمة للورثة فإن ذنبها اليهم تصير مائتة وإن أنى
 يفسد الباطر الدار أو التامى أن لا يمكن ما ذكر وتصرف آخرتها إلى
 الورثة تدبر قيمة المزمة ثم تعاد السكنى إلى من تصفها وليس له أن
 يرضى بالهدم والقائم أن أراه الورثة ذلك

وإن ربما مره ليست بمال مقوم كتخصيص حيطانها وتبنيها
 أو تطيير سائرها وما أمه ذلك مما لا يمكن إسنده ولا قيمة له
 بعد زوجه ثم ما فلا يرجع ورثته بشيء ما

وأذا بنى أحد المتقين من ماله دهن الدار بحجر أو آخر
 وطلعت بعض حوائطها رجع من بنى غيرها فطلب المستحق الآخر
 حصة ليسكن بها ما ليس إلا أن يرضى حتى يدفع حصة ما لم يرضى ويكلف
 الثاني ربح الآخر والآخر ربح الأول ما لم يرضى والآخر والآخر
 يصيران تالارتا

مادة ٤٣٧

إذا أوصى له الكافر الميراث من ميراثه الميراثية الكفا
 فلا يحرم عا بصره ماله من ميراثها بل ميراثها الدار أو التامى أن لم

(مادة ٤٣٦) مددور في محله ٥٢٦ من الدار أو الورثة

(مادة ٤٣٧) مذكورة في ٥٢٦ وما بعد من الدار أو الورثة

يكن فاطر ويعمرها بأجرتها كعمارة الوقف ولا يزيد عليها الا
رضا المستحق

وكذلك اذا عجز المستحق لفقره عن عمارتها يجرها الناظر أو
القاضي عا، عدم وجوده ويعمرها بالا. مرة ثم يرد لها لصاحب السكى
رعاية لحقه وحق الوقف واذا تعدد الممتنعون وامتنع أحدهم من
العمارة أو المرمة أو عجز عنها تقسم المار ويؤجر لصاحبه منها مدة
يحمل فيها قدر ما يدور له لو دفع من عا. و. تسيره بالاحرة يرد
اليه لصاحبه

والعمارة التي عمرها الناظر أو القاضي بالاحرة التي هي بدل
المدة يكون مالاً للمدعي السكى اذا كانت تكون لورثته كالأو
عمرها نفسه

(مادة ٤٣٨)

اذا تهدمت الأبنية الممثلة للسكى وأن التمتع عمارتها، من ماله
وسادت محال لا يبيع بها أو لا يبيع من ماله، أحرها لتسرب أجزائها
حار للقاضي أن يبيع صاحبها أو أبنائها ويترى بمهنا. يكون وقتها
بدلاً عنها ولا يرد ثمنها لرثة الرافق، لا تمتنع به على الفقراء عند
عدم وجود ورثته

الفصل الثالث

(في غصب الوقف)

(مادة ٤٣٩)

من غصب وقفا دارا كانت أو حاوتا أو أرضا فعليه رده بعينه
فان هلك في يده ولو بأفة سبأوية ضمن قيمته وان كان دخل الوقف
نقص ضمن النقصان

(مادة ٤٤٠)

من غصب أرض الوقف وررعها ونبت زرعها فلتقيم أن يكلفه
بقلمه ولو قبل ادراك ميعاده ان كان قلمه لا يبصر بالأرض فان أدرك
الزرع فهو تلفا نصيب ولتقيم تصميته نقصان الأرض وما يؤخذ يصرف
إلى العمارة لا إلى المسحوقين بمد المتقدمين والعوى على لروم أحرارا مثل

(مادة ٤٤١)

إذا أراد الواصل في الموقوف ذي ثما مقوما عال كساء أو شجر بأمره
التقاضي رفعه وقلمه ان لم يبصر رفعه ، أرض الوقف فان كان نصيبها
فليس للواصل ان يرفع بل يتملكه القيم لا الوقف بهيمة الساء مرفوعا

(مادة ٤٣٩) يتخذ من الهدية صبعة ٣٥١ (مادة ٤٤٠) مذكورة في حجة

١٧٥ من فتح الخامدة وصبعة ٥٢ من الامام ورد بها إلى الأصل

(مادة ٤٤١) مذكورة في صبعة ٣٥١ من الهدية وصبعة ١٧٦ من فتح

الخامدة وعمرها مسجي عنه بما في المادة قلمها

والفراس مقلوبا يدفعها من غلة الوقف ويجوز للمتولى أن يصالح على شيء من الفراس ان كان فيه صلاح للوقف وان كانت الارض المنصونة مزروعة يؤمر بالقلع ولولم يدرك الحصاد

(مادة ٤٤٢)

اذا هدم الناصب دار الوقف أو قلع أشجاره ضمن قيمة البناء منبليا والأشجار قائمة في الارض وقيمة الارض ان لم يتيسر ردها على القيم فان رد الناصب العرصه يرد له قيمتها

(مادة ٤٤٣)

اذا كان في أرض الوقف بحيل أو أشجار استغنيا العاصب ثم أراد رد الارض والحيل والأشجار رد المثل بقيتها ان كانت قائمة أو رد مثلها ان استهلكها

(مادة ٤٤٤)

اذا غصب الوقف غاصب آخر من يد الاول فليقيم أن يصمن أيهما شاء

فان غصبه الثاني بعد زيادة قيمته في يد الاول وكان الثاني أملاً من الاول فالضمان على الثاني وان كان الاول أملاً منه تبعه القيم

(مادة ٤٤٢) مذكورة في الاساب صحيفة ٥٢ والهدية صحيفة ٣٥١ وما بعدها صار اصلاحها وهي مسبو فيها بما ومادة ٤٥٢ (مادة ٤٤٣) مذكورة ن صحيفة ٣٥٢ من الهدية ونسبتي فيها بما ومادة ٤٥١ (مادة ٤٤٤) مذكورة في صحيفة ٣٥١ من الهدية وهي مكررة مع مادة ٤٤٩

(مادة ٤٤٥)

وإذا اتبع أحدهما رى الآخر من الضمان فإن قضى للقيم بالقيمة وأخذها رى

(مادة ٤٤٦)

وإذا رد الفاضل الثانى المنصوب للاول أو هلك المنسوب فى يد العاصب الثانى فدمع قيمته للاول وكان قبضه إياه بيبه أو قضاء رى الثانى وبقي الاول ضامنا للوقف

(مادة ٤٤٧)

من استوفى منحه وقف معد للاستقلال أو تأسكى أولغيرهما بأن سكى دار الوقف أو حابونه أو روع أرضه بلاجارة صحيحة أو سكه بعد انقضاء مدة الاحارة فهو فاضل ويلزمه أحر المثل عن المدة التى استوفى المنحة منها ولو دمل ذلك بأويل ملك أو عقد أو أسكه السائر بلا أحر

(مادة ٤٤٨)

إذا عصب عاصب أرض الوقف وفيها نخيل أو أشجار فلهما رجل آخر فلقيم الخار ان شاء من العاصب فلهما ناسه فى الارض أو ضمن القاع فان ضمن العاصب يرجع نقدها على القاع وان ضمن القاع لا يرجع بذلك على العاصب وان لم يضمن أحدا وأحد العاصب القصة من القاع فليس للعصم أن يضمن القاع

(مادة ٤٤٥) كما هو رى فى منها مادة ٤٤٩ (مادة ٤٤٦) مؤيد من الهدية ص ٣٥٢ والامناف ص ٥٢ (مادة ٤٤٧) مذكورة فى ص ٥٥٥ من التراجم ورد الخار (مادة ٤٤٨) مذكورة فى ص ٣٥٢ من الهدية

(مادة ٤٤٩)

إذا زادت قيمة المنسوب في يد الفاسب ثم غصبه منه غاصب
آخر فله يتولى أن ينزع الفاسب الثاني إن كان أملاً من الأول وإذا
اتبع القيم أحدهما روى الآخر وإذا أحد القيم من أحدهما
فيشتري بها وفقاً مكان الأول

(مادة ٤٥٠)

حرث الأرض ورشها وإلقاء السرقة فيها واستملاكه باخلاطه
بالأثرية لمن مالا مقوماً لم يغصبها رجل وأخرى فيها ذلك فالقيم
يستردّها منه امر شىء

(مادة ٤٥١)

لو أسلم الفاسب إليها وسحر ما عليه ردّها إن كانت
قائمة أو ردّها إليها أو قيدتها إن كانت دالّة ويصرف ذلك لأهل
الوقف فإن ماتت المله في يده فأفقه متاويه ناز صان إيه وإن كانت
الغلة موجودة وقت الدصب ثم بلغت صممها

(مادة ٤٥٢)

لو غصب أرضاً أو داراً تهدم بناء الدار وقطع سحر الأرض
ولم يقدر على ردّها فصمّه القيم فمده الأرض والمجر أو الدار

(مادة ٤٤٩) مذكورة في صحيح ٣٥١ من الهدية (مادة ٤٥) مذكورة
في صحيح ٣٥١ من الهدية وردّها على الأصل (مادة ٤٥١) مذكورة في
صحيح ٣٥٢ من الهدية وصحيفة ٥٢ من الأوامر
(مادة ٤٥٢) مذكورة في صحيح ٣٤١ و٣٥٢ من الهدية وصحيفة ٤٢
من الأسانيد

والبناء ثم رد الأرض أو الدار والنقض المعلوم أو الشجر المتلوع
بأن فانه يكون للخاصب فيرد اليه القيم حصه الارض من القيمة
ويصرف حصه السحر والبناء في عماره الوقف
(ماده ٤٥٣)

لو استغل الخاصب الارض بده بالزراعه فاعله له وعليه قيمة
ما نقص من الارض ولا يلزمه أحر مثلها عند المتقدمين وتلزم
أجرة المثل على رأى التأخيرين المتأخرين به
(ماده ٤٥٤)

لو اسفل العاصب الارض سنين بالزراعه فاعله له وعليه قيمة
ما نقص من الارض ولا يلزمه أحر مثلها ويصرف بدل التقصان
الذى هو بدل التقصه الى صرمة الوقف وعمارته لا الى آل
الوقف

(ماده ٤٥٥)

اذا صار غله الارض أقل من الاول فلا ضمان على العاصب
اذا حدث العله في بده

ولو وقع النصب على الاشجار وقد أغاب فلقب ضمنها
لوقوع العصب عليها من الاصل بخلاف ما لو أعاب في بده

(ماده ٤٥٣) مسمى بها ماده ٤٠٠ وصار اسلحا (ماده ٤٥٤) مما نصاً
مكررة مع ماده ٤٤٠ وصار اسلحا (ماده ٤٥٥) مذكورة في جميع ٥٢
من الاسماء وصار اسلحا وهي تكرر مع ماده ٤٥٦

(مادة ٤٥٦)

اذا أسكن المولى أحداً في أرض الوقف بلا أجرة فعلى الساكن
أجرة المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن وكذا
من سكن دار الوقف من غير أمر القيم
ولا يلزم الناصب المؤجر الا رد ما أخذ من كان أحر المثل
والا بكل ورد الرائد على المعنى به

(مادة ٤٥٧)

اذا غصب الموقوف من يد المسأخر بد طاه ولم يجد سيلا
الى رده سقط الآخر

(مادة ٤٥٨)

يصح الغاصب القسمة ان غصب الوقف وأجره من يد نفسه
و غصب منه وعجز عن رده فان ردت الارض المعصونه قبل أن
يبتزى بالقسمة بدل رد الى من أحدث منه
وان ردت بعد السراء رجعت الارض الى ما كانت عليه وقه
ولص من القيم له منه للناصب ويكون الارض التي اشتراها له
ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم

(مادة ٤٥٦) مذكورة في صحفه ٥٥٤ وما بعدها من رد المجر ومار
اصلاحها (اد ٤٥٧) مذكورة في صحفه ١٠٠٠ من الاراء ورد المجره
(مادة ٤٥٨) مذكورة في الاضافه ص ٥٩

(مادة ٤٥٩)

اذا هدم الناصب منها بناء وأدخل فيها حذوفاً أو آخراً ضمن ما انهدم من بنائها وأمر برفع ما بهي فيها ولو كانت أرضاً وغرس فيها أشجاراً يؤمر بقلمها ان لم يضر الهدم والقلع والوقف وان أضر به لا يمكن منه ويد من القيم له قيمتهما مقلودين ان كان في يده من غلبه ما يكفي لشقائه والا آخره وأعطى العدان من أجره وان كان أرضاً فكرها الناصب وحمريها اسهارها ونحو ذلك مما ليس بمال مقوم فلا يرجع شيء وان كانت داراً حرمها وطبخ مسطوحاً فلا شيء له ان لم يمكنه أحده وان أمكه الاخذ أحده وان نعت الدار بأحده صمته لأقيم واسلكه منه طريق عامره معها للوقوف ان كن رفع السماء وقيل الحجر وأسلمه لصاحبه أفتح للوقف يؤمر برفعه وفاقه وان كان مفسراً فالوقف سلكه الناظر للوقف

(مادة ٤٦٠)

من عطل جمعية وقف دارا كانت او حايوتا او ارضاً بأن حجره من حجر حق لله صاحب فعليه أجر المثل في المائة الى عطل الجمعية فيها

(مادة ٤٥٩) مذكورة في الاسناف مجيئة ٥٩ والها ١٠ ٣٥٦

(مادة ٤٦٠) مذكورة في مجله ٥٥٥ من رد المحتار

الفصل الرابع

في المرصد

(مادة ٤٦١)

المرصد هو دين على الوقف صرفه المستأجر من ماله لأذن المتولى
في صمارة الوقف الضرورة لمدم وجود غلة في الوقف يعمر بها
ولا يجوز لصاحب المرصد أن يبيع العمارة التي عمرها لوقف
ولا الدين المطلوب له وإنما له مطالبة لأطر الوقف بدفعه من غلة الوقف
إن لم يرد اقتطاعه من أصل الأجرة

(مادة ٤٦٢)

مواضع الضرورة مستثناة ثمرها وعرضا

(مادة ٤٦٣)

أذن متولى وقف لمستأجر مسفل من مسفلاته بأن يعمر
من ماله ما كان ضروريا ويرجع المبلغ من الوقف وما يعمره
بكون مرصدا له على الوقف وله الرجوع على الوقف بما صرفه من
ماله بعد ثبوته في وجه الأثر الآن وثبوت كون الأجرة ضرورية
والصرف صرف المثل

وأما المصارف المبيحة ضرورية فلا دارم الوقف بل يكون ملكا للمعمر

(مادة ٤٦١) مذكورة في تنقيح الحامدية ص ٢٠٢ من اب ١٨١٨

(مادة ٤٦٢) مذكورة في ص ١١٨ من اماره تنقيح الحامدية

(مادة ٤٦٣) مذكورة في ص ١٩٠ من تنقيح الحامدية

(مادة ٤٦٤)

إذا احتاجت دار الوقف لتعمير ضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعمير به ولم يرب أحد استأجرها مدة مستقلة بأجرة معجلة تصرف في تعميرها وأذن الناظر لزيد بتعميرها من ماله وما يصرفه يرجع به في مال الوقف فميريد من ماله ليرجع في مال الوقف واستشهد على ذلك ثم أثبتته بموجب حجة شرعية يعمل بمضمونها بعد موته شرعا إذا أذن القاضي للناظر بذلك

(مادة ٤٦٥)

إذا احتاجت عقارات الوقف لتعمير الضروري ولا مال في الوقف ولا من يسأجرها بأجرة معجلة فأذن ناظر الوقف لزيد بتعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد إذن القاضي العام للناظر بذلك فميريد صرف مملوفاً بأنه بوجه الناظر غلب الدعوى الشرعية والكسب على المأجورين وألزم القاضي الناظر بدفعه لزيد فدفعه إليه ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وأنه عزم يرجع ذلك الرجوع على الوقف

(مادة ٤٦٦)

إذا أذن الناظر لأحد المأجورين رجوع عن الأذن ونهاه عن المأجورين رآه من الخطأ والمنفعة لوقف وعلم أنهم والرجوع له بالحق وعزمهم

(مادة ٤٦٤) مذكورة في المادة ١٩١ من فتح المائدة ورد في الأصل (مادة ٤٦٥) مذكورة في المادة ١٩١ من فتح المائدة (مادة ٤٦٦) للمرة الأولى مذكورة في فتح المائدة ١٩١ وما بعدها وما مذكورة في المادة الأخيرة من ١٣٧ وما بعدها وما زاد إصلاحها

بلا وجه شرعى يكاف رفعه ان لم يضر بالوقف وان أضر بتملكه
الناظر بقيمته مروطا لجبهة الوقف وقيل بكون هو المصيح لماله
فيتربص الى خلاصه

واذا أمر باظر الوقف المسأجر بالهارة لنفسه لا لوقف فصر
في عرصة الوقف ونهى ساء لهه وزاد رجل في أجرة الارص
لا لزيادة التعمير وأنى المسأجر دفعها وانتهت مدة الاحاره كان
للمتولى أن يمسح الاحاره فاذا فسحها ان كان رفع البناء لا يضر
بالارص فلصاحب البناء رفعه وان كان بصر فالارص فايس له رفعه
فبعد ذلك ان رضى المسأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء
على المولى كان للمولى أن يدفع اليه القيمة نظرا الى قيمة البناء
منبيا والى قسمه مروتا أم لا كان أول تملكه المولى بذلك
فيصير البناء وهما مع الارص

وان كان رفع البناء بصر فالارص وأنى المتولى أن يدفع اليه
القيمة ويملك البناء لا يجر المتولى بل تربص صاحب البناء الى أن
يخلص ماله بالهدم ويأخذه

فلا يجر حينئذ المأجر ولا المولى ان أن لانه معاوضة
متوفقه على الاراصى ولا يلزم المسأجر أخره المثل لان ابقاء البناء
لمصلحة الوقف لا لمصلحةه ولو لمسه الاخره اره صر ان أحدهما
الترم به فعمله والآخر لم يلزم به وهو صر الرخص الى وقت
الحاص ولا يلزمه الاخره بدون ائماع فالارص

فتعبر من هذا أن الناء ملك له والعروة للوقف وحيث كان البناء ملكا والعروة وقفا وأحر المتولى بأذن مالك البناء فالأجر ينقسم على الناء والعروة وينظر لكم يستأجر كل فاء أصاب البناء فهو لك وهذا إذا كان الناء من أمه وأما إذا استمر فأذن له عرته أو تطيينه أو نحو ذلك فيطر أن زاد فيه من ماله حبرا أو حشا أو شيئا له قيمة بعد الروح يدفع له المتولى قيمته من غير تحجير أن أصر الوقف دفعه

فإن زاد فيه شيئا لقيمة له بعد الروح كلرب ملا ملا يرجع شيء وإن أنفق على نحو تطيينه وممره أحره للأحرار فإن المتولى رجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لأن الحائوت ثابتة وحده فأذن له عرته وأصلح حديقتهما وسعها والأندوس رجب للرجوع (مادة ٤٦٧)

ماناه مسأحرا أو غرسه من ماله فلا إذن الناظر فهو له ثم إذا لم يصر ربه دفعه وإن ذكر فهو البيع ماله قايض إلى أن يملك ويخلص محله ثم يأبذنه ولا يكون مأوه ماناه ماله الإحارة لعنه حيث لا علك ربه ومع أن ملكه الناظر من الوقف يشن لالمحاور أقل القيمتين معروفا ومديا ومحرر صاحب الاء على ذلك يجوز لصاحب المرصد ولوربه أن يحسوا العن المأحوره لاستيلاء المرصد ولوربه فأحر المنزل فإذا مات المتولى الأذن بالورده صاحب المرصد ووربه الروح على ركة المأرا ووربه نال المتولى الذي حله لا نائه من مال الوقف

(مادة ٤٦٧) امرة الأولى مذكورة في الأوامر والمعارف ١٣٢٠
٩٥٣ وهما مذكورة في مباح المأدبة ١٩١٠ والمأدبة ١٣٢٠

(مادة ٤٦٨)

إذا دفع المستأجر الثاني 'صاحب المرمدة' ، فإن كان ذلك ماذن .
المتولى صح . ويكون مازعه ديا على حبة الرقب كالاول ويكون
له الرجوع مثل ماذع للمسأجر الاول في تركه المتولى الاول
وورثته ترجع على المتولى الجديد في مال الوقت

(مادة ٤٦٩)

الاستدانة من اليم لانتات الدين على الوقت بل الدين يثبت
عنه ورجع به على الوقت وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم
في تركه الب تم رجوعون في غلة الزقنة فالدين
رابطا بالرجوع في تركه المتولى الاول ورجع ورثته على
مال الوقت معطاه المتولى الجديد

(مادة ٤٧٠)

إذا راس أسرته المثل بمسأجر المسأجر له له ما يجب عليه
إلا أسرته حاليا معها (مادة ٤٧١)

أما شرح صاحب المرمدة عن دارالاريد الأحرار له وثن من
المسأجر ومن كان كل ماذن الاثريه مردلات الال المذبح آكلن لقامص
واني دمه ماذن ادن لا يكرن الما امع الرجوع على الوقت دمه

(مادة ٤٦٨) مذكورة في صحيفة ١٢١ في البنية و ١٠٠ في رة رة لاجها
(مادة ٤٦٩) مذكورة في صحيفة ١٢٣ من المرمدة رة رة لاجها
لها (مادة ٤٧٠) مذكورة في صحيفة ٥٤١ من رة المرمدة (مادة ٤٧١) مذكورة
في تنقيح الحامدية من باب مشا المسأجره ٢٠٠ وفي مكرره مع مادة ٤٦٨

(مادة ٤٧٢)

لا تجوز الاستدانة على الوقف الا ماذن القاضي لضرورة محاربة
أو بذر وعدم تيسر اجارة العن والصرف من آخرتها

(مادة ٤٧٣)

اذا أحر صاحب المرصد دار الوقف بأجرة رائدة على ما يدفعه
لجهة الوقف يكلف رد الرائد الى الوقف أو مة اصنه ٥٠ من المرصد
لوكات الاحره التي استوحت بها أجرة المثل ولا ربح للمرصد
ولا يحسب الباقر له ما صرفه في العمارة التي حدها ملا دن

(مادة ٤٧٢) مذكورة في صيغة ١٠٥٨٠ الذي له ارورد المارو صيغة ٤٧
وما بينها من الاسماء (مادة ٤٧٣) مذكورة في صيغة ١٠٦٩١ من دج المامدة

الباب السابع

(وفيه فصول)

الفصل الأول

(في الدعوى وغيرها)

(مادة ٤٧٤)

الخصم في الدعاوى الصادرة من الوقف أو الموصوفة على الوقف هو التميم سواء كانت الدعوى تتعلق بمين الوقف أو بملكه
(مادة ٤٧٥)

لا يملك الموقوف عليه العلة أو السكك الدعوى في عين الوقف أو في غلبه ولا يصلح متهما حصصا مدعيا أو مدعى عليه الا اذا كان متوليا أو أدنى له الناصر ولو كان الوقف مخصصا فيه استغلا لا هذا اذا كانت الدعوى على غير المولى
(مادة ٤٧٦)

يملك المستحق في الوقف دعوى الاستحقاق في العلة منصوص الدعوى على المتولى من الموقوف عامة ناه حماقه في الوقف أو ناه من فقراء القرية أو ناه حقها فيها أكثر مما يعطيه

(مادة ٤٧٤) وحده من الدراهم ورد المارصحة ٥٥٤ ودعوى فتح الخامدية صحيفه ١٤ (مادة ٤٧٥) وحده من دعوى فتح الخامدية صحيفه ١٤١٤ والدراهم ورد المارصحة ٥٥٣ وما بعدها ودار املاها (مادة ٤٧٦) مذكوره في صحيفه ٥٥٣ من رد المار ودار املاها

(੨੪੪ ਪੰਨੇ)

لا تسمع من المستأجر المدعى فيه الأجرة الدعوى بإقرار الناظر
لمستيفائه الأجرة منه

(ملک ۷۸)

تسمع دعوى الافرادى طرف الدعوى فلو أقام الناظر المدعى عليه
ملكية وقف الائمة بأن المدعى قد أقر بالوقوعه قبلت بيلته

(ملف ٤٧٩)

لا يحلف بالله الوقت وله اسحلاف الخضم المنعنى عليه

(۴۸۰ - ۴۷۰)

دموى الوقف من قبل الملك الملتقى فلا تصح الاعلى ذى اليه
فلما ابرئنا من دوديا وباركها سواء من الخارج مقدمه وكذلك
لو كان منى الملك صاحب الثراء وأحدما ذويد والآخر خارج
فيه الخارج أولى

دعوت، امامت، اتفاق، مزاج الاعلیٰ، ربی الید، واتحد، دعوی
السلطان علیٰ نبی ربی الید، وھو مع حبیبہ الدعویٰ علیٰ امامہ الاول
ولہو ذی ۱۱ - وہب فی ہد صاحب الھاب

(مادۛ٤٧٧) : ١٢ من سبٲه ٥٢، من دعوى المبرء (اء ٤٧٨) و- دمى
الامبار - - - - - من رد الاراء (اء ٤٦١) ، من دمى
المبرء - - - - - (اء ٨٠١) ، دقور من دقو الاء - - - - -
سبٲه ٥٧ وم - - - - - ٧٨ وسار - - - - -

(مادة ٤٨١)

إذا احتلف المستأجر والناظر في مقدار ما أنفق المستأجر فاذن
الناظر في المبادر ليحسب له من أصل الاجرة والقول للناظر ولا يمين
عليه لانه خضع في ممانع الدينة لاي اليمين ولا يصح اقراره على
الوقف واذا كان المستأجر مدعيا لا يعمل بدعواه عمل يوردها بالبينة

(مادة ٤٨٢)

إذا احلف الناظر والمستأجر في ملكية شيء متصل فارض
الوقف يدعي المستأجر أنه ملك له والناظر يسكن والقول قرا للناظر
ماده من المستأجر على اثبات ملكه

(مادة ٤٨٣)

لا يبرم مد على الخط ولا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خط
العاه الماصين

تصح الدعوى على العاصب وان لم يكن المنصوب في يده
حجه الاقرار فاصره على نفس من أقر فلا يمدى الى غيره
ولا يلتزم أحد بما أقر به غيره وحجه البينة متعدي

(١٠ - ٤٨١) مذكورة في مادة ٥١ من دعوى البينة (١٠ - ٤٨٢) مذكورة
في مادة ٥٠ من دعوى البينة (١٠ - ٤٨٣) مذكورة في مادة ٥١
ومادة ٥٥ وصيغة ٥٧ من دعوى البينة وفيها صح الدعوى على
العاصب وان لم يكن المنصوب في يده مذكورة في مادة ٤٨٠

(مادة ٤٨٤)

ينجذب الفخائف بسبب اليد الظالمة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكيمة فالحقيقية مثل فعل الناصب والحكيمة مثل فعل فاضل الناصب بخلاف ما اذا انتفيا كزوائد النصب قبل المنع فلا تصح في الملك

(مادة ٤٨٥)

اذا أقام الخارج البيعة على ذي اليد وحكم بها للخارج فلا ينقص الحكم اذا أقام ذو اليد بيعة أخرى لأن البيعة ليست له

(مادة ٤٨٦)

الدعوى في الوقف والملك المطلق سواء في طلب الرهان عليها من الخارج لأم ذي اليد

أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد فكل من في يده ذي يتصرف فيه خاصة دون غيره فالقول قوله به بيده به انه ملكه

(مادة ٤٨٧)

اليد السابقة أحق من اليد الحادثة فان رهن المولى على احدات يد من يدعى عليه وعلى أسبقية يد الوقف تكون اليد للوقف ولو ادعى عليه خارجا فمطالب منه البيعة على انها ما ملكه كان أقامها على وحكم بها والا برع من يده فاذا ادعى بالترادف

(مادة ٤٨٤) مذكورة في ص ٥٧ وما بعدها من دعوى الجرح

(مادة ٤٨٥) مذكورة في ص ٧٦ من دعوى الجرح

(مادة ٤٨٦ و مادة ٤٨٧) مذكوران في ص ٧٩ وما بعدها من دعوى الجرح

(للقضاء على مشكلات الاوقاف) ١٩٧

أن الأرض أصلها للوقت ونقصها منه أحد وبرهن على نفسه
واحداث يده يكون هو ذا يد والآخر غارحا

وقد صرحوا أن صاحب البناء والشجر في الارض ذو يد

(مادة ٤٨٨)

من أقر لغيره بشيء في يده يؤاخذ باقراره ولو وضع يده عليه
أحقانا من ادعى عليه ملك عقار في يده فادعى أنه اشتراه من
مورث المدعى فقد اقر بالملكية وعليه اثبات الشراء

قاعدة

(مادة ٤٨٩)

الاصل الذي تنسب عليه الدعاوى وتترتب عليه البيات هو الا في

(مادة ٤٩٠)

اليد دليل الملك الطاهر وهي أقصى ما يستدل به على الملك
فالتقول قول ذي اليد يمينه والنية على الخارج المدعى بخلاف
الطاهر وان كان المدعى في يد ائمين تساويا والحاصل أن من ادعى
خلاف الطاهر وهو الخارج فعليه البينة ومن شهد له الطاهر يصح
اليد فالتقول قوله يمينه

(مادة ٤٨٨) مذكورة في صحيفه ٨ وما بعدها من دعوى الجبرية

(مادة ٤٨٩) مذكورة في صحيفه ٦١ من دعوى الجبرية

(مادة ٤٩٠) مذكورة في صحيفه ٦١ من دعوى الجبرية والاولى ومنها

المادة التي قلها وصاحبها مادة واحدة

(مادة ٤٩١)

المُدعى عليه في المقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يده مما لم يثبت وضع يده على المقار فلا يجعله القاضي خصما ويشترط لصحة الشهادة بأن المقار في يد المدعى عليه المماية ولا تصح بالسباع

(مادة ٤٩٢)

عمل القاضي بمجرد كتاب الوقف بلا حجة شرعية لا يصح ويوجب للاكف تقلا

(مادة ٤٩٣)

لا يعمل الا بالرهان ولا مرة بمجرد الخط والكافد بلا بيان ولا يقضى القاضي الا بمحض الشرع وهي البينة والاقرار والسكول هذا شرع سيدنا محمد سيد ولد عدنان لا بالخط من أى كائن كان والمرة بما هو الواقع لا بما كتب في الورق من الوثائق اذا لم يصح عليه الشارح ولا اعلمده امام تاريخ يستند فيه الى نص قاطع

(مادة ٤٩٤)

يشترط في دعوى الوقف بيان الواقع ولو كان الوقف قديما

وبيان الجهة الموقوف عليها

(ماده ٤٩١) مذكوره في صفحه ٦٤ من دعوى الحيرة (ماده ٤٩٢) مذكوره في صفحه ٦٧ من دعوى الحيرة (ماده ٤٩٣) مذكوره في صفحه ٥٥٧ وصحيفة ٥٦٠ من الدر المختار وورد المختار

(مادة ٤٩٥)

يذترط لصحة حكم القاضي بوقف ثوت ملك الواقف حين وقته فلا يحكم القاضي بالصحة الا اذا ثبت أن الواقف مالك لما وقفه

(مادة ٤٩٦)

دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق تقدم فيها بينة الخارج على بينة ذى اليد ولو كان ناظر وقف ماذا أقام الخارج بينة على ذى يد وقصى له بها فلا تقبل بينة ذى اليد ولا يقص الحكم ما لم يأت بوجه دفع

(مادة ٤٩٧)

صاحب الساء والنراس ذو يد لا يكلف بينة ما لم يبرهن خصمه على أنه صاحب وان يده حادثة حينئذ يكون حارحا ويحتاج الى اثبات الارص بالمينة

(مادة ٤٩٨)

وصح اليد أقصى ما يستدل به على الملك طاعرا من فى يده شيء لا يكلف بينة على ثوت ملكه ولا يبرع من يده الا بحق نات

(مادة ٤٩٩)

دعوى أحد الواقفين على الآخر كغيرها من سائر الدعاوى تقدم فيها بينة الناظر الخارج على بينة الناظر ذى اليد

(مادة ٤٩٥) مذكوره في ص ٥٥٧ من رد المار (ماده ٤٩٦) من ص ٥٥٨
 بها عا في مادة ٤٨٠ و ٤٨٥ (ماده ٤٩٧) مذكوره في ص ٥٥٩ من
 دعوى الجبره ويسمى بها عا في مادة ٤٨٧ و - ر اصلاحها (ماده ٤٩٨)
 مذكوره في ص ٥٦٠ من دعوى قسح الخاويه وسمى بها ماده ٤٨٦ و ٤٩٠
 (مادة ٤٩٩) مذكوره في ص ٥٦١ وما بعدها من دعوى الجبره

(مادة ٥٠٠)

إذا لم يكن الوقف ثابتاً فلا يملك أحد المستحقين الدعوى
لإبطاله أو وقف

(مادة ٥٠١)

حتى ثبت بطريق شرعى وقيمة مكان وجب تقضى البيع وإن
كان المشتري بنى أو غرس فهو له يسلك معه طريق يظهر نفعها لجهة
الوقف ويعظم نفعها فإن كان القلع والتسليم للمشتري أنفع للوقف
يفعل وإن كان القلع يضر بالوقف فيتملكه الناظر للوقف هذا إذا
كان النقص ملكاً للمشتري فلو بناء بقضى الوقف فهو الوقف

(مادة ٥٠٢)

لو هدم المشتري البناء شاء القاضي ضمن البائع قيمته
فيستدعيه وإن شاء ضمن المشتري ولا يفرض البيع ويملك المشتري
تقضى البناء بالصمان ويكون الصمان للوقف لا للموقوف عليهم وهذا
إن لم يمكن إعادته والا أمر بإعادته كما في النصب

— فإن هدمه وبناء على غير صفته يلزم المشتري قلع سائمه هذا
إذا لم يكن البناء الثانى أنفع للوقف فإن كان البناء الثانى أنفع
للوقف يبقى لجهة الوقف وتؤخذ منه الاحرة وهو متبرع بما أنفق
في العمارة ولا شيء له من الاحرة وإن لم يكن أنفع ولا أكثر
ديماً ألزم هدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد
تعميره بما يليق بحاله

(مادة ٥٠٠) مذكورة وصحيفة ٥٦٢ من النسخ المحارورد المصار (مادة ٥٠١)

مذكورة في صحيفة ٥٨٦ وما بعدها من النسخ المحارورد المصار اصلاحها

(مادة ٥٠٢) مذكورة في صحيفة ٥٨٧ من النسخ المحارورد المصار

ثم ان رفع البناء الذي بناه المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع جبليا ان كان المشتري سلم النقص الى البائع وان أمسك النقص فلا يرجع على البائع بشئ

(مادة ٥٠٣)

شري دارا وبنى فيها فاستحقت ربح المثلن وقيمة الساء منيا على البائع ان سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم المثلن لاغير والقيمة تعتبر يوم التسليم حتى لو أنفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتهدم بمصه لم يرجع الا بقيمته يوم تسليم البناء للبائع ولو غلا حتى صار بعشرين ألفا يرجع بقيمته يوم التسليم ولا يطر الى ما أتفق فان أراد أن يرجع بقيمته ربح عما يمكن نقصه وتسليمه الى البائع ولا يرجع بقيمته حصن وطين وسواء في ذلك مالو استحق لوقف أو لغيره فلا فرق بينهما

م

(مادة ٥٠٤)

ليس للمستحق ولاية انشاء الاستحقاق في الوقف فلو حصل حصته انشاء استحقاق لغيره فلا تكون له وبخالف به شرط الواقف بخلاف التسرع

(مادة ٥٠٥)

الاستحقاق المشروط كالارث لا يسقط بالاستقاط

(مادة ٥٠٣) مذكورة في ص ٥٨٧، الفهرست ورد المختار

(مادة ٥٠٤) مكررة مع مادة ٣٩٧ (مادة ٥٠٥) كسابقة

(مادة ٥٠٦)

لا يكون صرف الناظر دليلا لثبوت الاستحقاق في الوقف بل
لابد من اثبات الدس للواقف

(مادة ٥٠٧)

اذا كان الوقف على فقراء قراءة الواقف فلا يستحق مدعيها الا
اذا برهن في وجه الواقف أو من في يده الوقف على التفرد وعلى القرابة
مع بيان حتمتها وأنه ليس له أحد يحب عليه النفقة وينفق عليه ولا يكتفي
بظواهر الحالة للاستحقاق ولو برهن على ما ذكره أحقر عدلان بمناهضتهما
أولى وأخسر والشهادة سواء ولو قال لا أعلم أحد يحب عليه نفقته كفى

(مادة ٥٠٨)

اذا كان صغيرا علويه ابيات قرابته ولوصيه ذلك أيضا فان لم
يكونا فالأم والعم اثبات ذلك ان كان الصغير في حجرهما
فاذا قصي له استحققه من حين الوقف شايه

(مادة ٥٠٩)

رحلان نارطاي محدود مدعى دواليد أنه ملكه ميراثه عن أنه
وادعى الآخر وهو حارج أنه وقف وأن له استحقاقه ومن وجه
الاستحقاق ومع كل وثيقة بما يدعيه أحاب في دعوى الحارج مع

(مادة ٥٠٦) مذكورة في ص ٥٨٤ من الدر المختار (مادة ٥٠٧)
مذكورة في الدر المختار ورد المحار ص ٥٩٠ وما بعدها وما راجع إليها
(مادة ٥٠٨) مذكورة في ص ٥٩٠ وما بعدها من الدر المختار
(مادة ٥٠٩) مذكورة في ص ٤٨ من دعوى الحارج ورد شايه

ذى اليد اذا أظم كل من المتداعين بينة وأرخا من كان تاريخ بيئته
أسبق فهو الالحق فان لم يورخا أو أرخ أحدهما دون الآخر فهو
لدى اليد وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة والعبرة بتاريخ
نفس المتنازع فيه وهو الملك والوقف لا بكتابة صكيهما اذ يجوز
تأخير الكتابة عنهما

(مادة ٥١٠)

صبيعة فى يد حاصر وضيفة فى يد فائب فادعى رجل على الحاصر
أن هاتين الصيعتين وقف وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده
فان شهد الشهود على أن هاتين الصيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا
وقفا واحدا يقضى بوقف الصيعتين جميعا وان شهدوا على وقفين
مفرقين لا يقضى الا بوقفية الصبيعة التى فى يد الحاصر

(مادة ٥١١)

دار موقوفة على أخوين فاب أحدهما وقصم الحاصر غلتهما مده
سبن ثم مات الحاصر وترك وصيا ثم حصر الماء وطالب الوصى
بصبيبة من الغلة فان كان الحاصر الذى قصم الغلة هو الميم لهد
الوقف كان للمائب أن يرجع فى بركة الميم محصيه من الغلة وان لم
يكن الحاصر قبل لهذا الوقف الا أن الاخوين أحرا جميعا فهو كذلك
وان أحره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر قصاء

(مادة ٥١٠) مذكوره فى صفة ٣٤٢ من الهدية (مادة ٥١١) مذكور
فى صفة ٣٤٢ وما بعدها من الهدية

(مادة ٥١٢)

رجل في يده نصف دار فادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام
البنينة بوقف جميع الدار تقبل بيئته لأن المدعى ادعى وقف جميع
الدار غير أنه أقام البنينة على ما في يده فوكد في يده

(مادة ٥١٣)

رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المولى يقول وقفها زيد
على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى ملو حاد متولى آخر وادعى على
هذا المدعى أنها وقف على مسجد كذا من جهة عمرو تقبل دعواه

(مادة ٥١٤)

وقف بين أحويين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت
ثم أقام الحى بنية على أحاد أولاد أحبه ان الوقف بطن بعد بطن
وماى أولاد الاح غيب والواقف واحد والوقف واحدة بل البنينة
ونصف حصص الدافن

ولو أقام أولاد الاح بنية أن الوصف مطلقا علينا وعليك فبنينة
مدعى الوقف بطنا بعد اطن أولى

(مادة ٥١٥)

ادعى كرماعلى رجل فآقر المدعى عامه أنه وقف الكرم لاسرائله
ولا بنية للمدعى فأراد محاميه ان أراد محاميه أنه ليأخذ الكرم لوكيل فاس
له عليه محس وان أراد محاميه ليأخذ الكرمه ان وكيل فله عليه العيين

(ماده ٥١٢) مذكورة في ص ٣٤٣ من الهدى (ماده ٥١٣) مذكورة

في ص ٣٤٣ من الهدى (ماده ٥١٤ ودار ٥١٥) مذكورتان في ص ٣٤٦

من الهدى

(مادة ٥١٦)

ادعى داراً في يد رجل انها ملكه بأصلها وبنائها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى أقر ان أصل الدار وقف والنساء له بطلت دعواه والحكم والسجل

(مادة ٥١٧)

رحل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى ان العرصه وقف وأقام البيعة ان كان المدعى ادعى الدار بنائها لا نقل بيعة المتولى وان كان لم يدع الدار بنائها نفي العرصه وفقاً وان كان ادعى داراً قصبها ثم ان المتولى استحق العرصه بنى البناء على ملك المدعى

(مادة ٥١٨)

اذا جاء رجل الى الماضي وقال انى كنت أمساً لتقصي البنى فملك وفي يدي صدقة كانت لرجل يدعى فلاناً أوقفها على قوم معلومين سماهم يقل قوله ان لم تكن للواقف ورثه ولم يعلم من أمر هذه الصدقة تغير ما أقر به هذا الرجل فان كان له ورثة ومالهوا هو ميراث بيننا وليس نوقف مالهول فولدوم ويكون ميراثاً بينهم وان هالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك للنساكين وقال من بعد السبعة هي للنساكين دون الورث مالهول للورثة

(مادة ٥١٩)

كل مالا سحرأ اذا وحد سبعة كاملاً شئب اكل على السكالم

(٥١٦ مادة ٥١٧ مذكور ان في ص ٣٤٢ من المجلد ١ (٥١٨ مادة) مذكور في ص ٥٤٦ من المجلد ١ (٥١٩ مادة) مذكور في ص ٥٧ من دعوى الخيرية

قاعدة

(مادة ٥٢٠)

ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام تثبت لكل واحد كلما إذا أحدث إنسان في الطريق كميناً أو ميراً باءاً لكل واحد من أهل المحسومة منه ابتداء ومطالبته بنقصه ورفعه بما هو سواء كان فيه صرر أم لا إذا بى لنفسه بغير إذن الامام

(مادة ٥٢١)

أحد الورثة يتصّب خصماً عن الباقيين في دعوى دين لا يمين ما لم تكن بيده

(مادة ٥٢٢)

القاضي الذي يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويتقاضى بالدية أو الكول ان كان مول من المل المملوك أو أوعى الكول الجار له بجمعها والا فلا

(مادة ٥٢٣)

في الخيرية المالك أصل والوقف طارئ فلا تثبت على ذي المال ما لم يثبت عليه بشهادة بئروله ولاية في محرد مذكورة أو كتاباً، وقله صورة الدليل وانما يتبعى بالمال أو الاقرار أو الكول بالامد من الاعاء السرية

(مادة ٥٢٠) مذكورة في ٥٦١ من الاراير رد الاراير
(٥٢١) مذكورة في الاراير ٥٦١ (٥٢٢) ١١١
٥٤٢ من الهدية (مادة ٥٢٣) مذكورة في ٥٤٧ من دس بالولاية

(مادة ٥٢٤)

وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه فاصب فادعى
المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد الشهود بذلك فلهتارانه يجوز

الفصل الثاني

(في الوقف المقطع الثبوت)

(مادة ٥٢٥)

الوقف اذا كان مشهوراً واشتهت مصارفه وقدر ما يصرف الى
مستحقه يظن الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان وكيف كان
قوامه يعملون فيه والى من كانوا يصرفون فيعمل على ذلك

(مادة ٥٢٦)

يملك الاوكاف القديمة المقطعة الثبوت المجهول شرائطها ومصارفها
التي تقدم أمرها ومات شهودها ما كانت عليه في دواوين القضاة
فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجريت هي
رسوبها الموحودة في دواوينهم اذا تارخ أهلها فيها

الوقف اذا انتفاع ثبوته واشتهت مصارفه وحجته، ذرائعه، وانكر
الملك وحده في سجلات القضاة يشار الى المعهود من حاله من قديم
الزمان وكيف كان قوامه، يعملون والى من كانوا يصرفون في ذلك
(مادة ٥١٠) المذكورة في ٢٤٧ من ر. القار (١٠٥٠) - سريره
صحيحه ٤٠٦ من ر. القار (١٠٦٠) - سريره - صحة ٢٠٠ من ر.
الصدري - م. با. ع. ما

(مادة ٥٢٧)

إذا اشتبهت مصارف الوقف ولم يكن له رسوم في سجلات
القضاة ولا تعرف قوامه ولم يعلم حاله في قديم الزمان فمعد التنازع
كل من أثبت له حقاً فيه يقضى له به فان انقطع ثبوته وأراد اولاد
الواقف ابطاله تمتع القضاة من مجاع هذه الدعوى
(مادة ٥٢٨)

يصل فائزاة السلطانية في الوظائف والدوائر الخافضية وان
وجد بها وقف على حصة حيرية يعمل به من غير بينة
(مادة ٥٢٩)

الوقف اذا انقطع ثبوته ولم يوجد له كتاب مسجل في دواوين
القضاة ولم يعلم حاله من قديم الزمان ولا تعرف قوامه فلا يعطى
أحد ممن يدعى فيه حقاً مالم يبرهن وأثبت له حقاً قضى له به والا
صار وفقاً على الفقهاء
(مادة ٥٣٠)

إذا كان أصل الوقف ثانياً وكان بين جماعة والواقف واحد يسمع
أن يدعى أحد المستحقين حصصاً من الباقي وان لم يكن أصل الوقف
ثانياً فلا يدعى أحد المستحقين حصصاً

(مادة ٥٢٧) مذكورة في ص ٥٤٥ من البراءة ورد في ٥٨٨

(مادة ٥٢٨) مذكورة في ص ٥٥٩ من رد المحتار (مادة ٥٢٩) مذكورة و

ص ٥٨٨ من البراءة ورد المحتار و ص ٥٥٩ مادة ٥٢٧

(مادة ٥٣٠) مذكورة في السور وشرحه ص ٦٢

الفصل الثالث

(في الاقرار)

(مادة ٥٣١)

إذا أقر السليم عقلا وبدنا بوقفية أرض أو دار في يده ولم
يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت وقفا على القراء
ولا يجعل هو الواقف لها الا اذا أطم بينة بأن العقار كان ملكا له
وقت الاقرار وتكون له الولاية على الوقف ولا تبرع من يده مالم
يثبت أن الولاية ليست له هذا اذا أطم البينة المذكورة والا
فالرأى للقاضي

(مادة ٥٣٢)

إذا أقر بوقفية أرض في يده وعين المستحقين فيه ولم ينسب
الأرض الى واقف معين صح اقراره وصار الأرض وسالى المبيعه
وان ذكر لها واقف موقوف سماه عند الاقرار بالوقفية يرجع
الى ذلك الواقف ان كان حيا أو الى ورثته ان كان ميتا فان صدقه
أو صدقه في الوقفية كان الامر الى ما أقر به وان كان صدقه
فلا يثبت الوقف وان لم يكن له ورثه نسمر وقفا على ما أقر به

(مادة ٥٢١) مذكورة في صفحة ٣٧ من الاسناد وصية ٣١٢ من

الغاية (مادة ٥٣٢) مذكورة في صفحة ٣٩ من الاسناد

(مادة ٥٣٣)

إذا أقر بوقفية أرض أو دار في يده وقال أنها وقف من قبل أبيه وأبوه ميت ولم يبين الموقوف عليه صح إقراره في حق نفسه فإن كان على أبيه دين أو أوصى بوصية وليس له مال غيرها يباع منها ما يوفي به دينه ويعد وصيته من ثلثها وما فضل يكون وقفا وإن أحاط به الدين تناع كلها إلا أن يقتضى الممر بالوقفية الدين من أبيه فإن لم يكن على أبيه دين صادت كلها وقفا بإقراره فإن كان مع المقر وارث آخر يحدد الوقفية تكون حصه المقر وقفا وحصه الآخر ملكاً له (مادة ٥٣٤)

إذا أقر بأنها وقف من قبل أبيه عليه وعلى أخيه وكذا، فإنه أحوه تكون حصه المقر وقفاً وحصه المكر ملكاً ولا حق له في الوقف (مادة ٥٣٥)

وإن أقر بأن أمه وقفها عليه وعلى أخيه وعلى أولادها ونسائها وأبناء ومن بعدهم على المراء وكذلك أحوه يكون حصه المقر وقفاً عليه وعلى أولاده وسقط حصه المكر إلى أولاده ولا يسطر حقهم في الوقف بانسكار أبيهم إلا إذا تناحوه على الانكار (مادة ٥٣٦)

إذا أقر في حال صحته بوقفية أرض أو دار في يده أو باسم الراقف وقال بأنها وقف، عليه وعلى أولاده ونسائه انداح إقراره وصادت وقفاً (مادة ٥٣٣) مذكور في مجلد ٣١٣ من القانون رقم ٣٨ من الأساف (مادة ٥٣٤) مذكور في مجلد ٣٩ وما بعدها من الأساف (مادة ٥٣٥) مذكور في مجلد ٤٠ من الأساف (مادة ٥٣٦) مذكور في مجلد ٣٧ من الأساف

على ما أقر به بأن ادعى آخرون بأنها وقف عليهم وصديقهم صحته
مصادقته على نفسه لا على غيره

(مادة ٥٣٧)

إذا كذب المقر له المقر فلا يبطل الاقرار ولو أقر لشخصين غير
وارثين له بوقفية أرض أو دار في يده بأنها وقف عليهما فصدقه أحدهما
وكذبه الآخر يكون نصفها وقفاً على المصدق والنصف الآخر للمقرء
وإن رجع المسكر الى التصديق يرجع نصف العلة اليه

(مادة ٥٣٨)

إذا أقر الورثة بالملكية لمضى ملك وقف وقعه مورثهم فلا
يبطل الوقف بأقرارهم ويضمنون قيمته من تركة الميت
فإن أسكروا دعوى المتبقي ولا بسة له وأراد استخلاصهم على
أحد العتار الموقوف فلا يمين عليهم وإن أراد تخليصهم لأحد القيمة
إن نكلوا فله ذلك

(مادة ٥٣٩)

التامس في الاقرار بالوقف حجه أو استحقاقاً لا يبطل به الاقرار
الاول بل الثاني

(مادة ٥٤٠)

الساء والراس نابيان للأرض بالقرار بالأرض هو اقرار بالحالة
الحالة له

(مادة ٥٣٧) مذكورة في صفحة ٤٠ من الاسطاف (مادة ٥٣٨) مذكورة
في صفحة ٣٥٠ من الهدية (مادة ٥٣٩) مذكورة في صفحة ٣٤٩ من الهدية
(مادة ٥٤٠) مذكورة في صفحة ٤٧ من اقرار تاج الحامدية

(مادة ٥٤١)

الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعدها فان ادعى
ذو اليد بأن بناء الارض التي في يده ملك له وأقر بأن أرضها للوقف
كان البناء والارض للوقف

(مادة ٥٤٢)

الاقرار بعد الدعوى صحيح فان ادعى من يملك الدار ان
أرضها ملك له وان بناءها للوقف كانت الارض له والبناء للوقف
لانه ادعى لنفسه أرض الدار وبناءها التابع لها ثم أقر بعد ذلك
للووقف بالبناء واقاراه صحيح على نفسه

(مادة ٥٤٣)

لا يصبح بعد الاقرار الدعوى ببعض ما تناوله الاقرار فان أقر
من يملك أرضا لها للوقف وادعى ان البناء وغرامها ملك له فلا
يقتل قوله ويكرن الادعاء وما ذكره من البناء والارض للوقف
لانه لما أقر بالارض للوقف فقد أتى له بالبناء والارض التابع للارض
ولما دل ان البناء له اذ ادعى لنفسه ما اقر به غيره

(مادة ٥٤٤)

اقرار الانسان به لا ينافي اقرار غيره من الناس ان
أرضها للوقف ثم أقر لا يرفع الرقعة بان البناء والارض اقراره

(مادة ٥٤١) مد كدروسه ٥٤٧ وما صدر من كدروسه ان قبح الاعتراف
(مادة ٥٤٢ وما ٥٤٣) مد كدروسه ٥٤٤ وما صدر من كدروسه ان اقرار مع المأمور به

بالبناء لذلك الغير وسكون الارض وبنائها للوقف المقر له لانه
لما أقر للوقف بالارض صارت الارض والبناء التابع لها للوقف
واقارره لذير الوقف بالبناء اقرار على غيره والاقرار على الغير
لا يجوز وان أقر ببنائها لاحد وبأرضها للوقف صح اقراره لكل
منهما لانه لما أقر للاول فالبناء تم أقر للوقف بالارض صار مقرا
أيضا بالبناء وهو اقرار على الاول والاقرار على الغير لا يجوز

(مادة ٥٤٥)

اذا كان الوقف على معين ومن بعده الفقراء فأقر الموقوف
عليه لذيره بأن الوقف بينهما شاركه ذلك الغير في ثلث الوقف مادام
المقترحيا فان مات المقر عادت حصه المقر له للمساكين وان مات المقر
له والمقر حتى فلا يود له الحصة التي أقر بأنه لاحق له فيها واعما
ترجع الفقراء المستحقين لها

(مادة ٥٤٦)

اذا أقر أحد المستحقين في ربع الوقف لذيره بأنه نسحق
حصه دونه وصادقه عليها بعمل المتصادقة في حق المقر حاصة ولو
حالت كساب الوقف ويسقط حقه مادام حيا
فان مات المقر والمقر له حتى عادت العله الى من جعلها له الواقف
ولاحق المقر له فيها

(مادة ٥٤٥) مذكورة في ص ٥٨٢ من البر المختار ورد المختار

(مادة ٥٤٦) مذكورة في ص ٥٨٢ من رد المختار

(مادة ٥٤٧)

إذا أقر المشتروط له النظر لغيره باستحقاق النظر معه يؤخذ بأقراره في حق نفسه خاصة ويشاركه المقر له في النظر مدة حياتهما فإن مات المقر بطل إقراره وانتقل النظر لمن شرطه له الواقف وإن مات المقر له والمقر حتى يبطل الإقرار أيضا ولا تعود الحصصة المقر بها إلى المقر بل يوجهها القاضى إلى من كان أهلها من الموقوف عليهم وإن شاء توجيهاها إلى المقر له ذلك إن كان أصلح للوقف (مادة ٥٤٨)

من أقر بعين أو دين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية

(مادة ٥٤٩)

أقرار الناظر على الوقف لا يصح وإقراره للوقف بعقار في يده صحيح

الفصل الرابع

(فى إقرار المريض)

(مادة ٥٥٠)

إذا أقر المريض فى مرض موته بوقفية أرض أو دار فى يده من مل نفسه أو من قبل واقف آخر ولم يعينه ولم يعين الموقوف عليهم صح إقراره فى ناك ماله ما كان كائنا الأرض أو الدار الموقوفة تخرج من الثلث

(مادة ٥٤٧) مذكورة فى صفحة ٥٨٣ من الدر المختار وورد المحار

(مادة ٥٤٨) مذكورة فى صفحة ٣١٦ من دعوى تبيع الحامدية

(مادة ٥٤٩) لم يأت بمقدم (مادة ٥٥٠) مذكورة فى صفحة ٣٦ من الاسماء

صارت كلها وقفاً وإلا فبحساب الثلث ما لم يجرز الورثة الوقف فيما
زاد على الثلث أو لم يكن له ورثة
(مادة ٥٥١)

إذا أقر المريض في مرض موته بأرض أو دار لرجل في يده
وأنه أي الرجل وقفاً على معين كانت وقفاً من جميع ماله وإذا لم
تكن على معين كانت وقفاً من ثلث ماله
(مادة ٥٥٢)

إذا أقر المريض في مرض موته بوقفية أرض أو دار في يده وكان
اقراره لمعينين صارت وقفاً من جميع ماله
(مادة ٥٥٣)

إذا أقر المريض في مرض موته بوقفية أرض في يده أن شخصاً
جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى ولده وسله أبداً ومن بعدهم للمفقراء
ودفعها إليه فلا تكون وقفاً عليه ولا على أولاده ولا يقبل قوله في
ذلك لنفسه ولا لولده ولو لم يكن له مزارع

المصـل الخامس

في الصك هل يعمل به

(مادة ٥٥٤)

لا يعمل بالصك بل لابد من دية شرعية

(مادة ٥٥١) مذكورة في صحيفه ٣٥ من الاسماء (مادة ٥٥٢) تسمى
عها عما فيها (مادة ٥٥٣) مذكورة في صحفه ٦٣ من الاسماء
(مادة ٥٥٤) مذكورة في صحيفه ٥٥٩ من رد المحتار

(مادة ٥٥٥)

رجل وقف ضيعة وكتب صكاً واشهد شهوداً عليه بذلك فقال
الواقف ائني وقتت على ان يكون يميني فيه جازاً ولم اعلم ان الكاتب
كتب او لم يكتب في الصك هذا الشرط فان كان الواقف رجلاً
فصيحاً يحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب وقف صحيح وافر
هو بجميع ما فيه فلا يقبل قوله وان كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية
وشهد الشهود انه قرئ عليه بالعربية وافر بجميع ما فيه لا يقبل قوله
ايضاً وان لم تشهدوا نقل قوله وهذا أمر لا يجتص بصك الوقف بل
بجميع الصكوك

(مادة ٥٥٦)

اذا كتب صك المتولي والوصى ولم يذكر فيه جهة توليته ووصايته
فلا يصح هذا الصك فان كتب فيه انه وصى من جهة الحاكم ولم يسم
القاضي الذي نصبه او ولاء حار ذلك

(مادة ٥٥٧)

استأجر رجل من مولى وقف ارضاهي وقف على ارباب معينين
وكتب في الصك استأجر فلان من فلان من المتولي فلان بن فلان
المولى من جهة كذا الاوقف المنسوبة الى فلان المعروف بكذا ولم
يذكر اسم ان الواقف وحده ولم يعرف بذلك حار

(مادة ٥٥٥) مذكورة في صحيفة ٣٤٧ من الهدى (مادة ٥٥٦) هي
كسرها الصحيحة (مادة ٥٥٧) مذكورة في صفحة ٣٤٧ من الهدى

(مادة ٥٥٨)

رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطالب من القاضي القضاء بالصك ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك ما لم يشهد الشهود بالوقف قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكنون الوقف الذي عليه خط الدضاة الماضين يستثنى منه ما وحده القاضي بخط القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم وكذلك خط السمسار والصراف والبيع والدوائر المضادة من القضاة في حساب الوقف ويعمل أيضا بالبراءة السلطانية والدوائر المالية واما يعمل بدوائر التاجر والصراف والسمسار فيما عليه للناس وأما مما له على الناس فلا يعمل بدفعه

(مادة ٥٥٩)

الكفانة على ثلاث مراتب مستتين مرسوم وهو أن يكون ممنونا أي مبدرا طاعوان من فلان بن فلان فهو كالنطق حجة ومستين غير مرسوم كالكفانة على ورق الاشجار أو على الكافور لاعلى الوحة المعصاة فلا يكون حجة الا بانضمام بى آخر كاليه أو الاشهاد عليه أو الاملاء على المير والثالث غير مستين كالكفانة على الهواء أو على الماء وهو بمنزلة كلام غير مسوع فلا يثبت به شيء من الاحكام وان بوى الاول صريح والثاني كفايه والثالث لمع

(مادة ٥٥٨) مذكورة في ص ٣٤٧ وما بعدها من الهدية وصحيه ١٩ وما بعدها من دعوى تقح الحامدية (مادة ٥٥٩) مذكورة في ص ١٩ من دعوى مسح الحامدية

(مادة ٥٦٠)

إذا اختلفت الورثة وواضع اليد على أرض الوقف مدة فقال
واضعها إنها كانت لقلان ووقعها على كذا وقالت الورثة بل وقفها
علينا وطل نسلنا ومن بعدهم للمساكين فإن القاضى يحميه على ما أقر
به الورثة إذا لم يجد القاضى فى ديوان الحكم الذى قبله كتباً من
الصك فيها رسوم الوقف ولم تكن الاوقاف فى يد الاماء بل وحده
اقرار من هى فى يده

واما اذا كانت الاوقاف فى يد الاماء ولها رسوم فى ديوان
من قبله فانه لا يقبل نقول الورثة فيما ليس فى ايديهم

سؤال وبيان

(مادة ٥٦١)

سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشدت مصارفه وقدر ما
يصرف الى مستحقه فقال ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق من
الزمان كيف كان حاله يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون
فندى على ذلك

(مادة ٥٦٠) مذكورة فى ص ٣٤٦ من الهدية (مادة ٥٦١) مذكورة

فى الهدية ص ٤٤٦ وندى - يا هدية واد سم

الفصل السادس

(في الشهادة)

(مادة ٥٦٢)

اثبات أصل الوقف لا يتوقف على دعوى بل تقبل فيه البيعة حسبة
بدونها سواء كان المصرف معيناً أو غير معين

(مادة ٥٦٣)

الشهادة على حقوق المباد لا تقبل بلا دعوى

(مادة ٥٦٤)

الشهادة على حقوق الله تقبل حسبة بلا دعوى

(مادة ٥٦٥)

إذا كان المصرف معيناً وأريد اسات استحقاقهم في التلة فلا تقبل
البيعة بدون النعوى

(مادة ٥٦٦)

الوقف من قبيل الملك المطلق ينت أصله بشهادة شاهدين عدلين
أو رجل وامرأتين عدول وتقبل فيه الشهادة على الشهادة بشرطها
بأن يتعذر حصول الأصل لموته أو مرضه أو بعد مكانه عن مجلس
المضاء بحيث لو غدا لأداء الشهادة لاستطيع أن يرجع لأهله في يومه

(مادة ٥٦٢) مذكورة في صحيفة ٥٥٥ وما بعدها من الدر المختار ورد المعيار

(مادة ٥٦٣) مذكورة في صحيفة ٥٥٩ من الدر المختار ورد المعيار (مادة ٥٦٤)

كساقها (مادة ٥٦٥) مذكورة في صحيفة ٥٥٦ من الدر المختار

(مادة ٥٦٦) صدرها علم من تعدد مواد تقدمت وبقيها مذكورة في النور

من الوقف واث الشهادة على الشهادة

أو تكون المرأة مخدرة وبشرط أن يشهد أصل فرعين على شهادته
وتجوز شهادة أصل مع فرعين
(مادة ٥٦٧)

تقبل الشهادة لأبواب أصل الوقف بالسهرة والتسامع ممن يوثق
به من خبر جماعه لا يتصور بواطئهم على الكذب أو شهادة عدلين
وكل ما تعلق به صحة الوقف من شرائط الملك ومحوه مما يتوقف
عليه صحة العقد فهو من أصله
(مادة ٥٦٨)

وتحوز الشهادة بالسماع أيضا على مصرف الوقف إذا لم يكن
الوقف تابعا على حصة معلومة فإن كان كذلك وادعى الناظر على
بذئ يد مصرف بالملك في عقار أنه وقف على حبه كذا جازب الشهادة
بالمساع
(مادة ٥٦٩)

لا تجوز الشهادة بالنسبة والتسامع على شرائط الوقف التي
يقتضيها الواقف في الوقفه من تخصيص الفلء وكيفية صرفها لحيات
ويحوى ذلك كما لا تجوز الشهادة بالتسامع على مصرف الوقف إذا كان
المصرف تابعا وادعى الناظر حبه غير الحبه المعلومه
(مادة ٥٧٠)

استرسل لصحة الشهادة بمحدد العقار المراد أبواب أصل وقفه وببيان
حدوده الأربع أو ثلاثة منها في شهادة الشاهدين ولو كان الوقف مشهورا
(مادة ٥٦٧) مذكورة في محله ٥٥٧ وما بعدها من الأثر ورد المحار
(مادة ٥٦٨) مذكورة في محله ٥٦٠ من رد المحار (مادة ٥٦٩) مذكورة
كسماها (مادة ٥٧٠) مذكورة في محله ٣٢٦ من شهادات من جمع الحامدية

(مادة ٥٧١)

البينة إذا قامت على خلاف المهور المتواتر لا تقبل وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس إذا كانت بينة الاستبدال يكذبها الحس بأن شهدت بأن الدار قد انهدمت وحكم القضاة باستبدالها ثم شهدت أخرى أنها حاضرة إلى هذا الرمان وكان الحس يسمى بأن عمارتها أو أن الاستبدال هي القائمة الآن والشهادة الأولى بأدلة والحكم الذي عليها مطلق يقض (مادة ٥٧٢)

لا تقبل شهادة المنعوق فيما يرجح لنفلة الوقف

(مادة ٥٧٣)

بينة الخارج على الملك المطلق وما كان سبه يكرر أولى من سبه المتولى ذي اليد أنه وقف

(مادة ٥٧٤)

بينة الاسباب تاريخاً أولى مما لو رهن ذو اليد أنها وقف عليه ،
والعم أهم رقب على المسجد وأرخ كل منهما وكان أحدهما أسوأ
تاريخاً فهو أحق (مادة ٥٧٥)

بينة الخارج أهم رقب عامه إلى أوامر به ذي اليد أن السائغ
له اشتراها من الزاوية إلا إذا أثبت ذو اليد أن أحدهما على الوقف

- (مادة ٥٧٦) مذكورة في صفحة ٧ من كتاب ١١ إداد من تتبع
المادة (مادة ٥٧٢) مذكورة في صفحة ٣٢٧ من إداد بتج المائدة
(مادة ٥٧٣) مذكورة في صفحة ٣٣١ من إداد مع المائدة
(مادة ٥٧٤) مذكورة في صفحة ٢٢٢ من إداد مع إداد
(مادة ٥٧٥) مذكورة كما هي

(مادة ٥٧٦)

بينه الخارج أن البناء الذي في حائز الوقف ملكه مقدمة
على بناء الناظر أنه ملك للوقف

(مادة ٥٧٧)

بنة المتولى أولى في قدر الاجرة من بنة المستأجر وبينه المستأجر
ولى في قدر المدة

(مادة ٥٧٨)

يئة مدعى الوقف بطنا بعد بطل أولى من بينه مدعى الاطلاق

(مادة ٥٧٩)

بينه الفساد أولى من بينه الصحة في الوقف ان كان الفساد اشترط
مفسد وبينه الصحة أولى ان كان الفساد لمعى في الحمل أو غيره
ومعه أمه لو احضما في الصحة والفساد بالقول قول مدعى
الصحة والفساد على مدعى الفساد

- ١٠١٥ (٥٧٦) مذكورة في صحيحه ٣٣١ من شهادات مجمع المائدة
١ (مادة ٥٧٧) مذكورة في صحيحه ٣٣٣ من شهادات مجمع المائدة
١ (مادة ٥٧٨) مذكورة في صحيحه ٣٣٢ من شهادات مجمع المائدة
١ (مادة ٥٧٩) مذكورة في صحيحه ١٣٢ من شهادات مجمع المائدة ويريد عليها

الفصل السابع

(في اختلاف الشهادة)

(مادة ٥٨٠)

تُجب مطابقة الشهادتين وموافقتها موافقة معنوية ولولا تضمن
عند ١٤

(مادة ٥٨١)

تُجب موافقة الشهادتين ومطابقتها معنى بطريق الوضوح وان
احلما لمعا عبد الامام

(مادة ٥٨٢)

نقدم النعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة فان وافقت
لشهادة النعوى قلت وإلا فلا

(مادة ٥٨٣)

الشهادة بأكثر من الماعى به ناطله الا بالدرج والشهادة بأقل
عن الماعى به مقوله

(مادة ٥٨٠) المذكورة في حقه ٥٣٩ وما بعدها من البر ورد المحار
(مادة ٥٨١) المذكورة كما في (مادة ٥٨٢) المذكورة في السور والبر
صحيحة ٥٣٨ وما بعدها (مادة ٥٨٣) المذكورة في كتاب الشهادات من البر
في المحار صحيحة ٥٣٨

(مادة ٥٨٤)

الملك المطلق المفيد لثبوت من الاصل أقوى وأزيد من الملك المفيد بسبب قاصر على افادة الحدوث وأقل من النتائج المفيد للاولوية على اليقين والارث والشراء من محمول مساويان للملك المطلق

(مادة ٥٨٥)

ان ادعى المدعى الملك المطلق فهذا بالملك بسبب الارث له أو شهدا بالملك بسبب الشراء قللت شهادتهما

(مادة ٥٨٦)

ان ادعى الملك بسبب الشراء فهذا بالملك المطلق فلا تقلل شهادتهما

الم فصل الثامن

(في حوال سماع الدعوى وعدم سماعها بعد المدة الطويلة)

(مادة ٥٨٧)

الحق لا يضيع بمقادم الزمان بل يروى عن من يسمع على دار أو أرض أو غير ذلك من وراء طائفت المدة أو قصره، وهو مدعى، أو شاهات فلاز طانه، من وردوا اليه اذا طاب فلان ذلك وان كان مكرا أو بالملك لان

(مادة ٥٨٤) مذكورة في البر امرار ورد المزارع من الدار ٥٣٨٤ وما بعدها (مادة ٥٨٥) مذكورة في الار امرار ورد المزارع من الدار ٥٣٩ (مادة ٥٨٦) مذكورة في ابرها (مادة ٥١٧) مذكورة في دعوى جميع الماديات من ص ٣ الى ص ٧

وفلان يدعى أنها ملكه ينظر ان كان مضي على وضع يده خمس عشرة سنة فأكثر لا تسمع دعوى المدعى الا في الارث والوقف وعند وجود عذر شرعى لكن في الارث والوقف انما تسمع الدعوى بعد مضي هذه المدة اذا لم يرض على وضع اليد ثلاث وثلاثون سنة أما اذا مضى ذلك فلا تسمع دعوى الارث والوقف أيضا الا عند وجود عذر شرعى

(مادة ٥٨٨)

عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة انما هو لهي عنها من ولى الامر فيكون القاضى معزولا عن سماعها وليس له الا ان سماعها بعد مضي هذه المدة الا بأمر من ولى الامر وبحسب على ولى الامر الذى من قضاياه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة أن يسمعها بنفسه أو يأمر بسماعها كيلا يصيب حق المدعى

(مادة ٥٨٩)

عدم سماع القاضى للدعوى بعد مضي المدة المحددة لسماعتها انما هو عند انكار الخصم ولو اعترف لسمع ادلاؤه وترويه مع الاقرار

(مادة ٥٩٠)

عدم سماع الدعوى محله اذا تحقق تركها هذه المدة ولو ادعى في اثباتها عدم القاضى لا يجمع بل تسمع دعواه بانها ما لم يكن بين الدعوى الاولى واثباته هذه المدة

(مادة ٥٨٨) مذكورة في كتاب اقتضاء من رد المحتار ج ١ ص ١٧٦ ح ٤

(مادة ٥٨٩ ومادة ٥٩٠) مذكورتان كساسة بما

(مادة ٥٩١)

لو ترك دعواه مدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضي بل
طالبه بمحقه مرارا في غير مجلس القاضي لا تسمع دعواه لعدم شرط
الدعوى وهو مجلس القضاء

(مادة ٥٩٢)

اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يحصل القاضي الدعوى ومضت
المدة المحددة لسماعها لا تسقط دعواه لانه صدق عليه أنه لم يتركها
عند القاضي هذه المدة

(مادة ٥٩٣)

ترك الدعوى اما يتحقق بعد تبوت حق طلبها فلو مات زوج
المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلها طلب
مؤخر المهر لان حق طلبه اقامت لها بعد الموت أو الطلاق لامن
ومت النكاح ومثله ما لو أحر الدعوى لاعسار المديون هذه المدة
تم بت يساره بعدها

(مادة ٥٩٤)

تسمع الدعوى بمد معنى المدة اذ مدة اسماءها عند وجود
النذر الشرعي كما لو كان المدعى غائبا أو مصريا أو مريضا وليس لهم
ولي أو نائب عنه عليه ان يأتى بها كما طلبا أو كان نائب الاعسار في هذه
المدة ثم أدره

(٥٩١ - ٥٩٢) مذكورة في كتاب المساء من رد المحتار ص ٢٦٦

(٥٩٢ - ٥٩٣) مذكورة في كتاب المساء

(مادة ٥٩٤) مذكورة في كتاب المساء من رد المحتار ص ٢٧٧

(مادة ٥٩٥)

سماع الدعوى من اليتيم بعد بلوغه مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه
هذه المدة وفيما اذا لم يكن له ولى

(مادة ٥٩٦)

اذا ترك الدعوى ستا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى
ثم ادعى لاتسمع دعواه وان أمر ولى الامر بسماعها

(مادة ٥٩٧)

سماع الدعوى قبل مضي المدة المحددة مقيد بما اذا لم يسمع منه
مازم آخر يدل على عدم الحق طاهرا كما لو باع عقارا أو غيره وامرأته
أو أحد أقربه حاصر يعلم به ثم ادعى ابه مثلا أنه ملكه لاتسمع
دعواه وحمل سكوبه كالأفصاح قطعا للتروير والحيل بخلاف الاحصى
فان سكوبه ولو حارا لا يكون رضا الا اذا سكنت الحار وقت البيع
والتسليم وتصرف المشتري فيه زرقا وساء فلا تسمع دعواه على
مأليه التمتوى قطعا للاطلاع التماسدة واذا أقر المدعى عليه بالحق
للمدعى فى أثناء المدة المحدودة ثم مضت المدة وحدد المدعى عايه
الاقرار أو أقر بالحق للمدعى بعد مضي المدة ثم حدد اقراره بذلك
وأراد مدعى الملك أن يرهس على اقراره بذلك تسمع دعواه ونصل
بينه ما يترك الدعوى من وقت الاقرار خمس عشرة سنة فاكر

(مادة ٥٩٥) مذكورة كناية (مادة ٥٩٦) مذكورة فى كتاب

الاء ن رد المأر ٥٥ ٥٧٧ (مادة ٥٩٧) وما مذكور فى كتاب

القضاء ن رد المأر ٥٧٧ ٥٧٧ وما لم أجب له دلى الأول

(مادة ٥٩٨)

إذا تملك شخص من غيره عينا يارث أو ثراء أو هبة ونحو ذلك ووضع يده عليها مدة أقل من المدة المحدودة ووضع يده عليه من قبل وضع يده على تلك العين يده مدة أقل من المدة المحدودة أيضا وليسكن المدينان إذا جمعا يملكان المدة المحدودة وأراد الآن أن يبيع أحد على واضع اليد تلك العين لا تسمع دعواه إلا إذا وجد عذر شرعى (مادة ٥٩٩)

للقاضى أن يسمع دعوى الوصية والوقف فى المدة المحدودة وإن لم يكونا مسجلين بسجل المديرية أو القاضى وللقاضى أن يسمع الدعوى على التركات بدين أو عين أو ميراث أو غير ذلك قبل مضى ثلاث وثلاثين سنة فى الارث والوقف وقبل مضى خمس عشرة سنة فى غيرهما سواء كان ذلك مسهودا به يوم الوفاء أو لم يكن (مادة ٦٠٠)

لا تسمع دعوى الوقف بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة ومن يده الدار تصرف بها تصرف المالك فلا تسمع دعوى باطل الوقف عليه وهما فى بلدة واحدة

(مادة ٦٠١)

عرب الواقف يعلم بالوقف وهما فى بلدة واحدة فلا تسمع دعواه حبس الوقف وقرنه حاصر يعلم بالوقف كما إذا دافع وهو حاصر

(مادة ٥٩٨) .. (مادة ٥٩٩) (مادة ٦٠) (مذكوره فى دعوى بهج الحامدي صفحة ٨ وما بعدها (مادة ٦٠١) مذكوره فى صفحة ٩ من دعوى بهج الحامدي

خلا لتبطل دعواه بعد ذلك بأنها ملك له ولو لم تمض عليه المدة
الطويلة

(مادة ٦٠٢)

يملك زيد غراسا جاريا في ملكه ومحمدا في أرض وقف بالوجه
الشرعى وهو يتصرف فيه ويدفع ما على أرضه لحمة الوقف مدة
تزيد عن خمس وعشرين سنة بدون معارض له في ذلك وبعد هذه
المدة قامت امرأة تسمى الغراس والسكل في بلدة واحدة ولم تدع
عليه قبل ولا معها مانع شرعى وهو ينكر فلا تسمع الدعوى

(مادة ٦٠٣)

لا تسمع دعوى الموقوف عليه الا بالذن القاصى أو لكونه
متوليا فلو ذهب أحد الوقف ليس للموقوف عليه الخصومة الا
بالذن القاصى واذا كان الموقوف عايمهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف
بغير إذن القاصى فلا تصح بالاعمال

(مادة ٦٠٤)

اذا كان الوقف على رجل ومن فلا يكون متوليا الا باطلاق

القاصى

(ماده ٦٠٢) مدكورة كما ١ (ماده ٦٠٣) مدكورة في صحيحه ١٤
من دعوى تنجح الحامدية وسمى بها بمادة ٤٧٥ ومادة ٥٠٠ (مادة ٦٠٤)
مدكورة في صحيحه ١٤ من دعوى تنجح الحامدية

(مادة ٦٠٥)

من تصرف زماناً في أرض تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فلا تسمع بعد موته دعوى من كان يرى تصرفه ولم يدع عليه مع عدم وجود مانع شرعي

(مادة ٦٠٦)

باطل وقف لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في أرض لجهة وقته ظم بمعارض باطل وقف آخر في دار وضع يده عليها وتصرف فيها مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلامعارض مستندا ذلك المعارض لمجرد ذكرها في كتاب الوقف فلا تسمع دعواه حيث لم يكن له مانع يمنعه من الدعوى ولا عرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف مع عدم التصرف في ذلك

(مادة ٦٠٧)

مسحق علة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف بل يملكها المتولى

(مادة ٦٠٨)

المسحق لا يملك الدعوى ولو الوقف عليه فقط

(مادة ٦٠٥) مذكورة في صحيفة ١٠٣ دعوى تنقيح الحامدة

(مادة ٦٠٦) مذكورة في صحيفة ١٩٠ تنقيح الحامدة وصرف على

المكرر فيها (مادة ٦٠٧) مسبوقة بها ما في مادة ٤٧٥ وهي مذكورة في دعوى

تنقيح الحامدة صحيفة ١٤ (مادة ٦٠٨) كسبها في الحبل والكرار

(مادة ٦٠٩)

القضاء لدى اليد قضاء ترك لأقضاء استحقاق وإذا صار ذو اليد مقصبا عليه فلا تسمع بينته بأنه ماله
(مادة ٦١٠)

تقبل الدية لو أقامها المدعى عليه

(مادة ٦١١)

الموقوف عليه لا يكون حصبا منصبا أو مدعى عليه

(مادة ٦١٢)

من أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه أو لغيره

(مادة ٦١٣)

إذا كان المدعى ناطر وقف ومطاعا على تصرف المدعى عليه
فلا تسمع دعواه عليه ولا على ورثته وما يجمع صحة دعوى الناطر
يجمع صحة دعوى الناطر الذي يليه

(مادة ٦١٤)

لا تسمع الدعوى في استحقاق علة الوفاء بعد تركها بلا عذر
شرعي مدة خمس عشرة سنة إلا إذا كان القاصي مطالبا لغيره بمضى

(مادة ٦٠٩) مذكورة في صحيفة ٣٥ من دعوى تقبيل الحامدية (مادة ٦١٠)
مذكورة في صحيفة ٣٦ من دعوى تقبيل الحامدية (مادة ٦١١) مكررة مع في
مادة ٤٧٥ (مادة ٦١٢) مكررة مع مادة ٥٤٨ (مادة ٦١٣) صدرها
مذكورة في صحيفة ٣ من دعوى تقبيل الحامدية (مادة ٦١٤) مذكورة في
صحيفة ١٩٣ من وقف تقبيل الحامدية وصحيفة ٩ من دعواها

وفي الامر من محامها ولا تسمع دعوى الدين المرصدة الى الوقف
بعد مضي هذه المدة

(مادة ٦١٥)

اذا كان المسمى عليه مقرا تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة
أكثر من خمس عشرة سنة في دعوى المال

(مادة ٦١٦)

المطالبة في أداء المدة الطويلة في غير مجلس القضاء ولو تكررت
مرارا لا تعتبر في ترك بلا عذر من المستحقين في الوقف دعواه
تحت حق على الباقي مده خمس عشرة سنة ولم يدع عليه عند القاضي
وطالته مرارا في غير مجلس القضاء فلا تسمع دعواه

(مادة ٦١٧)

رحل نصرف زمانا في عقار وآخر رأى نصرفه فيه ولم يدع
يهو معه في النصرف ولم يذمه مانع شرعى من الاعوى لا تسمع

(مادة ٦١٨)

لا تقدر المدة مع الاطلاع على النصرف داء وردعا ومحوهما فلا
تسمع الدعوى بعد الاطلاع بدون مع سادان لكن مع وجود
المع لا يبعد الحكم أصلا

(مادة ٦١٥) مذكورة في صفحة ٧ من دعوى توجع الحامدية وتهم من مادة ٥٨٧
(مادة ٦١٦) مذكورة في صفحة ٧ من دعوى توجع الحامدية وهي مذكورة
مع مان مادة ٦١٤ ومادة ٥٩١ (مادة ٦١٧) مذكورة في صفحة ٣ من دعوى
توجع الحامدية (مادة ٦١٨) مذكورة في صفحة ٤٥ من دعوى توجع الحامدية

(مادة ٦١٩)

لا تسمع الدعوى بعد خمس عشر سنة مالمدا الوقف ومال اليتيم والفائت
فن ادعى بعد هذه المدة ولم يجمعه ما يدعى تسمى لا تسمع والموانع
الشرعية هي الغياب عن المصر والقصر والجنون

فالقاصر اذا بلغ ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا لا تسمع دعواه
اذا لم يدع ولم يجمعه مانع شرعى وكان مقيما مع واصب اليد في بلدة واحدة

(مادة ٦٢٠)

استثنى السلطان من منع مجاع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
ثلاث مسائل الوقف ومال الفائت ومال اليتيم فاذا تعددت الدعوى
لغيبه المدعى عليه ثم وجدت بعد خمس عشر سنة فلهما تسمع ولا
هرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه

(مادة ٦٢١)

اذا تركت دعوى الارث بغير عذر شرعى اكبر من خمس عشرة سنة
بعد بلوغ الوارث فلا تسمع الا بأمر سلطاني الا اذا اعترف الخصم بالحق

(مادة ٦٢٢)

اذا مضى على الدعوى ثلاث وثلاثون سنة فلا تسمع أصلا سواء
كانت دعوى وقف أو دعوى مال يتيم أو دعوى ميراث

(مادة ٦١٩) مد كورة في صحيفة ٥ وما بعدها من دعوى تقبج الخامدية وهي
مكررة مع ١٠٥١ (مادة ٦٢٠) مد كورة في صحيفة ٧٠ من دعوى الخيرية
(مادة ٦٢١) مد كورة في صحيفة ٦ من دعوى تقبج الخامدية (مادة ٦٢٢)
مد كورة في صحيفة ٧ من دعوى تقبج الخامدية وتسمى عنها ما سبق

(مادة ٦٢٣)

تسمع دعوى النائب مائة الف قصر وان طالت المدة قبل حضوره
حيث منعت فينته عن الدعوى

(مادة ٦٢٤)

لا تسمع دعوى مشد المسكة بعد مضي المدة الطويلة فاذا كان يبد
زيد مشد مسكة في أرض وقف سليخه وهو يزرعها في كل سنة ويدفع
ما عليها لجهة الوقف وه صب مدة ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض فلا
تسمع دعوى من يكون له حق في الدعوى هذه المدة بلا عذر شرعي

(مادة ٦٢٥)

يعمل بوضع يد الباطر بعد نوبه في المدة الطويلة ولا يكلف الى
الظهار حجه احترام واحتكار واذن فمن كان باطر وواضعا يده على
جوانبت جاريه في وقف أهلي قائم في أرض وقف ومعتكره وه نصرفا
فيها لجهة الوقف الاهلي وهو يدفع حكر الارض وه أجبر مثلها من مدة
زيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض ولا معارض فلا يكلف بعد
مضي المدة حجة احتكار لسبب له بالنسبة لجهة الوقف ولا نزع يده الا
بوجه شرعي ولا يكلف أحد دو يد الى اسات ما ييده بالينة

(مادة ٦٢٣) مذكورة في صحيفة ٨ من دعوى تبيع المامديه وسمي
عها بما سى (مادة ٦٢٤) مذكورة في صحيفة ٨ من دعوى تبيع المامديه
(مادة ٦٢٥) مذكورة في صحيفة ٨ من دعوى تبيع المامديه

(مادة ٦٢٦)

لو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على التميم أو على الالوقف

(مادة ٦٢٧)

لا تسمع الدعوى بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة اذا ادعى باخر وقف على من يده عقار يتصرف فيه بحق شرعى مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع دعواه عليه اذا ادعى بعد هذه المدة بوقفيه العقار وأكر المدمى عليه وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من مانع شرعى

(مادة ٦٢٨)

لا تسمع دعوى الوقف على الوقف ولا دعوى الالوقف على المالك ولا دعوى المالك على الالوقف اذا توكت ثلاثا وثلاثين سنة بلا مانع شرعى ولا عرة عما استدل به الخارح المدمى بالوقفية من صك الوقف ولو كان عليه خط العدول والقصة الماضين بدون أن يسبق له وضع يد ولا تصرف بل يحكم بالحقة وهى البينة والالقرار

(مادة ٦٢٩)

يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بوجه شرعى ثابت

(مادة ٦٢٦) مذكورة في صحيفة ٣٤٣ من الهدى (مادة ٦٢٧) مذكورة في صحيفة ٨ وما سبها من تنقيح الحامدية (مادة ٦٢٨) مذكورة في صحيفة ١٩ من دعوى تنقيح الحامدية (مادة ٦٢٩) مذكورة في صحيفة ٨ من دعوى تنقيح الحامدية

(مادة ٦٣٠)

من استأجر أرضاً للوقف وساقى أشجارها فلا تسمع دعواه
الملكية في شيء من أشجارها بعد الاجاره

(مادة ٦٣١)

لا تسمع الدعوى على غير ذى البد الا فى دعوى النصب فى
المنقول وأما الدور والمعار فلا فرق

(مادة ٦٣٢)

من سعى فى نقض ما تم من حقه مبيع مردود عليه
من باع عقاراً له ثم ادعى بملك يمينه انه وقعه أو انه وقعه عليه
فلا تسمع دعواه وان أراد تخليف المدعى عليه فليس له ذلك وان
أقام البينة نقل لاثبات أصل الوقف ويلزم المشتري أحر المل
وليس له أن يحبس العقار بالنقض

واذا لم نقل وقف على فلا تسمع الدعوى أصلاً ولو ادعى النافع
أنها وقف من مسجد كذا وورثه نقل وينقض البيع

(مادة ٦٣٣)

اذا ادعى ان الصمعه ملكه ورثها عن أمه ثم ادعى ان أمه
وقعتها عليه فلا تسمع دعواه لمسكن النافص

(مادة ٦٣٠) مذكورة فى ص ١٠ من دعوى زيج المأذيه (مادة ٦٣١)
مذكورة فى ص ١٤ من دعوى قبح المأذيه (مادة ٦٣٢) مذكورة فى
ص ٣٤١ من المأذيه وص ٥٧١ وما بعدها من الارالحا ورد المحار
(مادة ٦٣٣) مذكورة فى ص ٣٤١ من المأذيه

ولو ادعى الوقف أولاً ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضاً الا اذا وقع
بأن قال وقف أى لكن لم يقع لازماً ذات أى حينئذ تقبل
(مادة ٦٣٤)

من باع داراً ملكاً لنفسه ثم ادعى انها وقف وقفها فلان على
مسح كذا لا تسمع دعوى الوقف
(مادة ٦٣٥)

اذا ادعى مسترى الارض على مائتها ان الاوض وقف وقد باعها
اليه من غير حق فلاس له هذه الخاصمة بل ذلك للمولى فان لم يكن
مولى ينصب القاضى موائاً لخاصمته وثبت الوقفية فاذا اثبت
ذلك يظهر بطلان البيع فيسرد المسرى التمس من الدائم
(مادة ٦٣٦)

اذا ادعى المولى على المسترى ان هذه الدار وقف على اولاد
فلان وثبت الاستحقاق على المسترى فأراد المسترى أن يرجع المئتين
على مائه فقال البائع نعم هي كانت وقفاً لفلان على اولاده لكن لما
مات الواقف أرجع ورثته الامر الى القاضى حتى قضى بطلان
الوقف وكنت وارثاً للواقف ووقعت الدار في يدي وسعى وقع
صحيحاً تدمع بهذا دعوى الوقف ونفى في يد المسرى
(مادة ٦٣٧)

لا يصح الدعوى على اكار الزحف وغير الوقف

(مادة ٦٣٤) مذكورة في صحيفة ٣٤١ من الهدية (مادة ٦٣٥) مذكورة
في صحيفة ٣٤١ وما سنها من الهدية (مادة ٦٣٦) مذكورة في صحيفة ٣٤٢
من الهدية (مادة ٦٣٧) مذكورة في صحيفة ٣٤٣ من الهدية

(مادة ٦٣٨)

لا تسمع دعوى الاستحقاق في الوقف بعد مضي خمس عشر سنة اذا سكنت المستحق عنها وهو في البلدة ولم يمنعه مانع شرعي

(مادة ٦٣٩)

اذا وقف واقف وقفا وزيد حاصر مطلق عالم بالوقف ثم ادعى المالكه فلا تسمع دعواه ولو لم تمنح عليها المدة العلوية

(مادة ٦٤٠)

من تصرف رماناً في أرض قلهاها عن مورثه من غير منازع ولا معارض وآخر يرى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك فلا تسمع دعوى ورثته ونترك في يد المتصرف

(مادة ٦٤١)

ماع أربماً أو داراً واسه وروحه حاصران يمان بذلك، وهما ماكتان تم ادعى الان انها ملكه لا تسمع دعواه

(مادة ٦٤٢)

ماع داراً أو أرضاً والاحى ولو حاراً حاصر يعلم بذلك فلا دعوى الا اذا تصرف المذنب فيه رماناً ورطاً وساء فلا تسمع الدعوى والاحى، والمار المجاور والقرب من المذار، او من ذلك

(مادة ٦٣٨) كبرد مع او مادة ٦١٤ (مادة ٦٣٩) كبرد مع او مادة ٦٠٩
(مادة ٦٤٠) كبرد مع او مادة ٥٥ دعوى انايد (٦٤١) مذكور
مع او مادة ٥٦ من دعوى انايد و مذكور مع او مادة ٥٧
(مادة ٦٤٢) كبرد مع او مادة ٥٦ من دعوى انايد و مذكور مع او مادة ٥٧
٥٩١

(مادة ٦٤٣)

لا تسمع الدعوى في حين الوقف بعد تركها والسكوت عنها ثلاثاً وثلاثين سنة مع التمكن منها وعدم المانع الشرعى من اقامتها في أثناء تلك المدة والاعذار المسوغة لساهاها بعد مضي هذه المدة الطويلة هي أن يكون المدعى غائباً أو سبياً أو مجنوناً وليس لهما ولى أو يكون المدعى عليه أميراً جائراً يخاف منه

(مادة ٦٤٤)

من كان متصرفاً في عقار تصرف الملاك بطريق شرعى المدة الطويلة بدون مزارع ولا مزارع في أثناءها وادعى عليه أو ولى ورثته متولى وقف بعد المدة الطويلة بأن العقار من مستغلات الوقف فلا تسمع دعواه ولا يزرع العقار من ذى اليد

(مادة ٦٤٥)

باع عقاراً له ثم ادعى انه كان وقفاً أو انه وقف عليه فلا تسمع دعواه ولا يحلف المشتري ان انكره فلو أقيمت بينة على الوقف أو أوركتنا لا وقف وله أصل في سجل القاصى يقبل ويبطل البيع ويلزم المشتري أحر المثل وليس له أن يجبس العقار لاستيفاء الثمن

(مادة ٦٤٣) صدرها مذكور في جميعه ٣ من دعوى تبقيح الحامدية وادعيا مكرر مع ماى مادة ٥٩٤ كما ان صدرها يطر بما سبق
(مادة ٦٤٤) مذكورة في جميعه ٣ من دعوى تبقيح الحامدية ويستبيحها بما سبق (مادة ٦٤٥) مذكورة مع ماى مادة ٦٣٢

(مادة ٦٤٦)

عقار في يد زيد يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من
مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق
الارث والآن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار
من مستغلات الوقف وأتى ببينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن
ينزع العقار من يد الورثة بتلك الشهادة الجواب ليس له ذلك فإذا
سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة
وكتب بذلك حجة فلا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته
﴿ ثم بمون الله الملك الرؤف ﴾

(مادة ٦٤٦) مذكورة في صفحة ٣ من دعوى تطبيع الحامدية وتعلم ما سبق

طبع مطبعة مكتبة الاهرام بشارع محمد علي بمصر
لصاحبها الشيخ ابراهيم يوسف
١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م

فهرس

(قانون العدل والانصاف فقهاء على مشكلات الاوقاف)

تأليف المرحوم محمد قدرى باسا

صفحة

الباب الاول وفيه فصول	٣
المصل الاول في تعريف الوقف وحكمه ولزومه	٣
« الثاني في شرائط صحة الوقف	٤
« الثالث في سبب الوقف ومحلّه	٩
« الرابع في بيان من يكون أهلاً وما لا يكون	١١
« الخامس في وقف المريض	١٤
« السادس فيما يجور بيمه من الوقف وما لا يجور	١٦
« السابع و بيان ما يجور وقفه من المقار وما لا يجور	٢٢
« الثامن في وقف المنقولات قصداً واسملاً	٢٦
« التاسع في وقف المساع وقسمه الواصف مع شركه	٢٩
« العاشر في الموقوف عليهم وعدم حوار قسمه الوقف	٣٢
« قسمه تملك وقسمه حوار التهاؤ	
« الحادى عشر في وقف الدى ومن يجور وقفه عليهم	٣٩

(ب) (لمرس قانون المال والانصاف)

صحيفة

٤٣ الباب الثاني في بيان الشروط التي يجوز للواهبين

اشتراطها والتي لا يجوز وفيه فصول

٤٣ الفصل الاول في الشرط على الموهوم

٤٤ « الثاني في ذكر بعض الشروط التي يجوز للواقفين

اشتراطها

٥٤ « الثالث في الزيادة والتقصان

٦١ « الرابع في استبدال الوقف

٨٦ الباب الثالث في ولاية الوقف وتصرف النظارة في أموره

الوقف وفيه فصول

٦٨ الفصل الاول في الولاية على الوقف

٧٧ « الثاني في التوكيل والتفويض والزرع والمصادقة على السطر

٨٠ « الثالث في معلوم الباطر

٨٥ « الرابع في بيان ما يجوز لناظر الوقف من الصرف

وما لا يجوز

٩١ « الخامس فيما لا يجوز لتقيم من المصروفات

٩٨ « السادس في بناء المسكن أو الواقف وعمره في أرض

الوقف

(تقضاء على مشكلات الاوقاف) (ح)

صحيحة

- ٩٩ العسل السانع و تصرف القاضي في الوقف والاحوال التي
يجوز له فيها مخالفة شرط الواقف
- ١٠٣ « الثامن في محاسبة الناصر على ايراد الوقف القائم بأمره
وتصرفه
- ١٠٩ « التاسع في الديون
- ١١٠ « العاشر في ضمان الناظر وبيان المواضع التي يكون له
فيها الرجوع في غلة الوقف
- ١١٧ « الحادي عشر في موصيات عزل متولى الوقف
- ١٢٢ « الثاني عشر في غيبة ارباب الوظائف وفي اتمام الحاله
- ١٢٧ « الثالث عشر في افعال الرأى لواقف
- ١٢٨ الباب الرابع في احارة الوقف
- ١٣٤ الباب الخامس وفيه فصول
- ١٣٤ العسل الاول في المراجعة في ارض الوقف
- ١٣٩ « الثاني في المساقاة
- ١٤٣ « الثالث التباين والمترم وفي ذلك
- ١٤٥ « الرابع في الحكر
- ١٥٠ « الخامس في الكدك والسكى
- ١٥١ « السادس في حق المعمة
- ١٥٤ « السابع في الخلو

(د) (فهرس قانون العدل والائصال)

مجمعة

- ١٥٥ الفصل الثامن فى قبول الوقف ورده
 ١٥٧ « التاسع فى الاستحقاق
 ١٦٧ الباب السادس وفيه فصول
 ١٦٧ الفصل الاول فى عمارة الدور المعده الاشغال والمساكن
 والمدارس
 ١٧٧ « الثانى فى عمارة الدور الموقوفة على السكى
 ١٨٠ « الثالث فى عصب الزود
 ١٨٧ « الرابع فى المرشد
 ١٩٣ الباب السابع وفيه فصول
 ١٩٣ الفصل الاول فى الدعوى وغيرها
 ٢٠٧ « الثانى فى الوقف المفضى النوب
 ٢٠٩ « الثالث فى الامرار
 ٢١٤ « الرابع فى اقرار المريض
 ٢١٥ « الخامس فى الصك هل يعمل به
 ٢١٩ « السادس فى الشهادة
 ٢٢٣ « السابع فى احلاف الشهادة
 ٢٢٤ « الثامن و حوار سماع الدعوى وعدم سماعه
 المادة الطويلة

عن القهرست

